وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
جامعـــة عبد الحميد ابن باديـــس
- مستغانم-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النظام الحزبي الجزائري
من 1989 إلى 2007

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تسيير وادارة الجماعات المحلية

من إعداد الطالبة:
* بلقندوز خديجة

الأستاذ المشرف:
- بوعلام حمو

أعضاء اللجنة:

1- بوعلام حمو مشرفا
2- ناير رقية رئيسا
3- بلكرشة مناقشا

السنة الجامعية: 2012-2013.

تشكرات

قال الله تعالى: "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

الحمد لله والشكر على نعمته وتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في هذا الإنجاز واخص بالذكر المشرف على هذه المذكرة الأستاذ المؤطر: "حمو بوعلام" على بذله للمجهودات الكبيرة وإلى كافة الأساتذة الموقرين الذين لم يبخلوا علينا بشيء، ولن انسى جميع الزملاء والزميلات تخصص علوم سياسية دفعة 2013/2012 بكلية الحقوق والعلوم السياسية.

© Ladie Lynn

إهداء

" اللّهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما "

احمد الله سبحانه وتعالى وأثني عليه كلّ الثناء، عدد خلقه ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، لك الشكر على ما منحتني إياه من قوة وصبر وتوفيق لإتمام هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما املك في الدنيا، والديي العزيزين "و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

وإلى من حبهم يجري في عروقي ويلمح بذكرهم فؤادي، إخوتي و اخواتي حفظهم الله.

و إلى كل العائلة و الأصدقاء

في الأخير اشكر من مدني بيد المساعدة من قريب

أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

خديجة

مقدمـــة:

يكاد يجمع على أنه لا حرية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، فهي أساس كل حياة ديمقراطية تقدم على أسس نيابية ، مما يستدعي وجود الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة ، وهي التي تمثل حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية الغربية ، وهي الوسيلة التي تمكن المواطنين من المشاركة في الحكم، وإذا ما غابت الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط انتفت الديمقراطية ، التي عن طريقها يتم الاعتراف والتعبير عن مختلف الاتجاهات السياسية في الدولة، وبفضلها يتكون الرأي العام الذي يؤدي إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وبالتالي تعتبر واسطة المواطنين المباشرة لممارسة السيادة في الدولة.

و عليه ما زالت إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ، تتمثل في البحث عنها وفي أسباب غيابها ، فما زال الوعي العربي بعيدا عن لحظة التهامي (الالتقاء) مع الحقيقة الديمقراطية كقيمة وجودية يعيشها كلحظة معايشة للواقع الراهن، و الوقوف الملي عند الحوائل و الموانع التي حالت دون تطبيق الديمقراطية كسبيل لزرعها واستنباتها وحصد مآثرها والتمتع بفضاءاتها ، لأن الديمقراطية هي أفضل آلية لتحرير المجالات و القدرات و الإمكانات لتساعد المجتمع و الدولة على التعبير عن الحاجة والسعي الدائم لتلبيتها.

لذلك هل الديمقراطية مشروع ممكن ، أم سراب يحتمل التأجيل إلى أجيال لاحقة و هل الديمقراطية احتراف من المستحيل الذي لن يتحقق أم هي مثال يقارب المثل الأفلاطونية ، الأكثر تجريدا والمفارقة للواقع ، و العاجزة عن التجسد و التمثل .

لكن في ترجمته مسافة لانهائية ، إذ أن كل ترجمة عملية للديمقراطية و ما تمثله يستتبعها حتما في كل المراحل التاريخية ظواهر سياسية و التي لم تحظى هذه الأخيرة

في أية فترة زمنية سابقة من تاريخ العالم بالأهمية التي تحظى بها الآن ، فقد ترتب على ذلك إعادة اختبار الأفكار السياسية ، و صب المنظمات السياسية في قالب جديد وإجراء تجارب جديدة في أنظمة الحكم و الممارسات السياسية ، مما سبب تغيرات كثيرة في المبادئ السابقة التي تختص بالأنظمة السياسية و التفاعلات السياسية والعلاقات السياسية و إزاء هذا تسود جميع الدول الحديثة خلافات كبيرة في القضايا الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، وتعطى آراء جماهير الناس بأهمية خاصة في جميع الأمور ، مما أدى إلى نشوء الجماعات السياسية و هي تكتلات نشأت بحكم المصالح بين مجموعة بشر معينة هدفها رعاية مصالح الأعضاء المتكتلين بحكم مهنهم أو مصالحهم بوجه عام ، و هي تعمل في سبيل الدفاع عن حقوقهم و كسب الجديد لهم و تنصرف إلى الدفاع عن هذه المصالح و الاشتغال بالسياسة و خوض المعترك في وجه الحكومة و معارضتها من الاحتجاج إلى الاضطراب...الخ ، و تكثر هذه التجمعات في الدول الديمقراطية ذات النظم البورجوازية ، و أهمها الأحزاب السياسية و القوى البلوتكراسية ، أي النقابات و الصفوة و جماعات الضغط و التكتلات رأس المال و غيرها.

إن التطور السياسي هو الذي قاد إلى ميلاد الأحزاب السياسية التي اعتبرت ظاهرة عرفت ميلادها مع مطلع القرن التاسع عشر و عرفت تناميا سريعا قادها في النهاية لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها ، مما أعاد توزيع الأوراق بين مجتمع سياسي متمرس و مجتمع مدني ناشئ ، هذا ما خلق تذبذبا في نمو الأحزاب ، و تطورها من منطقة إلى أخرى ، فهناك من الأحزاب من عرفت مسارها التطوري الخاص بها ، و هناك أحزاب نشأة تحت الوطأة الاستعمارية

و أفكارها ،لكي تخدم و تحتوي هذه الشعوب المستعمرة ، وسعيا منها إلى بلورة الاستقلال من جهة و توحيد الأمة حول القضية الوطنية من جهة أخرى .

و الجزائر على غرار اغلب البلدان لم تعرف الظاهرة الحزبية عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية ،و نشاطها السياسي كما حدث مع البلدان الغربية ،وإنما خضوعها للاستعمار جعلها تعرف هذه الظاهرة من خلال تجربتها الاستقلالية ومحاولة إعادة بناء هويتها الوطنية السياسية و الثقافية و فصلها عن الدولة الفرنسية و خلق جوهر مغاير لها عن الدولة المستعمرة .

و تعتبر تجربة الجزائر التي انتهجت فيها فكرة الحزب السياسي ، و التي تبلورت فيما بعد لتصبح عدة أحزاب ومن ثم الانخراط في حزب واحد اسلم وانجح طريقة للتجربة الجزائرية الاستقلالية والتي أبرزت بدورها روح المبادرة الخلاقة لدى الجماهير و الطلائع السياسية الجزائرية ، والاستجابة للتحدي الذي خلفه الرحيل الجماعي و السريع للمستعمر.

و بمقتضى ذلك أصبحت معادلة السلطة و التمثيل الشعبي، رهانا جديدا تسعى من خلاله الأحزاب للمحافظة على المكتسبات التي جاءت بها مختلف الثورات الفكرية والسياسية، و ترسيخها لفكرة السيادة الشعبية التي تجسدها الديمقراطية.

لكن بمجرد نيل الاستقلال وضع حد للتعددية ، باعتبار كثرة الأحزاب تؤدي إلى التشتت ،و الجزائر لا تزال في بداية مسارها ، و عليه تم تبني الأحادية الحزبية ،ومع تدهور الأوضاع أصبحت هناك مطالبة بالإصلاحات والمشاركة في صنع القرار السياسي ، فأحداث أكتوبر 1988خير دليل على ذلك ، والتي أثبتت بأنها معارضة لاحتكار السلطة ،مما فتح المجال أمام الشعب لكي يعبر عن آرائه و ذلك بالسماح بإحداث إصلاحات سياسية و بإنشاء أحزاب سياسية ، و الإقرار بالتعددية الحزبية .

أهمية الموضوع:

إن الأسباب أو المبررات التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره ، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988 ، والتي كانت فيها الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أنها نابعة من فكرة فحواها، أن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر تتجاهل الظاهرة الحزبية التعددية أثناء العهد الاستعماري، بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن موضوع الأحزاب السياسية عموما يعتبر من بين المواضيع المهمة، التي تصب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوعا جديدا ومتجددا باستمرار.

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي. كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى أخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، زد على هذا ان مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها، لا تقدم لنا دراسة شاملة حول الأحزاب السياسية في الجزائر وتطورها تاريخيا.

الدراسات السابقة:

إن الملاحظ في دراسة الظاهرة الحزبية في الجزائر هو ندرة الدراسات عن التعددية السياسية ومعظم هذه الدراسات تناولتها من فترة الأحادية إلى التعددية متجاهلة الفترة الاستعمارية، في حين نجد زخما كبيرا من الكتب عن فترة الأحادية كالدراسة التي قدمها "عامر رخيلة" حول التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من "1962 إلى 1980". كما تناول الدكتور "ناجي عبد النور" في كتابه النظام السياسي الجزائري من الأحادية

إلى التعددية السياسية. ونجد الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، الذي تناول فيه فترة التعددية الحزبية في المرحلة الاستعمارية والأفكار التي كانت تنادي بها الأحزاب السياسية آنذاك.

وأيضا:

M.Duverger : **les parti politique**

Josch lapalombara et Nyrom weiner, **politics parties and political Development**

الذين تناولوا أنواع الأحزاب السياسية من الجانب البرنامجي والجوانب المذهبية والطبقية وكذا مجال التنفيذ السياسي.

الإشكالية:

تعتبر الأحزاب المرآة العاكسة لطموحات و تطلعات الشعوب ،فهي التي تعبر عن أرائها و تدافع عن حقوقها في المراكز العليا لإصدار القرار ،باعتبار أن الظاهرة الحزبية في الجزائر منبر انتشار الوعي السياسي في الفترة الاستعمارية ،وأداة بناء الدولة بعد الاستقلال. **ف:ما واقع النظام الحزبي الجزائري من1989الى2007 ؟**

أسئلة فرعية :

1. ماذا نقصد بالأحزاب السياسية و ما هي وظائفها ؟
2. هل يحتاج النظام السياسي إلى أحزاب و هل الأحزاب السياسية أدوات للديمقراطية ؟
3. كيف تطورت الظاهرة الحزبية في الجزائر ؟
4. كيف تنظر مختلف التيارات الجزائرية للظاهرة الحزبية ؟
5. هل كان للإصلاحات الدستورية لسنة 1989 دور في تنمية المجال الحزبي و دورها وأدائه في الجزائر؟

مما سبق يتبين أن الجزائر كباقي دول العالم لديها ظاهرة حزبية ،تتبنى اتجاهات سياسية و إيديولوجية مختلفة ،و الأحزاب ليست وليدة دستور 1989 ،و إنما لها جذور تاريخية ابتداءا من ظهور التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر ،و التي كانت الأحزاب فيها صاحبة الدور الأساسي ، و اختيار هذه الفترة الزمنية بالتحديد من1989 إلى 2007 هو محاولة أهم إبراز المراحل الحساسة التي مرت بها الأحزاب في الجزائر دون تناسي الدور الذي لعبته في الحياة السياسية و لما كان يحيط بها من غموض وتكتم في بعض الأحيان .

الفرضيات:

باعتبار إن الجزائر تعرف تعددية حزبية مفادها أن المجتمع يحتوي على تناقضات فهي في الواقع ذات منبع متأصل في التاريخ السياسي الجزائري .

إن الظاهرة الحزبية في الجزائر بعيدة عن الإطار الاجتماعي الجزائري.

إن التعددية الحزبية تعيق النسق السياسي والأداء السياسي.

إن النظام الحزبي انعكاس لقوة أو ضعف النظام السياسي.

الأهداف العلمية والعملية من الدراسة:

قد يذهب البعض إلى اعتبار الظاهرة الحزبية عموما، تعبير عن مرحلة تاريخية معينة، فيحين أن الواقع التاريخي والسياسي يؤكدان، أن هذه الظاهرة تعبر عن سلسلة من التجارب التاريخية والسياسية، والملفت للانتباه في الدراسات الأكاديمية التي أطلعت عليها أنها أغفلت ذلك، أو لم ترى فيه فائدة ،انطلاقا من وجود كتب خاصة درست الأحزاب السياسية ونشأتها .

المناهج المعتمدة:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة و الوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد ، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن تم إلى دراسة موضوعية.

- المنهج التاريخي:

يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي الغربي ،والتاريخ البشري عموما، لفهم نشأة وتطور ظاهرة الأحزاب، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري مرورا بالفترة الاستعمارية ثم بالفترة الأحادية ثم للإصلاح السياسي لعام 1989 وتجسيد للتعددية السياسية وصولا إلى تعديلات لقانون الأحزاب السياسية.

منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البُيانات العلمُية المتعلقة بأُية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظما اجتماعُيا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق فَي الدراسة ، للوصول إلى التعمُيمات العلمية، ولقد ساعدنا هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في الجزائر، خلال العهد التعددي وخلال الوضع الأزموي

وصولا إلى أهم العوامل التي أدت بالضرورة إلى التعديلات الدستورية ولقوانين الأحزاب، كما ساعدنا في الوصول إلى الحقائق لانتهاج التعددية السياسية في الجزائر.

تقسيمات الموضوع:

في إطار السعي للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الموضوع بنيويا إلى ثلاثة فصول، تسبقهما مقدمة تتضمن الإطار المنهجي العام، و تعقبهما خاتمة تتضمن نتائج الدراسة.

حيث يهدف الفصل الأول إلى تحديد الإطار النظري للأحزاب السياسية من خلال تعريف المفهوم، والتطرق إلى نشأة الأحزاب السياسية وكذا تبيين أهم أنواعها ونظمها، واهم وظائفها، هذا كمبحث أول.

أما الفصل الثاني من الدراسة فيهدف إلى تبيين في الأول الأحزاب السياسية الجزائرية قبل سنة 1989، مع إبراز أسباب ظهورها، ثم اتخاذ نهج الحزب الواحد، وأهمية الحزب ودوره في هذه المرحلة، مع ذكر مرحلة تبلور فكرة الانتقال إلى التعددية.

أما الفصل الثالث من الدراسة فيهدف إلى تبيين الأحزاب السياسية الجزائرية، مع إبراز طريقة انتهاج التعددية السياسية، ومن ثم الأطر القانونية للأحزاب، وتصنيفاتها، وفي الأخير الأداء الحزبي والديمقراطي.

الإطار النظري للأحزاب السياسية:

تمثل الأحزاب السياسية مركزا هاما من مراكز العملية السياسية في كافة النظم تقريبا[1]، إذ كانت ولا تزال الأحزاب السياسية إحدى التنظيمات الرئيسية في الدولة وإحدى وسائل التعبير عن مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع ، كونها تمثل القوى الاجتماعية والوسيلة التي تستطيع عن طريقها الطبقات والمحليات والجماعات العنصرية وغيرها السعي لتحقيق أهدافها[2] ، إلا أنها تمثل في نظر البعض رمزا للانقسام و الشقاق ، وخاصة لدى المفكرين الذين يحاولون تقييد العمل السياسي بالجوانب الأخلاقية ، لذلك تناول الكثير من كتاب و فقهاء القانون الدستوري و العلوم السياسية بالتعريف ، وبالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة ، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد ، لأن معنى الحزب السياسي يختلف و يتباين زمانا و مكانا[3] ، لأنه يتمتع بقدرته على تنظيم و تجنيد الجماهير، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة نظرا لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة وما يمثله ذلك من عقبات أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار أعضائها والرقابة على أعمالهم.

كما ينبغي أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية أو الحزب السياسي هو جهاز أو ظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد مثل ظاهرة الحزبي . وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفيات الإيديولوجية، لأن الانتماء الحزبي يفسر السلوك الانتخابي

---

[1] حسين عبد الحميد-أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي** (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008)، ص. 21 .

[2] **المرجع نفسه**، ص. 21 .

[3] بن شرفي فايزة، **مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستير : تخصص إدارة عامة،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، كليةالحقوق والعلوم السياسية ،ص. 20.

بالنسبة لعدد كبير من الناس وبذلك تحقيق أهداف متمثلة في إقامة نظام حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الأغلبية ، لكن قبل الحديث عن أهمية الأحزاب والدور الذي تلعبه يجب علينا أولا التعريف بهذه الأحزاب التي قدمت من طرف المفكرين الغربيين والعرب[1] .

إن الاختلاف الجوهري لمفهوم الأحزاب تناول نموذجين معرفين هما:النموذج المعرفي العربي الإسلامي والنموذج المعرفي الغربي.

المبحث الأول: تعريف الأحزاب

تعريف الحزب السياسي:

مفهوم الحزب:

أصل مفهوم الحزب في التراث العربي والإسلامي:

لقد جاء مفهوم الحزب في التراث العربي في الكثير من المعاني تجتمع في مفهوم واحد هو النيابة فمفهوم الحزب كما جاء في معجم لسان العرب :لم يلقى بعضهم بعضا[2] وبمفهوم النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القران حصة، وجاء بمعنى الطائفة والسلام وجماعة من الناس وكل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم وإلا لم يلتقوا بعضا ببعض وأحزاب الرجل جنده وأصحابه والذين على رأيه .

و جاء في مختار الصحاح إذ ورد اللفظ بمعنى حزب الرجل أصحابه. والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[3]

---

[1] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية** (الجزائر: دار الأمة للنشر)، ص. 13 .

[2] ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، ص .299.

[3] محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح (** لبنان: مكتبة لبنان، 1985)، ص .56.

- كما يعرف ابن الأعرابي مفهوم الحزب على انه جماعة، والحزب انه النصيب والحازب من الشغل هو من ينوب عنه والأحزاب هي مجموعة من الفرق مختلفة التوجه اجتمعت على قول وفير واحد، وتحزبوا لفلان أي تعصبوا وحزبه يعني نابه واشتد عليه، والاسم من ذلك هو الحزابة والأمر من ذلك حازب .

مفهوم الأحزاب في التراث الإسلامي:

جاء مفهوم الأحزاب في التراث الإسلامي في واقعة الأحزاب وهم مجموعة من الفرق التي اجتمعت على محاربة الرسول (ص)

كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظة السياسة بمعنى الإرشاد والهداية.

وتشمل دراسة السياسية نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكمة فيها، وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسة عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة، والبقاء فيها أو الاشتراك فيها.

مفهوم الحزب في التراث الغربي:

استخدم اللفظ ليدل على الكثير من المعاني ففي اللغة الانجليزية يشتق مصطلح الحزب **Party** من الفعل **Part** و في الفرنسية الجزء **part يعني Diviser** ، ليدل على أن الحزب هو جزء من النظام السياسي الذي ستكون من أجزاء متعددة.

وكان المصطلح **Partes** في اللغة الفرنسية يقصد به في البداية الجماعة المسلحة غير المنظمة والمنفصلة عن الجيش الرسمي (....) ثم أطلق لفظ الحزب على العصبة السياسية[1].

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط** ، نفس المرجع السابق، ص. 23.

هذا المفهوم عرف في التراث الغربي الكثير من المعاني السلبية مثل الانشقاق، التمرد، القتال والعنف السياسي الأمر الذي جعل الفكر الغربي والفلسفة السياسية الغربية بالخصوص تعتبر مفهوم الحزب مخالفا للطبيعة البشرية التي تبحث عن الاستقرار والأمن والعدالة، هذا انعكس على أهمية الحزب في الحياة السياسية إلى غاية منتصف القرن العشرين بحيث كان الكثير من القادة السياسيين يمنعون سياسة الحزب أو السياسي باعتباره أداة تشتت الوحدة الوطنية لذلك حذر الرئيس جورج واشنطن مؤسس الولايات المتحدة في أخر خطبه ووجهها إلى الشعب الأمريكي منها[1] .

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول (مارسيل بريلو **Prelot Marcel** أن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، أنها ظاهرة بنفسها، أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية فهي ظاهرة)[2]

ب- المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي

لقد تعددت التعريفات بين الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات، والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، والى الزاوية التي ينظر منها

ب-1 الفكر الماركسي الاشتراكي

ينظر هذا الاتجاه إلى الحزب السياسي من منظور الطبقات الاجتماعية التي يعبر عنها، ويعتبر الحزب السياسي الأستاذ **Samuel Jedervsveld** ساموبل ايلدرفيلد الحزب على انه جماعات اجتماعية تعمل في نشاط منسق في إطار اجتماعي، وحيث

[1] **المرجع نفسه**، ص.23.

[2] Prelot Marcel**, science politique** (paris :P.U.F, 1967) P.10

يأخذ شكل جهاز اجتماعي فانه يمتلك أفرادا يلعبون أدوارا في نطاق وحدة اجتماعية يمكن التعرف عليها، تدرك وتحاول تحقيق أهداف محددة[1]

ويرى ادموند بيرك **Edmund Burk** أن الحزب هو هيئة من أفراد متحدين بمسعاهم الموحد، مستهدفين تحقيق الصالح القومي، على أساس مبادئ محددة اتفقوا عليها[2]

وبذلك فان مفهوم الحزب في الفكر الاشتراكي الماركسي يمثل الطليعة المنظمة من الطبقة العاملة الذي يمثل أعلى أشكال التنظيم البروليتاري ومستندا إلى وحدة الإرادة، حيث الإيديولوجية الماركسية- اللينينية، فان هدفه النهائي قامة ديكتاتورية البروليتارية[3]

يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، عن مصالحها ويقوها في الصراع الطبقي"[4]

مفهوم الحزب عند الاشتراكي والماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلوها في السلم الاجتماعي[5]

فالحزب الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدمة، أو طليعي في الطبقة، وان الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال و يمثل قاعدتها.

---

[1] Rode Anderson & christol Green **: Introduction political Science**1978, P.318

[2] Frunk, Soraul: **party politics in American**,(U.S.A: Boston little Brown & Company 1976،)P.8.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ،ط1 (عمان- الأردن:دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 169.

[4] سليم الزغبي، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في المرشد إلى الغرب السياسي** (الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995) ص 82

[5] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،(الجزائر: المطبعة الجهوية قسنطينة، 2006) ص .28.

فهدف الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في الديمقراطيات الغربية، هو تغيير النظام الاجتماعي الموجود، أما بالنسبة لأحزاب اليمين أو الوسط فهدفها هو المحافظة على النظام الرأسمالي، أما بإبقائه على ما هو عليه وأما بقبول بعض التطورات[1] وفي جميع الأحوال تكون الأحزاب منظمات في خدمة فكرة ما، سواء كانت هذه الفكرة محافظة كما هو الحال في الأحزاب اليمينية وأحزاب الوسط أم كانت فكرة تقديمية تدعوا إلى التجديد والتغيير كما هو الحال في الأحزاب اليسارية[2]

الفكر الليبرالي:

يركز في تعريفاته للحزب السياسي على الجانب العلمي و الهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب و الوصول إلى السلطة و المشاركة في صنع القرن كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه[3] لذلك كانت اغلب تعريفات الحزب طبعا للمفهوم الغربي على انه مجموعة من الناس تحاول في ظل النظم السياسية المختلفة أن تسيطر على الجهاز الحكومة و سياستها ولا يعرف عادة هذا المفهوم بالتكوينات العربية الأخرى التي تحاول الاستيلاء على الحكم يغير الانتخاب كما يقرون بنظام الحزب الواحد[4]

---

[1] وقد أكد جيل رومانان اليميني هو ذلك الذي يخاف على كل ما هو موجود. **Jules Romains** affirmait **«être de droite c'est avoir peur pour ce qui existe»** أي أن اليميني يميل إلى المحافظة على الأوضاع بينما اليساري يميل إلى التجديد والتغيير. [كونستاف بنيامين **Constant Benjamin** ، الأستاذ جيلنيك **Jelinek** عرفا الحزب بأنه مجموعة تشكل بفعل الاتفاق العام حول أهداف سياسية تعمل على تحقيقها].

عرف كلاوسن **klawsan** الحزب بأنه التنظيمات التي ت ضم عددا من الأشخاص يعتنقون أفكار سياسية واحدة والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة الشؤون السياسية في الدولة

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور ،**المرجع نفسه**، ص.169.

[3] ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص. 27.

[4] نبيلة داود، **الموسوعة السياسة المعاصرة: مدارس سياسية، مصطلحات، منظمات و هيئات، قضايا القرن العشرين** (دار غريب للطباعة والنشر) ، ص. 06.

يعرف الحزب السياسي أيضا بأنه مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة، على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها[1] الحزب السياسي من الزاوية التنظيمية بأنه ليس جماعة واحدة ولكنه تجمع لعدة جماعات أو مجموعات منتشرة في أرجاء البلاد من أقسام و لجان و جمعيات محلية ترتبط ببعضها بنظم تنسيق فيما بينها فيعرف بن جامين كونستان **bengami comston** الأحزاب السياسية بأنها جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين[2]

أما جون جيكالو اندري اوريو **jean giquel et André Hauriou** فيعرفان الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني و محلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة[3]

أما موريس دوفرجيه **Maurice Duverger** فقد أعطى تعريفا مؤداه أن الحزب السياسي جماعة من الناس منظمة في بناء معين و ذات فكر مذهبي و ملتزمة بأفكار و برنامج سياسي محدد تنتمي بشكل عام إلى الطبقة بذاتها أما انتهاءا اقتصاديا اجتماعيا مباشرة أو انتماءا فكريا غير مباشر[4]

جوزيف لا بالومبارا **laBalombara** فالحزب في نظره تنظيم رسمي هدف وضع وتنفيذ السياسات العامة[5]

---

[1] كريم احمد يوسف كشكاش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، ضمانات الحريات العامة في النظم المعاصرة رسالة دوكتوراه**، قسم الثاني ،(مصر:كلية الحقوق- جامعة القاهرة 1987) ، ص ص. 533-534.

[2] Jean qiquel et André Haurion**, Droit constitutionnel et institutions politique**, paris. :P.U.F 1985, P228.

[3] **Ibrid**. P 224.

[4] M.Duverger : **les parti politique, 9° edition 1976**, (librairie Armand colin, paris, France) .P62.

[5] Josch la palombara et Nyrom weiner, **politics parties and political Development**, princeton, 1966. P5-7

يقول ماكس MAX فيبرأن الحزب يستخدم للدلالة على العلاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من اجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء.[1]

وبتعبير هنينجتون فإن الأحزاب تقدم أساسا أو قاعدة للمشاركة السياسية, تختلف أهميتها تبعا لتطور المجتمع, فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث, تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية (علاقات السيطرة و التبعية **Patron Client** والجماعات المحلية) الى قواعد أكثر عصرية: (مثل الطبقة والحزب) وهو ما يعني رقيا في مستوى المشاركة. وهو نفسه تعريف سيجموند نيومان أندي يرى أن الحزب هو تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع يتنافس سعيا إلى الحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة [2]

يعرف جاندا الأحزاب بأنها تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم [3].

يعرف فريد ريجز الحزب بأنه أي تنظيم بعين مرشحين للإنتخابات لدخول الهيئة التشريعية [4]

أما جوزيف شليز نجر يرى بأن الحزب هو التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الإنتخابية [1].

---

[1] صلاح نيوف، **نظرية الأحزاب السياسية: الحوار المتمدن**، العدد/ 1254/، 2005/7/10 www. Rezgar.com

[2] Sigmand Neumann, **Modern Political Parties Chicago** : , ed Univercity of Chicago Press, 1956, p.395.

[3] Kemneth Janda, A **conceptual Framework for the comparative Analysis of Political Parties** ,Sage Professional Papers -3 -No,01-002,.vol-1(California : sage Publications inc 1970) P.83.

[4] Fred riggs **, comparative politics and political parties in :William .crotty ,ed, Approaches to the study of party organization** (Boston : Allyn and bacon, 1968), p.51.

يعرف كاي لاوسون الحزب السياسي بأنه تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر إنتخابي أو غير إنتخابي .من الشعب أو من قطاع منه لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة, مع إعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب [2]

يرى هارولد لاسويل أن الحزب تنظيم يقدم مرشحين بإسمه الانتخابات وفي قريبا من هذا التعريف شلز نجر أن الحزب يسعى للوصول إلى السلطة في الأنظمة الديمقراطية. [3]

يرى جيمس كولمان أن الحزب له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى. [4]

يصفها هانز كلسن على أنها تكوينات تجمع أشخاصا لهم نفس الرأي, تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة. [5]

وبأسلوب اخر يعبر جورش بيردو أن الحزب السياسي مجموعة من الأفراد لهم نفس الرؤى السياسية ,تجهد و تبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى, محاولة جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة,أو على الأقل التأثير على أفكارهم. [6]

---

[1] Joseph Schlesinger , **Party units, in : international encylepedia of the social sciences,** New York : Macmillan 1968, p.248.

[2] Kay Causon**, the comparative Study of Political Parties** New york :St.Martin's Press, inc.1976 , P4-3

[3] عمل جماعي,**موسوعة العلوم السياسية (**الكويت : جامعة الكويت,مطبعة الوطن, 1994), ص523.

[4] نور الدين حاروش, **مرجع سابق**.ص14.

[5] محمد فايز عبد السعيد, **قضايا علم السياسة العام**, الطبعة الثانية (بيروت : دار الطليعة للطباعات و النشر, مهرس1986) , ص.03-85.

[6] بثينة عبد الله, **الحزب و السياسة و الديمقراطية** ((الجزيرة نت)),2003, متوفر على الرابط: www.aljazeera.net

و بصيغة أخرى في قوله الحزب هو تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها و تحقيقها , وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها و السعي إلى الوصول إلى السلطة' أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة. [1]

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي, و قد وضع الأستاذ فرانسوا بوليرا ثلاثة عناصر لابد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

*مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.

*وجود مجموعة إقتراحات تمس سياسة الحكومة.

*وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة و ممارستها. [2]

أما دان نيمو فيقر بأن الحزب السياسي هو ذلك الائتلاف المستقر والدائم ذو المصالح المتصارعة بإستمرار منظم لتعبئة الدعم في الإنتخابات التنافسية لأجل السيطرة على سياسة الدولة .

على الرغم من أن هذا التعريف بمثابة وصف واقعي لحال و نشاط الأحزاب السياسية الحالية لاسيما أن هذا التعريف يحمل في طياته مجموعة من المبادئ أو العناصر التي يتصف بها الحزب مثل الإئتلاف والمصالح والتعبئة والمنافسة في الإنتخابات وأخيرا السيطرة على الحياة السياسية أو السلطة والحكم وهي بلا شك أسمى أهداف الحزب الحديث [3]

[1] Burdeau G.Traite de Science Politique ,cite par .Menouni (A) :Droit constitutionnel. P141

[2] François Borella .Les Politiques dans la France d'aujourd'hui ,Paris .1981. P16

[3] نور الدين حاروش, الأحزاب السياسية ن ، ص.17.

وعلى الرغم من أن أغلب الأحزاب السياسية ,قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي فإن البعص لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر, إبتداءا من كتاب الأستاذ الفرنسي موريس ديفرجيه الأحزاب السياسية الذي أصدر سنة 1951, لا تجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي ,و كذلك الأستاذ الإيطالي جيوفاني سارتوري في مؤلفه الذي صدر في سنة 1976 بعنوان الأحزاب والنظم الحزبية, ثم إستدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن العديد من المجالات السياسية ,و ظهور الأحزاب السياسية بدول العالم الثالث ,ليطلق مصطلح الظاهرة الحزبية للدلالة على كل الأحزاب وأي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية, فالأحزاب هي كتل وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب إجتماعية محددة.[1]

- الفكر العربي :

شمل الإنتاج العربي الفكري في تعريف الأحزاب السياسية إسهامات أبرزها تعريف سليمان الطماوي الذي عرف الأحزاب بأنها جماعة متعددة من الأفراد, تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ,لتنفيذ برنامج سياسي معين [2]

أما الدكتور رمزي طه الشاعر فيعرف الحزب السياسي بأنه جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها و يتمسكون بها ويدافعون

[1] ناجي عبد النور ,النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ,جامعة 8ماي1945,(الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006).

[2] سليمان الطماوي, **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعصرة و في الفكر السياسي الإسلامي**:دراسة مقارنةط5 (لبنان: دار الفكر العربي,1996) ، ص7-162-

عنها ,ويرمون إلى تحقيق مبادئهم و أهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الإشتراك فيها[1].

يعرف الدكتور إبراهيم درويش الحزب السياسي بأنه جمع من الأفراد مكون لبناء سياسي لتحقيق أهداف معينة, عن طريق السلطة السياسية ,وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه ,و بما يتظمنه من سلطة القرارات. [2]

وجاء في كتاب فوري أبو دباب أن الحزب السياسي هو وحدة معقدة ,فهو منظمة إجتماعية لها جهاز إداري و هيئة موظفين دائمين كما لها أنصارا عديدين ينتمون إلى فئات وبيئات و لهم عادات مختلفة ,و لعل التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفع بهم إلى الإنتماء إلى الأحزاب السياسية, إذ أن الحزب هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن... [3]

أما إيهاب زكي سلام فيعرف الحزب السياسي بأنه مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة [4]

أما الدكتورة معاد الشرقاوي فترى أن الحزب على أنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محدودة [5]

---

[1] رمزي الشاعر، **الإديولوجية و أثرها في الأنظمة السياية المعاصرة** (القاهرة : دار النهضة العربية,1979) ، ص.104.

[2] إبراهيم درويش: **النظم السياسية،** الطبعة الرابعة (القاهرة,دار النهضة العربية ,1989) ، ص10- 39

[3] فوزي أبو دياب: **النظم السياسية،** (بيروت: 1987) ص85.86 ،

[4] إيهاب زكي سلام ,**الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** (القاهرة: عالم الكتب ,1983) , ص. 262.

[5] سعاد الشقراوي ,**النظم السياسية في العالم المعاصر** ,ط2,(القاهرة : دار النهضة العربية ,1982) , ص.200.

ويعرفها كريم يوسف الكشكاش أن الحزب هو جماعة منظمة من الأفراد تتمسك بأهداف مشتركة ,و تمثل مصالحها ,وتهتم بالرقابة على سلطة الحكومة ,وتسعى للوصول إلى السلطة أو التأثير على قراراتها ,و تعد دعامة للزعامة. [1]

ومن هذا المنطلق الذي تم من خلاله عرض أشهر التعريفات الإصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول بأن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد ,ذو تنظيم وطني, له مشروع سياسي ,ويعبر عن قوى إجتماعية ,يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة. بعد هذا التعريف نتساءل عن العناصر الرئيسية في الحزب ,يرى أنطونيو غرامش من أجل وجود الحزب ,فإنه ينبغي تظافر ثلاث عناصر أساسية وهي:

1-عنصر واسع الإنتشار يشمل رجال عاديين بإنضباطهم و بإيمانهم .

2-عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي و يجعلها فعالة .

3-العنصر الأوسط الذي يربط الأول و الثاني ربطا ماديا و معنويا, و لكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة ,و يتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق "النسب المحددة" فمإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول بإستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية. [2]

تعريف سمير عبد الرحمن الشمري .الحزب هو جماعة إجتماعية تطوعية واعية و منظمة ومتميزة الوعي السياسي والسلوك الإجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية و لها غايات قريبة و بعيدة هذه الجماعة إلى الإستلاء

[1] كريم يوسف أحمد كشكاش ,**الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة** (مطبعة الأطلس,توزيع المعارف بالإسكندرية 1987)، ص. 536.

[2] أنطونيو غرامشي ، **قضايا علم السياسة في الماركسية** ,ترجمة واهي شرفان و قيس الشامي (بيروت: دار الطليعة,1970),ص49-50.

على السلطة .إذا كانت في المعارضة إلى تغيير سياسي و إقتصادي وإجتماعي وثقافي و حياتي مع قناعتها واتجاهها .و الحزب يمثل شريحة إجتماعية في المجتمع أو كتل إجتماعية متناغمة و دافع عن المصالح الاجتماعية التي يمثلها ويجاهد من أجل انتصار أهدافه وغاياته التي يصبو إليها كل حزب من الأحزاب السياسية له مبادئ وفكرية واجتماعية وله قوانينه الداخلية يحتكم إليها (النظام الداخلي) وله برنامج محدد يبسط فيه هويته الفكرية والسياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.... [1]

بينما يذهب لا بالومبار الذي صدر له كتاب تحت عنوان الأحزاب السياسية و التنمية السياسية عام 1966 إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي:

1- **منظمة دائمة** :يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا ,بمعنى أنها تدوم حتى بعد إنتهاء حياة زملائها.

2- **منظمة كاملة**: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.

3- أن نتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.

4- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهرية عريضة [2]

-أم الدكتور طارق الهاشمي فيرى أن هناك عناصر أساسية لابد من توافرها في الحزب وهي:

[1] -سمير عبد الرحمن الشمري ,**الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمينية**, الجزيرة نت/2003 www.aljazzera.net

[2] Joseph la palombara **.Political parties and Political Developmen**t ,princeton university Press ,1966 cité par Jean Louis -1 quermonnt ,p203

1- **الجماهير** :لابد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهرية (مجموعة من الناس), فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبير كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا وميسورا.

2- **وحدة المصلحة و المبادئ** : تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب و قد تتفوق أحيانا على المبادئ أو العقيدة ,كما أن للمبادئ أهمية للأحزاب و الأنظمة السياسية فلمن يريد الإنتماء إلى حزب سياسي أن يتفهم مبادئه أولا ,وهذا الأمر ينطبق عل النظام السياسي هو الاخر .

3-**وحدة التنظيم** :إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع يهدف إلى الإستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا أساسي و قياديا لتحقيق الهدف, فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.

4-**وحدة القيادة**:لكل تنظيم وحدة قيادية التي لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب ,فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة .

5- **الوصول إلى السلطة**:كل حزب سياسي يطمح في السلطة, وعن طريق السلطة يكون في مقدور الحزب بتطبيق البرنامج أو المنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي.

ووفقا لمفهوم لابالومبارا laplombara وونير فان عناصر مفهوم الحزب كما استعملاه في دراستهما الهامة عن الأحزاب في البلاد المتخلفة في أربعة عناصر :

استمرارية التنظيم أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له .

امتداد التنظيم إلى المستوي المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية و المحلية.

توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار(سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين)وليس مجرد التأثير عل ممارسة السلطة.

اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي بشكل أو بآخر للحصول على التأييد الشعبي[1] .

وبالمثل يصوغ كولمان و روزنبرج تعريفهما للأحزاب السياسية بأنها اتحادات منظمة رسميا،ذات عرض واضح و معلن يتمثل في الحصول و الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد،أو بالتآلف ، لو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة) على مناصب و سياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة[2]

ويتضح من التعريفات السابقة نجد أن الحزب السياسي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي:

تنظيم سياسي له هيكل معين.

أعضاء من الشعب ينتمون إلى هذا التنظيم والدفاع عن مبادئه.

هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة لتحقيق مبادئ الحزب و تنفيذ برنامجه السياسي[3]

ويرى من وجهة أخرى أن الحزب السياسي يقوم على ثلاث مقومات أساسية هي:

---

[1] Joseph laplombara and Myron weiner , **the origin and of political parties** , in joseph laplombara and Myron weiner, (eds), political parties and political (development princeton university press,1996) P6

[2] Janes s. Coleman and Carl rosberg, Eds, **political parties: and national integration in tropical Africa** (berkely, calif. University of California press, 1966, P2.

[3] عبد الغني بسيوني عبد الله: **النظم السياسية والقانون الدستوري**،ط1997 (مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية ،جلال حرب وشركاؤه، 1997)، ص. 538.

وجود تنظيم له صفة العمومية و الدوام، بمعنى انه يوجد على المستوى الوطني والمحلي، مع توافر شبكة من الاتصالات بين مختلف مستويات التنظيم.

رغبة عناصر الحزب و قياداته في الوصول إلى السلطة السياسية والحكم، وليس مجرد التأثير على صنع القرار السياسي.

سعي التنظيم على التأييد الشعبي ، و إقناع المواطنين بالخطة السياسية، بناء برامج و أولويات معينة[1]

إن محاولة تطبيق عناصر مفهوم الحزب السياسي على بعض التنظيمات في دول العالم الثالث سوف يتم استبعاد العديد من الأحزاب، فهناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني أصبحت تنافس الأحزاب السياسية في قيام ببعض وظائفها،في حين تبقى الأحزاب هي وحدها المؤهلة للوصول إلى سلطة وتداولها دون غيرها من المنظمات غير الحكومية ،كما تفتقد معظم الأحزاب في العالم الثالث إلى الاستقلالية عن الدولة والتي هي سمة أساسية للأحزاب في الديمقراطية الليبرالية في الغرب،وفي المقابل هناك أحزاب شرعية معترف بها لكنها لا تقوم بأي دور في الحياة السياسية،أما لضعفها أو للقيود القانونية والإدارية والسياسية التي تفرمنها النظم الحاكمة على هذه الأحزاب مما تلغي استقلاليتها أو تقلصها إلى حد كبير مما يجعلها تحت سيطرة أجهزة الدولة ومؤسساتها و يحد من دورها في تفعيل عملية التطور الديمقراطي خاصة وأن كثيرا من الأحزاب في العالم الثالث تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية و القواعد الجماهيرية[2].

المبحث الثاني: نشأة الأحزاب السياسية

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،**الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة والضغط**: (دراسة في علم الاجتماع السياسي) ، مرجع سابق، ص.39 .

[2] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص.32-33.

تختلف الأحزاب السياسية في طبيعتها عن النقابات المهنية و العمالية، فهي في حقيقتها تجمعات بين عدة أشخاص تربط بينهم وحدة الهدف السياسي. وتتأثر الأحزاب السياسية كذلك بعمق أصول نشأتها ،اذ هي نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة ، وتجسيدا سليما لتداول السلطة[1] . ولذلك مر تطور الأحزاب السياسية بالعديد من المراحل، كانت خلالها موضع شك وخوف من أن يفسر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع[2] ، وكانت الغالبية في الأخير أن العالم اشتهر بالتعددية الحزبية والممارسة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة بين الفواعل السياسية ، فكيف تم ذلك ؟

نشأت هذه الظاهرة السياسية بتزايد حضورها السياسي ومحوريتها في الأنظمة السياسية ،إذ تعتبر كلمة أحزاب قديمة وطالما استخدمت لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة ، كما أطلقت على الفرسان في عهد النهضة بإيطاليا، وأطلقت اللفظة كذلك على أعضاء الجمعيات الثورية و اللجان الانتخابية في الملكيات الدستورية،والتنظيمات الشعبية والكتل البرلمانية و التجمعات الطائفية أو المذهبية أو الاقليمية[3] .

يتفق لابالومبارا**laplombara** مع موريس دوفرجيه في أن الأحزاب السياسية وجدت في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت في انجلترا بصورة واضحة بعد الاصلاح الانتخابي لعام 1832 م ، و في الولايات المتحدة الامريكية ظهرت الأحزاب منذ عهد

---

[1] نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية و دورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، ص .102 -104.

[2] كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية و الدستورية المقارنة** (الكويت : شركة الربيعان للنشر و التوزيع ، 1987) ، ص .256 .

[3] نور الدين حاروش ، **الأحزاب السياسية** ،المرجع السابق، ص .62 – 63 .

الرئيس جاكسون حوالي1830 م ، أما في فرنسا و ألمانيا فقد كانت هناك الزمر البرلمانية و النوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848 م .

الا أن أغلب المختصين و على رأسهم المفكر الفرنسي موريس دوفرجيه يؤكد أن المعنى الصحيح للحزب السياسي كما نعرفه اليوم لا يعود لأكثر من حوالي قرن ونصف من الزمن اي حتى عام 1850 م و لم يكن هناك وجود لأحزاب سياسية في اي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الامريكية .

أما في عام 1950 م فقد شهد بداية تسرب هذه الظاهرة الى الشعوب والأمم الأخرى و اليوم توجد الأحزاب و تنتشر في كل مكان من العالم .

يري الكثير من الباحثين أن تعبير الاحزاب السياسية لم تنشأ نشأة واحدة ، بل نشأت بأشكال و لأسباب مختلفة ، أهمها خمسة وهي:

1 – ارتباط ظهور الاحزاب السياسية بالبرلمانات ، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة، اذ مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية، التي كانت النواة الأولى لبزوغ فجر الأحزاب.

2 – ارتباط ظهور الاحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، عوضا عن المقاعد الوراثية ومقاعد النبلاء

3 –ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية و النقابات، وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها[1].

[1] نور الدين حاروش ، **مرجع سابق**، ص63 -64 .

4 – ارتباط نشأة الاحزاب السياسية في بعض الأحيان وليس دائما بوجود أزمات التنمية السياسية، فأزمات مثل الشرعية و المشاركة و الاندماج أدت الى نشأة العديد من الاحزاب السياسية .

5 – ظهور الاحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار و التحرر من نيران الاحتلال الاجنبي[1] .

بصفة عامة يمكن أن نقول أن مولد ونمو الأحزاب مرتبط بالديمقراطية وباتساع هيئة الناخبين و بتبني الاقتراع العام و تقوية مركز البرلمانات.

فكلما ازدادت مهام البرلمانات و شعرت باستقلالها، كلما استشعر أعضائها ضرورة تنظيم صفوفهم، و كلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري تكون لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة.

وهكذا نشأة كثير من الأحزاب من تنظيم أعضاء البرلمان و الناخبين لأنفسهم ويطلق عليها بأنها ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات[2]

Origine intérieure électorale et parlementaire des partis :

بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين، يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي و هذه هي **Origine extérieure des partis** الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية .

أصل الأحزاب السياسية

أحزاب نشأت داخل البرلمانات :

1 نور الدين حاروش، **المرجع السابق** ، ص. 64.

[2] سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، ص.35.

تتلخص هذه الطريقة في أن مجموعة برلمانية تتكون ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين ، و يتبع ذلك اقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين. وهذه الطريقة تتماشى مع طبيعة سير الامور داخل المجالس النيابية ، وهو تعدد الآراء ، وتجمع الأعضاء المثقفين في الراي و ظهور انقسامات داخل البرلمان ، ثم تنظيم هذه الانقسامات في الاي على شكل مجموعات برلمانية[1] .

وبذلك فان النشأة التاريخية للأحزاب السياسية و التي يرجع اليها جل الدارسين فهي تعود للكتل البرلمانية واللجان الانتخابية ، ففي الكتل البرلمانية نجد تكتل للنواب الذين يحملون آراء واحدة ، في سبيل عمل مشترك ، وهذا التقارب بين النواب يؤدي بطبيعة الحال الى التقارب على مستوى القاعدة اي تقارب بين لجانهم الانتخابية وبذلك نشأة اولى الاحزاب السياسية[2].

وعليه يقصد بها تلك الاحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، و عندما بدا الاخذ بالانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية، والتوسع في إدلاء المواطنين بأصواتهم في الانتخابات في العالم الغربي. فالتوافق بشان الانتخابات والمواقف السياسية والفكرية، أو ما يطلق عليه الميول الايديولوجية كان عاملا اساسيا في تكوين الاحزاب [3]

---

[1] سعاد الشرقاوي ، **المرجع السابق** ، ص.35.

[2] موريس دوفرجيه ، **مدخل إلى علم السياسة** ،ترجمة :جمال الاتاسي و سامي ألدروبي (دمشق : دار دمشق للطباعة و النشر ، د ، ت). ص. 148 .

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **الاحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط** (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، نفس المرجع السابق،ص. 43 .

هذه الاحزاب التي نشأت في اطار اللجان الانتخابية حيث عبرت هذه الاحزاب في بداية الامر عن التحدي لنظام الحكم القائم و المطالبة بحق الافراد في المشاركة عن طريق التمثيل في البرلمان، حيث كانت مهمة اللجان الانتخابية تتركز في استقطاب الناخبين و تحريضهم على المشاركة لمصلحة مرشح معين[1].

فقد اشار موريس دوفرجيه الى ان ظهور الاحزاب يرتبط بتطور البرلمانات القومية ، ونمو حجم الانتخابات والأحزاب. فالزيادة في حجم الجماعات السياسية يرجع الى وحدة الشعور بين أعضائها، وإحساسهم بضرورة العمل في تعاون، ورأى ديفرجيه ان البرلمانات في تطورها يستند على عدة عوامل أهمها:

1 . قيام جماعات داخل البرلمانات، وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية.

2 . تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

3 . حدوث اتصال وتفاعل و تنظيم دائم بين هذه الجماعات و اللجان.

و قد ادت هذه العوامل إلى قيام حزب سياسي. ونشأت هذه الأحزاب في أغلب بلاد أوروبا ، وعندما نشأت علاقة عملية و متصلة بين اللجان الانتخابية ، وبين الجماعات البرلمانية .

فقيام جماعات داخل البرلمان ، وتكوين اللجان الانتخابية ، والاتصال و التفاعل الدائم بين هذه الجماعات و اللجان لعبت دورا بارزا في انشاء الاحزاب السياسية .

[1] Joseph Lapalombara**, Political parties and Political developpement**

نقلا عن : سليمان صالح ، الغويل ، **ديمقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة** ، (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 2003) ، ص. 62.

فلقد مثل المذهب السياسي، أو مجموعة الآراء والأفكار دافعا قويا في تكوين ما يسمى بالجماعات البرلمانية. وفي بعض المجتمعات كانت الجماعات البرلمانية بداية مكونة من جماعات محلية، ثم أخذت في التطور والنمو حتى أخذت إيديولوجية معينة [1] .

أما اللجان الانتخابية، فقد تكونت بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين و توجيه الناخبين نحو مرشح معين، لذلك ارتبطت فكرة اللجان الانتخابية بتقرير مبدا الاقتراع العام، الذي ادى الى تكثيف عدد الناخبين، وجعل الاتصال بين النواب من جهة والناخبين من جهة أخرى أمرا مستحيلا، ما لم توجد حلقة اتصال بينهما ، فكانت الاحزاب السياسية بمثابة تلك الحلقة

ومن بين البلدان التي عرفت هذا التنظيم فرنسا مثلا : ففي داخل الهيئة التأسيسية في فرنسا في سنة 1789 انقسمت اراء اعضاء الهيئة و تجمع ممثلو كل اقليم في مجموعة برلمانية .

أحزاب ذات نشأة خارجية

احزاب نشأة من النقابات و الكنائس و الجماعات الدينية و السرية

هي الاحزاب التي تنشا او تقوم خارج اطار البرلمان او الجماعات البرلمانية، اذ وجدت جذورها خارج نطاق البرلمانات و لجان الانتخابات ومن بين اهمها الكتل التي تعمل على انشاء احزاب سياسية متنوعة، وهي تنطوي على بعض التحدي للحكم القائم،وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمانات، وهي تستقر نتيجة لوجود مؤسسة مسابقة الوجود، بل وتمارس نشاطا خارج عن البرلمان،او عمليات الانتخاب، وذلك كالجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية، وطلاب الجامعات،والنقابات،والاتحادات التجارية،

[1] حسين عبد الحميد رشوان ، **الاحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط** ، نفس المرجع السابق ، ص ص. 43-45 .

والجمعيات التعاونية والنوادي، هذه المؤسسات تسهم بطريقة او بأخرى في نشأت وقيام الاحزاب السياسية.

ولعل اهم على حزب نشأ من النقابات هو حزب العمال البريطاني ، فقد نشأ اثر قرار اتخذه مؤتمر الانتخابات العمالية سنة 1899 والذي انشأ تنظيما من البرلمانيين والناخبين .

ولعل هذه النشأة هي التي تفسر العلاقة الوطيدة بين حزب العمال والنقابات حتى الآن.

ومن هنا يميز الفقه بين نوعين من الأحزاب الاشتراكية: الأحزاب الاشتراكية ذات النشأة النقابية وهي تعتبر احزابا اشتراكية بمعنى الكلمة و احزاب اشتراكية انشأها برلمانيون مثقفون وهذه تعتبر أحزابا اشتراكية نظرية واقل واقعية من الأحزاب الأخرى .

أما الكنائس و الجماعات الدينية فأثرها هام في نشأة الاحزاب اوروبا ، فقد تدخلت الكنيسة الكاثوليكية في نشأة الاحزاب سنة 1914 و في نشأة الاحزاب الديمقراطية المسيحية المعاصرة.

ففي بلجيكا كانت الكنيسة وراء الحزب المحافظ الكاثوليكي ، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي ، و الحزب الديمقراطي الالماني .

وأخيرا فان بعض الأحزاب نشأت نشأة سرية اما لان نشاطها كان ممنوعا من الناحية القانونية ، وإما أنها فظلت ان يظل نشاطها غير معلن،ومن النوع الاول حركات المقاومة التي كانت موجودة ابان الحرب العالمية الثانية لمقاومة المحتلين،والتي تحولت الى احزاب بمجرد انتهاء الاحتلال ومثاله الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي، وبالمثل فان الحزب الشيوعي السوفياتي كان نشاطه منوعا قبل 1917، ثم تحول إلى الحزب الحاكم بعد نجاخ الثورة البلشفية سنة 1917 .

المبحث الثالث : أنواع الاحزاب و النظم الحزبية:

بنية الأحزاب :

من خلال البنية التي تميز الحزب من الناحية الاجتماعية يمكن التمييز بين أربعة أنماط اجتماعية مختلفة بعناصرها الأصلية و بهيكلها العام.

الأحزاب البورجوازية:

ظهرت هذه الأحزاب في القرن التاسع عشر، تتشكل من قاعدة حزبية (اجتماعية) محافظة ذات طابع ليبيرالي ، تعتمد على لجان قليلة الاتساع مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما ،وغالبا ما تكون غير مرتبطة بالمركز ،و لا تعمل على مضاعفة المنتسبين إليه لأنها ليست أحزاب جماهيرية،لكنها تحاول جمع و استمالة الشخصيات ، ونشاطها موجه بالدرجة الأولى نحو الانتخابات والترتيبات البرلمانية ، وإداراتها تتميز بالفردية و السلطة تعود لأحد الفئات الملتفة حول زعيم برلماني ،كما أن هذا النوع من الأحزاب لا يهتم بالمسائل السياسية ،أما عقيدته والمسائل الإيديولوجية فلا تلعب إلا دورا ضعيفا، والمنتسبين لهذا الحزب هم من المنتفعين أو أصحاب العرف ، و يمول الحزب عن طريق الهبات والعطايا ومن طرف التجار وأصحاب الأموال والمؤسسات الصناعية وغيرها [1]

الأحزاب الاشتراكية:

هي أحزاب جماهرية حلت محل اللجان والشعب ،تشكل جماعات عمل أكثر اتساعا،يتمثل نشاطها في التثقيف السياسي والنشاط الانتخابي، وهي تقوم بعمل المداومة من خلال موظفين يسهرون على هذه العملية، هؤلاء أصبحت لهم بعض السلطة – البيروقراطية – وتلعب العقيدة دورا اكبر داخل الحزب و الحزب بذلك يهتم بالأمور

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 106

السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وحتى الأحوال الشخصية ، أمل تمويل هذه الأحزاب فيكون عن طريق دفع الاشتراكات من طرف منتسبيه و الذي يكون كبيرا. [1]

الأحزاب الشيوعية والفاشية :

تتميز هذه الأحزاب بالمركزية القوية و الإدارة الأوتوقراطية ولا وجود لأثر الليبرالية ، أهميتها بالخصومات الانتخابية تكون ثانوية ، لان عملها الفعلي هو الدعابة و إثارة الاضطرابات المستمرة و تطبيق أساليب عنيفة كالاضطرابات والتخريب وحتى الهجوم المفاجئ ، ترتكز على مذهب جماعي صارم ،كما تعتمد على نظام الخلايا والمليشيا ، و تعتبر هذه الأحزاب في برامجها عن مطالب الطبقة العمالية والدفاع عن الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة و تعمل ضد القضاء عليها وحرمان الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة ، كما تؤمن بالمساواة بين الجماهير، إلا ان الفاشية تؤمن بالنخبة الارستقراطية [2]

الأحزاب الدينية الكاثوليكية و الديمقراطية المسيحية :

تحتل هذه الأحزاب مركز الوسط بين الأحزاب اليمينية والاشتراكية والأحزاب الزراعية والعمالية و النقابات وغيرها. وهي أحزاب ذات تركيب هرم، بحيث يلتفت الناس حول زعيم يعلنون له الطاعة و الولاء [3]

تصنيف الأحزاب:

---

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **الاحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط**،المرجع السابق،ص ص.93،90.

[2] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص. 107.

[3] موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة: جمال الاتاسي و سامي الدروبي ، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، د.ت)، ص. 50.

هناك تصنيفات متعددة للأحزاب السياسية،وهذا التعدد في التصنيفات راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يخص إيديولوجيتها وتركيبها وحجمها وأهدافها ومعاييرها،وغير ذلك من الأسس.

ويضاف إلى ذلك التغيرات والتطورات الدائمة والمستمرة التي تحدث على الأحزاب السياسية،ومن أشهر التصنيفات في هذا المجال التصنيف الذي قدمه موريس دوفرجيه،حيث صنفها إلى أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.

وتجدر الإشارة إلى وجود فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب تصنيف النظم الحزبية فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل.أما تصنيف النظم الحزبية،فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة.

- فمن حيث الانواع هناك ثلاثة انواع من الأحزاب،الأحزاب الأيديولوجية،أحزاب براجمانية،وأحزاب أشخاص.

-1-الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج:

هي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة و مميزة تميزها عن باقي التنظيمات الأخرى، أي أنه تتمتع بخصوصية لها وجدها لا تشاركها فيه أحزاب أخرى،أي انها تتمتع بخصوصية لها وحدها لا تشاركها فبها احزاب اخرى، ويعد التمسك يهب وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب.ومن امثلة أحزاب البرامج نجد:الأحزاب الاشتراكية، الديمقراطية و الشيوعية

ولكن منذ منتصف القرن الماضي،بدا كثير من الاحزاب الإديولوجية تصدر برامج تعبر عن مواقف.فأصبح هناك أحزاب برامج تعبر عن واقف،فأصبح هناك

أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة،وهذه الأخيرة وهي الأحزاب السياسية البراجمانية[1].

الأحزاب البراجمانية:

يتسم هذه النوع من الأحزاب بوجود تنظيم جزئي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقا لتطور الظروف، قد لاحظنا في المدة الأخيرة العديد من الأحزاب غيرت من خطها حتى تتأقلم مع التغيرات الجارية سواءا كانت داخلية محلية وإقليمية أو دولية.[2]

أحزاب الأشخاص:

هي اسم على مسمى، ترتبط بشخص أو زعيم. فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار،ويغير هذا المسار،دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له وهذا الإنتماء للزعيم مرده الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم[3]

أي القدرة على التأثير على الأفراد والجماعات دون اللجوء غلى وسائل الإكراه أو الإزعام، وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية،حيث انتشار البيئة القبلية،وتدني مستوى التعليم،لكن هذه الأحزاب ربما تنتهي بانتهاء الزعيم...[4]

وبما أن تصنيف الأحزاب السياسية يعرف تعدد أو إشكال في إيجاد تصنيفات موجدة لتقسيم الأحزاب السياسية، فنجد أن هناك من يصنفها على أساس ثلاثة معايير هي:

---

[1] pierre BRECHON **, les partis politiques français** , paris :le documentation française, 2005,p59

[2] نور الدين حاروش،**مرجع سابق**،ص.127.

[3] **من المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وحوار الثقافات**-فيينا ww.aalam.com

[4] **نفس المرجع**

1- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب

2- معيار التنظيم

3 - معيار القاعدة الاجتماعية للحزب[1]

في الوقت الحاضر يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المتخلفة كما توجد عدة تصنيفات لأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة.

- من أبرز الكتاب الذين قدموا تصنيفا للأحزاب السياسية نجد موريس دوفرجيه كما سبق الذكر من الذين ميزوا (Les partis de cadres) بين الأحزاب النخبة أو ما يعرف أيضا بأحزاب الكوادر أو أحزاب القلة المختارة **les partis de masses** وبين الأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الحامدة والأحزاب المرنة.وبذلك صنف موريس دوفرجيه الأحزاب السياسية إلى ثلاث تصنيفات وذلك بناءا على اختلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف هو تفريغ الأحزاب السياسية الإطارات(الكادرات) وهي التي ظهرت أولا ثم تلتها أحزاب الجماهير.

-1أولا أحزاب الأطر أو أحزاب الكوادر أو الصفوة:

وتضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا في القرن التاسع عشر والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار،وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة،ولا تضم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة،وعلاقاتها الداخلية مرنة ونصل الى درجة الهشاشة،ومعظم الاحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا على هذه الشاكلة،وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة

[1] الأمين شريط، **القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1998) ص. 259.

والقدرة على إدارة الحملات الإنتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم[1]، ويتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية،أحزاب الإطارات الجديدة التي تطورت في القرن العشرين من ناحية أخرى،حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام الأولوية للإنتخابات كما ابتكر الحزب العمالي البريطاني عام 1900نوعا جديدا من حزب الإطارات،حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات والتعاونيات،والجمعيات الفكرية[2].

الأحزاب الجماهيرية:

ويتجسد هذا النوع في الأحزاب التي ابتدعت بناءها التنظيمي الأحزاب الاشتراكية في القرة العشرين،ثم تحولت إلى اشكال مختلفة بواسطة الأحزاب الماركسية والفاشية

تضم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بعضهم البعض ومع القيادة، ويقوم الأعضاء بتسديد اشتراكات. مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي،وتحت هذا النوع من الأحزاب تندرج الأحزاب الشمولية،الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية، وكذلك الأحزاب ذات المضامين الاجتماعية أو الاقتصادية او البيئية،تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية

[1] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص.128.

[2] موريس دوفرجيه ،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري،الأنظمة الساسية الكبرى**،ترجمة جورج سعد

إجتماعية ومالية بغية الجماهير وتوعيتها سياسيا وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة[1].

أما التصنيف الثاني للأحزاب للفقيه ديفرجيه فإنه يقوم على التفرقة بين نوعين من الأحزاب المباشرة و الاحزاب الغير مباشرة.

ويضرب مثالا للنوع الاول بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من افراد وقعوا على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا،ويحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية، في حين يمثل النوع الثاني بحزب العمال البريطاني في سنة 1900 ، الذي تالف من النقابات والتعاونيات والجمعيات،والتجمعات الفكرية،التي اتخذت من أجل تكوين تنظيم إنتخابي مشترك، ولم يكن للحزب أتباع ولا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس.

ومع ذلك، فإن حزب العمال البريطاني تحول خلال النصف الاول من القرن العشرين من حزب غير مباشر خالص إلى حزب مختلط، وتتفرغ الأحزاب غير المباشرة إلى ثلاث فئات، الأحزاب الاشتراكية من ناحية والأحزاب الكاثوليكية من ناحية اخرى الاحزاب الزراعية وهم أحزاب الخضر[2].

بينما تتضمن التصنيف الثالث عند الأستاذ دو فرجيه ثلاثة انواع من الأحزاب وهي الأحزاب السياسية ذات الاغلبية والأحزاب الصغيرة. ويقصد بحزب الأغلبية الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الانظمة، ويلاحظ ان وجود الحزب صاحب الأغلبية

[1] Maurice Duverger, op, cit, p.182.

[2] Maurice Duverger :**Ibid**.p49

امرا استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية، في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية[1].

أما الأحزاب الكبيرة فليس لها أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توفرت لهل ظروف لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام ، وإذا تبوأت الحكم وحدها،فإنها لا تستطيع ممارسته إلا بموافقة ومساندة الأحزاب، فهي لا تحكم-عادة-إلا بالمشاركة وسط حكومة ائتلافية،ويساعدها حجمها على ان تلعب دورا هاما داخل هذه التحالفات،فتحصل على الوزارات الأساسية والوظائف القيادية وإذا تواجدت هذه الاحزاب في المعارضة، فإنها تمارس دورا مؤثرا، يزداد قوة بتحالفها مع جيرانها. وأخيرا، فإن الأحزاب الصغيرة-على العكس-لا تستطيع ان تلعب إلا دورا مكملا سواءا في الحكومة او المعارضة، بحيث يتعين عليها أ تقتنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توجيه الانتقادات الأفلاطونية[2].

ذا بالنسبة لتقسيم موريس دوفرجيه للأحزاب، أما الفقهاء الآخرين فهناك من قسم أنواعها تبعا لأهدافها، وهنا كمن قسمها تبعا لبرامجها وهناك من قسمها تبعا لمرونتها، وفيما يلي تفصيل ذلك:

يميز جان شارلو الذي كتب عن الأحزاب السياسية عام 1971 بين ثلاثة انواع من الاحزاب هي أحزاب النخبة، الجماهير،وأحزاب الناخبين.

أما جوزيف كادرا فيعطي تصنيفا آخر للأحزاب فبالنسبة إليه توجد ثلاثة أصناف من الأحزاب:أحزاب الأحرار والأحزاب المتسلطة، ومن جهة ثابتة الأحزاب

[1] Maurice Duverger **: lbid**.p384
[2] M.Duverger **:Ibid**. P384

المنظمة و الأحزاب المنظمة والأحزاب قليلة التنظيم ومن جهة ثالثة الأحزاب الصغرى و الأحزاب الكبرى[1].

أما جورج بيدرو فيصنف الأحزاب إلى أحزاب الرأي و الأحزاب الإديولوجية.

حزب الرأي: ليس له مذهب سياسي أو إيديولوجية معينة وواضحة، يتمثل مذهبه في جمع آراء أعضائه، وهو قليل التنظيم والهيكلة و ضعيف الانضباط.

حزب الأيديولوجية: له أيديولوجية شمولية وفلسفة متكاملة حول العالم والإنسان بصفة كلية تتجاوز السياسية الجوانب, يخاطب طبقة اجتماعية محددة, هذا النوع ينطبق على الأحزاب الشيوعية.

كما اقترح العالم الفرنسي جون شارلو **Jean Charlot** تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار ,ليس الأيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب,ولكن على الأخص,أهداف الحزب وإستراتيجيته,ويتميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب التجمع

أحزاب الأعيان: تشبه أحزاب الأطر,تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية,تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمتر شحي الحزب.

أحزاب المناضلين: تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها والذين يدفعون اشتراكا ويبذلون نشاطا لصالح الحزب, هؤلاء المناضلون يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

أحزاب التجمع: تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية فهذه الأحزاب غير طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين

[1] Josef cadart, **institutions politiques et constitutionnel** (Paris 16. D.J, 1979) p159.

من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف)[1]

(أما الدكتور بركات فيقسم الأحزاب إلى أحزاب عقيدة وأحزاب برامج وأحزاب مصالح وأحزاب أشخاص .

أحزاب العقيدة: ترتكز هذه الأحزاب حول عقيدة محددة تقدم تفسيرا متكاملا ومعقولا للواقع الاجتماعي وتضع تصورا محددا

للمجتمع المنشود)[2] وفي هذه الحالة يقوم الحزب على أساس فلسفة معينة في الحياة يلقنها لأعضائها وترتفع عندهم المعتقدات الدينية

فيؤمنون بها,ويعملون على حل مشاكل الحياة على ضوئها ,ومن هنا كانت قوة هذه الأحزاب ومصدر خطورتها في نفس الوقت,لأن إيمان الأعضاء الشديد بمبادئ الحزب يدفعهم إلى مقاومة ما عداها بشتى الوسائل)[3] الأفراد ينظمون لحزب العقيدة ويلتفون حوله بسبب التصديق و الإيمان بأفكار وتفسيرات العقيدة التي تتجسد بوضوح في برامج الحزب وأهدافه وتكون بمثابة المحرك لنشاطاته والمحددة لسياساته ومواقفه.

وأحزاب العقيدة يمكن أن تنظم بشكل أحزاب صفة وأحزاب جماهيرية تبعا للمحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي توجد فيه.

وتميل الأحزاب العقائدية إلى الإنفراد بالسلطة إذا تمكنت من وذلك لكي يتسنى لها تطبيق عقيدتها دون أي منازع ومن أمثلتها الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفياتي.

الأحزاب العملية:(البرامج)

---

[1] محمد السويدي, **عالم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه** (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية, 1990) ص. 103.

[2] نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة** (السعودية :مكتبة 2001,بدون تاريخ)ص.240.

[3] محمود حلمي, **المبادئ الدستورية العامة**, ط3، (لسنة1970, دار القطر العربي) ص.245/244

الأحزاب العملية أو أحزاب البرامج كما يسميها البعض هي أحزاب مواقف وبرامج عامة وليس لها ارتباط بعقيدة محددة,وتتغير مواقفها وسياستها العامة من فترة إلى أخرى تماشيا مع الظروف المتغيرة فتتميز هذه الأحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها كما أنها تتأثر بنوعية واتجاهات القيادات التي تسيطر عليها.فهي تتسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركتها.وإذا كانت أحزاب العقيدة تنافس مبادئها العقائدية, فإن الأحزاب العملية تنافس بإستراتيجيتها وقدرتها على التحرك بين كافة فئات المجتمع.ولا شك أن أحزاب العقيدة تجد صعوبة في تحقيق ذلك لأنها تضطر إلى الدخول في صراع مع كل المعارضين لطبقة عقيدتها.والأحزاب العملية أو الواقعية لقبت بهذا الاسم نظرا لقدرتها على التحرك في اتجاهين مختلفين في المجتمع فهي من جهة تحدد برامج وأهداف عامة وتبني شعبتها عليها[1].

تصنيف الأحزاب العربية:

تصنيف الأحزاب العربية يمكن الاعتماد على معايير تتعلق بالإيديولوجية وشكل العضوية وطبيعة القوى المؤيدة ودرجة المؤسسة وأساليب العمل, لتصنيف الأحزاب السياسية التي أفرزها الواقع السياسي العربي[2]

أحزاب الأشخاص:

[1] نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة** (السعودية :مكتبة 2001,بدون تاريخ) ، ص.240.

[2] علي الدين هلال ونفين مسعد,**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية 2000) ، ص ص.171.172.

كانت تدعو إلى التغيير المعتدل وتقبل المنافسة,يتم قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار.شعبيتها قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى,تعتمد على أسلوب الخطابة والحوار.

أحزاب الحركة الوطنية:

ظهرت كرد فعل على الاحتلال, كان هدفها الاستقلال, انتشرت في الريف أكثر منه في الحضر, كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها.

أحزاب الكوادر:

ظهرت لتعارض النظام القائم اتسمت إيديولوجيتها بالثورة ورفض المنافسة الحزبية,تجند نخبتها من المثقفين والمواطنين.

أحزاب النظام الحاكم:

كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة,وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية .

الحركات الدينية:

ظهرت في العشرينات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة ثم انتشرت في السبعينات تدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية

تصنيف النظم الحزبية:Les types de systèmes de partis

المقصود بنظـــم الحـزب:

يرى أنه توجد أنواع متعددة من الأحزاب تختلف باختلاف طريقة تنظيم هذه الأحزاب من الناحية الداخلية,غير أنه إلى جانب هذه الأنواع المتعددة من الأحزاب

توجد اختلافات بين النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي, والمعروف أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية من النظم السياسية,هي النظام الديمقراطي والنظام الشمولي والنظام التسلطي, ومن حيث عدد الأحزاب داخل كل دولة وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى وطريقة تعاون الأحزاب مع بعضها وإستراتيجية كل منها إذا ثابتة ومستقرة.

إن مجموع هذه العلاقات بين الأحزاب يكون نظاما من العلاقات الثابتة نسبيا ونتيجة لاختلاف هذه العلاقات بين الأحزاب من دولة إلى أخرى)[1], (وقد يكون للنظام الحزبي عدة تصنيفات لكن أكثرها شيوعيا هي النظم الحزبية التنافسية النظم الحزبية اللاتنافسية)[2]

(ومن المتفق عليه أنه لا يمكن فهم طريقة سير أي نظام سياسة لدولة ما من الناحية الواقعية إلا إذا عرفنا النظام الحزبي السائد وعلاقة الأحزاب ببعضها البعض وكيفية امتزاج النظام الحزبي بالنظام السياسي للدولة ككل ومعرفة مدى التأثير في صنع القرار السياسي)[3]

يتبنى كثير من الفقهاء نظم الأحزاب إلى نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين السياسيين ونظام الحزب المسيطر ونظام الحزب الواحد.ويعتبر هذا التصنيف من أفضل التصنيفات لنظم الأحزاب ولكن الفقه يضيف تفضيلات تجعل تصنيف الأحزاب أقرب إلى الواقع وأكثر عمقا.

النظم الحزبية التنافسية: Les systèmes compétitifs

---

[1] سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية(أهميتها-نشأتها-نشاطها)**،(مركز البحوث البرلمانية.يونييه 2005)، ص. 38.

[2] سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية ، مرجع سابق**، ص 38

[3] نور الدين حاروش ،**مرجع سابق**، ص.129.

منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب :

إن النظم التنافسية تتدرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب وفي مدى الحرية المشروطة لتكوين الأحزاب وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة,ولذلك يستحسن القيام بعملية تصنيف داخلية بالنسبة للنظم التنافسية تعتمد على درجة التنافس المتاحة للأحزاب وعلى هذا الأساس يمكن ترتيب الأحزاب التنافسية في شكل منحنى تنازلي يتدرج فيه التنافس من الأعلى إلى الأسفل,وهذا المنحنى المتدرج يؤدي إلى ترتيب الأحزاب التنافسية على النحو التالي:

-إن تعدد النظم الحزبية التنافسية فقد قدم جيوفاني سارتوري تصنيفا رباعيا للنظم الحزبية التنافسية هي :

1- نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة.

2- نظم تعددية معتدلة أو محدودة.

3- نظم ثنائية حزبية

4- نظم الحزب الغالب.

وصنف سكوارتز تزينيرج Schwartzenberg النظم الحزبية إلى ثلاثة أقسام هي:

[1] نظم تعدد الأحزاب وهي:

أ-تعدد الأحزاب الكامل أو التام. ب - تعدد الأحزاب المعتدل.

[2] نظم الحزبين السياسيين وهي:

ب-نظام الحزبين الناقص ب- نظام الحزبين التام.

---

[1] سعاد الشرقاوي ،**الأحزاب السياسية، مرجع سابق،** ص ص. 05 -38.

[2] د-أسامة الغزالي حرب ,**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**,(الكويت، عالم المعرفة , سبتمبر 1987), ص.132.

[1] نظام الحزب المسيطر وهو:

ت-حزب مسيطر عادي ب- حزب شديد السيطرة.

نظام التعدد الحزبي

ويتسم هذا النظام بجودة عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام بدرجات متفاوتة كحالة (ايطاليا-بلجيكا-هولندا-فرنسا-النرويج-الدانمارك)[2] وباستثناء بعض الدول الأنجلوسكسونية، وهي انجليترا والولايات المتحدة، كندا، نيوزيلاندا، أستراليا، التي تتبنى نظام الحزبين. فبعض الدول الغربية بها عدد كبير من الأحزاب مثل النمسا ثلاثة أحزاب قبل سنة 1914 واسبانيا الجمهورية (أي في فترة من 1931-1939). وفي الدول الاسكندنافية توجد أربعة أحزاب، وتوجد في بلجيكا والنمسا ثلاثة أحزاب، ومن الدول التي تتبنى نظام تعدد الأحزاب ايطاليا وفرنسا[3]

وبذلك يتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لا تستطيع احداها الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، وهذه الأحزاب تكون عادة ضعيفة لأنها لا يمكنها من تحقيق أهدافها بالصورة التي ترغب فيها، ومع ذا يعد هذا النظام من أكثر الأنظمة انتشارا، بالرغم من كثرة الالتباس والغموض الذي يحدث داخل النظام السياسي بسبب انقسام الرأي العام وتعدده، ومن جهة أخرى يصعب تحديد التعددية الحزبية[4]، إذ تعرف:

---

[1] صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي الماهية, المقومات الفاعلية**، ص ص. 135/134.

[2] - نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، (دار الفكر العربي، 1977)ص. 150.

[3] - سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية مرجع سابق**، ص. 41.

[4] - نبيلة عبد الحليم كامل، **المرجع السابق**، ص. 150

على أساس أنها فكرة تعكس الاختلاف في حاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع، ويمكن النظر إليها كنظرية ترفض حالة القوة المنفردة أو الموحدة أو الكلية، تؤيد بدلا من ذلك فكرة انتقال السلطة واستقلال المؤسسات التي تمثل أو تعكس انهماك وانخراط الفرد في المجتمع[1]

يعتبر البعض الآخر أن هذا النظام عماد النظام الديمقراطي النيابي وسنده الحقيقي وإن غاب عن العمل نظام تعدد الأحزاب فإنه يصبح من المتعذر وصف النظام السياسي بأنه نظام ديمقراطي[2]، كما تشير التعددية إلى أهمية الديمقراطية والحرية استمرار تعدد واستقلالية المؤسسات السياسية والاقتصادية[3]

وهناك من ينظر إلى التعددية من خلال نقيضها على أساس أن الأنظمة والعقائد الشمولية هي نقيض التعددية[4]

وينظر البعض الآخر إليها على أساس أنها ترتيبات أو اجراءات لمؤسسات معينة في المشاركة وتوزيع السلطة الحكومية[5]

تعرف أيضا بأنها المقوم الأساسي للديمقراطية وحقوق الانسان في المجتمع الذي يتميز بوجود جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية مختلفة تعيش مع بعضها البعض في إطار دولة واحدة [6]

---

[1] - Simpson J.A and E.S.C Weiner (eds), **the Oxford English dictionary**, second edition, vol.oxford: clarendon press. 1989, p 12.

[2] نبيلة عبد الحليم كامل. **مرجع سابق** ، ص. 150

[3] Peter H. Russel, **pluralism, political, in Adam kuper and Jessica Kuper (Eds). The science encyclopedia**, Pondon: Rroultedje Keganpaul 1985.PP 602-603

[4] Stanisilaw Ebrlich. **Obliaza Pluraliznow faces of pluralism warszam PW N 1980.** P.338

[5] Henrys Kuriel, **Pluralism in David. Sills (Ed) 4 International Encyclopidia of social sciences,** vol XTI.USA the Macmillas company the free press.1968.p164.

[6] Allan Rosas.**Pemocracyand and Human Rights, in Allan and Jan Helgesen (ed) Human Rights in** a changing East-West Perpechre, London linter publishers 1990.P43.

ويشير محمد عمارة إلى أنه "حسب كل حضارة من الحضارات هناك تعددية في المذاهب ومدارس الفكر وفلسفاتها، وتيارات السياسية وتنظيماتها، وقد يكون في بعض الحضارات تعددية في المقومات واللغات والأوطان، وتتمايز وحدات التعددية في الخصوصيات المتعددة، مع اجتماعها كلها في رابط الحضارة الواحدة وجامعها[1]

ومن التعاريف الهامة أيضا ما قدمه كرافورد يونج الذي اعتمد على ثلاثة مكونات أساسية في

تعريفه للتعددية:

1- التعددية ينبغي أن ينظر إليها في علاقتها بمجال تسلطي ويعني به الدولة ذات السيادة الاقليمية أو ما يتعلق بها من نظام سياسي والتي يتحدد بوضوح قاطع الحدود التي بناء عليها تعرف جماعة من الجماعات في المجتمع نفسها وقواعد التفاعل بين هذه الجماعات.

2- تكون هناك تعددية حين تكون هناك على الأقل كتلتان اجتماعيتان وسياسيتان لهما دلالة والتي يمكن للباحث وللفاعلين فيها أن يتعرف عليها، والتي تصبح المناقشة والتفاعل بينها يمثل ملمحا هاما من ملامح عمليات التبادل السياسي التي تجري في اطار النموذج الشامل للنظام السياسي.

3- يمكن أن توجد أسس هذه الكتل المختلفة أو التجمعات المتباينة في الأصول العرقية المشتركة أو في وحدة بالغة أو الطائفة أو تشابه العادات أو الاقامات المشتركة في إقليم محدد[2]

---

[1] محمد عمارة، **التعددية –الرؤية الاسلامية والتحديات الغربية، الجامعة الاسلامية**، العدد 2، نيسان-حزيران1994 ص. 68.

[2] - محمد عمارة، **مرجع سابق**، ص.ص. 100-101.

Young, c, **the polities of cultural pluralism, Wisconsin, the university of Wisconsin press,** 1976, pp.12-13.

ويرى بعض المفكرين أن التعددية هي احدى الوظائف المحتملة للتحديث، حيث تؤدي بعض نتائج علمية التحديث عندما لا تتم عن طريق سلطة مركزية إلى تخصيص ووضوح نسبي في تقسيم العمل، الأمر الذي يتنجم عنه ظهور مصالح محددة داخل المجتمع مرتبطة ببعضها البعض ولكنها في نفس الوقت تتمتع بشيء من الاستقلالية.[1]

ويرى المحللون أن النظام الحزبي يقوم بدور أساسي وهو تخفيف واحتواء صراع الطبقات، وتتراوح النظم الغربية بين تفضيل نظام تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين ويتوقف اختيار أي دولة بين النظامين على درجة جمود الفواصل بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه الدولة، وعلى مدى قوة وعي الطبقات، إذ تميل الدول إلى تعدد الأحزاب إذا كانت الفواصل غير شديدة بين الطبقات أما إذا لم تكن الفواصل شديدة فإنه يمكن تجميعها في طبقتين وبالتالي تميل الدولة إلى نظام الحزبين.

ويتفق هذا مع تحليل كارل ماركس لأحزاب: فهو يعتبر الأحزاب السياسية تعبيرا سياسيا عن الطبقات الاجتماعية، فإذا كان التركيب الاجتماعي الاقتصادي يسمح بتقسيم المجتمع إلى طبقتين فإن النظام يتجه نحو نظام الحزبين السياسيين.

أما إذا كان التركيب الاقتصادي الاجتماعي داخل الدولة ينقسم إلى أكثر من طبقتين فإننا نجد أنفسنا أمام نظام تعدد الأحزاب.

نقلا عن سيديسين، **التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي، ملاحظات أولية الأفق العربي**، (للمركز الأردني للدراسات والمعلومات، العدد9، شباط) ، ص ص. 39-40.

عبد الفتاح علي الرشدان، **التعددية السياسية في الوطن العربي "الدراسة في الأسباب والخصائص والآفاق المستقبلية** (الأردن- سنة غير موجودة)، ص .147 .

وبعد هذا يمكن ان تطرق الى جزء من التصنيف للتعددية الحزبية التي صنفها جيوفاني سارتوري والتي تتمثل في نظام التعددية الحزبية المستقطبة او المتطرفة ونظام التعددية المعتدلة.أما فيما يخص نظام الثنائية الحزبية ونظام الحزب الغالب فهما نظامان كان لهما نفس التعريف الذي أعطاه عدد من الدارسين والباحثين والذي تشاطره سارتوري بدوره معهم

نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة

يصف ساتوري النظام الحزبي بأنه نظام تعددية مستقطبة او متطرفة اذا وجد عدد من الاحزاب يدور حول خمسة او ستة احزاب، ويرى ان هذا النوع من نظم التعدد الحزبي يتسم بخصائص كثيرة أهمها:

1- وجود احزاب مناقضة للنظام، أي أحزاب معارضة فعالة علما انه ليس بالضرورة ان يكون الحزب المعارض حزبا ثوريا.

2- وجود تعدد في المعارضة، أي عدم توحد المعارضة بصرف النظر عن عدد أحزابها في قوة مشتركة تواجه الحكومة، وتقدم نفسها كبديل لها.

3- وجود مكانة محورية للحزب في مركز النظام السياسي، وشدة استقطاب الرأي العام

نظام التعددية المعتدلة:

فيقصد بها سارتوري تلك النظم التي يقع النظام الحزبي فيها بين نظام الثنائية الحزبية من ناحية، ونظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة من ناحية أخرى، أي هي النظم التي تشتمل على عدد من الأحزاب بين ثلاثة وخمسة أحزاب.

وعند تحديد تلك النظم تظهر فيها كل من ألمانيا الاتحادية، وبلجيكاــ ايرلندا، والسويد، وايسلاندا، ولكسمبرج، والدانمرك، وسويسرا، وهولا ندا والنرويج في فترات مختلفة وحتى منتصف الثمانينات

تعدد الاحزاب الكامل او التام le multipartisme intégral

تعتبر فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة نموذجا لتعدد الاحزاب التام ، و يقصد بتعدد الاحزاب التام النظام الدي يوجد فيه عدد كبير من الاحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل او التجمع ، اد يحاول كل حزب ان يتمسك بموقفه المتشدد الدي يعبر به عن مصالح فئة محدودة ، دون ان يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هده الفئة و مصالح الفئات الأخرى ، وهكذا يبدو كل حزب في ظل نظام تعدد الاحزاب التام كما لو كان المتحدث الرسمي باسم فئة خاصة ، بل انه يمكن ان يقال ان الحزب يتصرف كما لو كان جماعة من جماعات الضغط يدافع عن المصالح الخاصة اكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة .

-و يعيب نظام تعدد الاحزاب التام ثلاثة عيوب رئيسية :

-عجز النظام عن تجميع المصالح و اغفاله للمصلحة العامة .

-يجد الناخب نفسه امام عدد كبير من البرامج يمكن ان يختار بينها ، ولكن هده الحرية الواسعة وهمية، دلك ان الناخب في نظام تعدد الاحزاب لا يختار مباشرة الحكام، كما لا يساهم في اتخاد القرارات الوطنية الكبرى و انما يعهد بهده المهمة الى وسطاءهم النواب.

-غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة و القادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة.1

1سعاد الشرقاوي : **النظم السياسية في العالم المعاصر –مرجع سابق** ، ص ص. 225-226.

تعدد الاحزاب المعتدل le multipartisme tempéré

يمكن تفادي العيوب السابقة التي تشوب نظام تعدد الاحزاب بتبني نظام تعدد الاحزاب المعتدل، ويعني نظام التعدد المعتدل وجود تحالف ثابت و متجانس بين الاحزاب يؤدي الى تكوين جبهتين كبيرتين ، كل جبهة تضم عددا من الاحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية ، هاتان الجبهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين بحيث يسهل عليه الاختيار كما تقوم كل جبهة مكونة من عدد الاحزاب بالعمل معا كوحدة واحدة داخل البرلمان، ويؤدي هدا الائتلاف والتكتل الى ادخال تعديل جوهري على نظام تعدد الاحزاب الى حد يجعله شبيها بنظام الحزبين السياسيين.

و يعتمد نظام تعدد الاحزاب المعتدل على درجة صلابة التحالف و على كيفية تحقيق الائتلاف، فإنه يتوقف على طبيعة الاحزاب الداخلية للتحالف وادا ما كانت احزابا جامدة تفرض على النواب المنتمين اليها التصويت على نحو معين، ام احزابا مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت.

كما يؤثر عليه نظام الانتخاب ، اد يؤدي نظام الاقتراع بالأغلبية على دورين الى توجيه النظام نحو نظام تعدد الأحزاب المعتدل. وهو ما حدث في المانيا من سنة 1870 الى 1914 وكدا في فرنسا .

وفي هده الحالة يتكون ائتلافان كبيران يعملان معا فترة الانتخابات و داخل البرلمان بعد تكوينه ، هدا التجمع يؤدي الى تكوين قطبين كبيرين يتمتعان بدرجة من الثبات هو نظام يقترب من نظام الحزبين السياسيين ، و بهذا يعتبر نظام تعدد الاحزاب المعتدل مرحلة وسطى بين نظام تعدد الاحزاب التام و نظام الحزبين السياسيين في منحنى تدرج الاحزاب.

نظام الحزبين السياسيين les systèmes du bipartisme

اما نظام الثنائية الحزبية ، و على الرغم من الاختلاف بين الدارسين حول عدد تلك النظم في العالم، فلا شك في ان ابرزها يتمثل في ثلاثة بلدان ،وهي : بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا ،و يضاف اليها بدرجة اقل من الاستمرارية كل من النمسا و كندا، ويلخص سار توري الخصائص العامة لتلك النظم في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الاغلبية المطلقة للمقاعد ، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا في تحقيق اغلبية برلمانية كافية و رغبة الحزب الدي ينجح في ان يحكم بمفرده ،مع بقاء انتقال الحزب من اي حزب منهما الى الاخر احتمالا قائما1

كما يمتدح كثير من رجال السياسة نظام الحزبين السياسيين ،بل و يذهب بعض الفقهاء على اعتبار نظام الحزبين السياسيين نظاما تفرصه الطبيعة و يحتمه التاريخ.

- وفي هدا المقام يقول ديفرجيه : ان نظام الحزبين السياسيين يبدو نظاما طبيعيا ونقصد بدلك ان الشعوب دائما تكون امام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين باعتبار ان الصراع دائما يكون بين اتجاهين او ميلين او طبقتين .

ويؤدي نظام الحزبين السياسيين و يحقق مزايا متعددة :

-يؤدي نظام الحزبين الى سهولة تجميع المصالح و يمكن الراي العام من الاختيار السهل الواضح في المسائل الاساسية ، و بالتالي يقوم الناخب بدور مباشر في الحياة السياسية ، ولا يحتاج وسطاء لحسم المشاكل الكبرى، بينما نجد الوسطاء يلعبون دورا اساسيا في ظل نظام تعدد الاحزاب.

[1] Giovani Sartori, parties and party systèmes **: A Framwork Analysis** , vol 1,(Cambridge : cambredge university press,1976),p128.

-يقوم الناخب باختيار النواب و الحكومة مباشرة ، لان رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز في الانتخابات: و معنى دلك ان الحكومة تحدد مباشرة بمجرد اعلان نتيجة الانتخابات دون حاجة الي ائتلاف بين الاحزاب .

- يضمن نظام الحزبين السياسيين الاستقرار الحكومي ،طالما ان الحزب الدي يمسك بالسلطة يتمتع بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان1 .

- يحول دون تحول البرلمان الى حكم الاقلية2.

- يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الاغلبية البرلمانية و يتبادلان السيطرة على السلطة التنفيذية

- يقوم الحزب الدي يفوز ممثليه بالأغلبية البرلمانية منها بتكوين الحكومة من بين رجاله في حين يتولى الحزب الاخر دور المعارضة .

-ان اساس قيام نظام التعدد الحزبي و الازدواج الحزبي انما يعني توافر حرية الرأي واختيار الفرد لمذهبه السياسي3.

- وثمة أراء تحظى بقبول قوى من جانب كبير في العالم المعاصر الا و هو ان اكثر من حزب يعتبر في يومنا احد المعايير الاساسية للتمييز بين نظام حر وآخر ديكتاتوري ،لأنه ادا كانت هناك فرصة للاختيار يوجد قدر من الحرية وحيث لا يوجد اختبار يوجد اكراه4

يمكن تصنيف نظام الحزبين السياسيين الى عدة تصنيفات تمثلت في:

---

[1]- سعاد الشرقاوي، **الاحزاب السياسية (اهميتها –نشأتها – نشاطها)** ، **مرجع سابق** ص .46 .

[2]عبد الوهاب محمد رفعت/عجيلة عصام احمد: **النظم السياسية** ، ط5،(مصر: دار النهضة العربية ،القاهرة1419ه-1996م)، ص. 76.

[3]- كريم يوسف احمد كشاكش ، **الحريات العامة في الانظمة السياسية المعاصرة ،مرجع سابق**،ص. 558.

[4] Leslie Lipson :The Great Issues of Politics ,**An Introduction to Political Science** , 4th ed , 1970 by Prentice-Hall , Inc. , Englewood Cliffs , New York , p.275.

نظام الحزبين الجامد و نظام الحزبين المرن.

نظام الحزبين التام و نظام الحزبين الناقص.

نظام الحزبين المتوازن و نظام الحزبين الغير المتوازن.

نظام الحزبين الجامد و نظام الحزبين المرن:

Bipartisme rigide et Bipartisme Souple

يعتمد هدا التصنيف على درجة تنظيم كل من الحزبين:

فنظام الحزبين الجامد: يقوم على تصويت اعضاء الحزب في البرلمان ، بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة

اما نظام الحزبين المرن : فيترك لأعضاء الحزب حرية التصويت.

و تعتبر بريطانيا نموذجا لنظام الحزبين الجامد ، اد يتعين على النواب البرلمانيين اعضاء الحزب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت على المسائل الهامة داخل البرلمان والا وقعت عليهم عقوبة العزل من الحزب .

ويؤدي هدا التنظيم الجامد الى توفير الثبات و الاستقرار و السيطرة للحكومة ، اد يكون رئيس الحكومة متأكدا من اخلاص و ولاء الاغلبية التي تسانده .

وعلى العكس فان الولايات المتحدة تعتبر نموذجا لنظام الحزبين المرن، فلا يفرض اي من الحزبين نظاما على النواب اعضاء الحزب فكل عضو من اعضاء الكونغرس يصوت كما يحلو له دون ان يستشير حزبه، و نتيجة لدلك فان نظام الحزبين لا يلعب دورا ، وبصدد اي مشكلة توجد اغلبية و معارضة مختلفة عن الاغلبية و المعارضة بصدد المشاكل الاخرى و لا تقابل هذه الأغلبية و المعارضة الانقسام الى جمهوريين وديمقراطيين1 .

[1] سعاد الشرقاوي ،**الاحزاب السياسية (أهميتها-نشأتها-نشاطها) ، نفس المرجع السابق** ،ص.49.

نظام الحزبين الناقص و نظام الحزبين التام:

Bipartisme Parfait et Bipartisme imparfait

ان نظام الحزبين الخاص لا وجود له في الواقع ، اذ يوجد الى جانب الحزبين الكبيرين اللذان يسيطران على المسرح السياسي احزاب صغيرة تتفاوت اهميتها ، و هذه الاهمية تتوقف على عدد الاصوات التي تتحصل عليها هذه الاحزاب الصغيرة في الانتخابات .

ونتيجة لذلك يحصل الحزبان الكبيران مثلا على 75 الى 80%من الاصوات بينما تحصل الاحزاب الاخرى الصغيرة على النسبة المتبقية ، مما يحدث اضطرابا للحزبين الكبيرين .

نظام الحزبين الناقص:

ففي نظام الحزبين الناقص فان الحزبين الكبيرين لا يحرزان انتصارا كبيرا ولا يحصلان على أغلبية مطلقة داخل البرلمان و من ثم فانهما يلجأن عادة الى الائتلاف مع الاحزاب الصغيرة او يتفقان معا .

تعتبر المانيا الفدرالية نموذجا لنظام الحزبين الناقص ، ففي الفترة 1966 الى 1969 تم الائتلاف بين الحزبين الكبيرين و هما الحزب الديمقراطي المسيحي و الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

ويوجد وضع شبيه بذلك في بلجيكا حيث يتمتع الحزب الليبيرالي بمركز قوى ، اذ يحول دون امكان تكون اغلبية مطلقة من الحزبين الاخرين و هما الحزب الاشتراكي والحزب المسيحي الاشتراكي .

يعتبر نظام الحزبين الناقص مرحلة وسطى بين نظام تعدد الاحزاب و نظام الحزبين التام.

نظام الحزبين التام:

يحصل احد الحزبين على الاغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان ، و من ثم يستطيع ان يحكم بمفرده و دون حاجة الى الائتلاف مع احزاب اخرى ، مما يؤدي الى تنحية الأحزاب الصغيرة ، وهذا هو الوضع الذي ساد في انجلترا بالنسبة للحزب الليبيرالي منذ سنة 1935 .

تتم تنحية الاحزاب الصغيرة عن اللعبة السياسية او عن الميدان السياسي من الناحية العملية فقط و ذلك عندما يتم توقيف دورها كحزب فاعل و مؤثر في العملية السياسية .

نظام المتوازن و النظام الغير المتوازن:

يمكن تصنيف نظم الحزبين السياسيين على اساس كمي متعلق بعدد الاصوات التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات ، و يؤدي هذا الى تصنيف نظم الحزبين الى نظم حزبين متوازنة و نظم حزبين غير متوازنة.

و نظام الحزبين المتوازن هو نظام الحزبين الذي يكون حجم كل حزب من الحزبين الكبيرين مساويا تقريبا لحجم الحزب الأخر.

اما اذا كان الفارق بين الحزبين كبيرا الى حد ان يستمر احد الحزبين في الحكم لمدة طويلة و يفقد الحزب الاخر الامل في الوصول الى السلطة فان نظام الحزبين يكون غير متوازن ، و في هذه الحالة ندخل في نطاق الحزب المسيطر.

العيوب المنسوبة الى الثنائية الحزبية :

اما العيوب المنسوبة الى الثنائية الحزبية فيمكن اجمالها فيما يلي :-ان تمثيل الراي العام داخل البرلمان يصبح غير معبر عن كل الاتجاهات الموجودة عند افراد الشعب لأنه الى جانب الاتجاهين الرئيسيين اللذين يمثلهما الحزبان الكبيران ، توجد اتجاهات جانبية اخرى لطوائف من الشعب لا تجد من يعبر عنها في ظل هذا النظام[1] .

-يجحف هذا النظام بالأحزاب الاحزاب الصغيرة نتيجة نظام الاقتراع بالأغلبية و الذي يعتبر مكملا لهذا النظام ، فعلى سبيل المثال في 10 اكتوبر 1974 حصل حزب الاحرار في انجلترا على 13 مقعد في البرلمان مع ان خمسة ملايين و نصف تقريبا من40 مليون ادلوا بأصواتهم لصالحه ،و هي نتيجة مجحفة اذ لا تتناسب المقاعد البرلمانية مع الاصوات الهائلة التي حصل عليها الحزب من الناخبين[2]

- الثنائية المرنة هي في الواقع قريبة من نظام تعدد الاحزاب و يمكن ان تؤدي الى عدم الاستقرار للحكومة

نظام الحزب المسيطر :Les systèmes a parti Dominant

في ظل هذا النظام توجد احزاب سياسية كثيرة ، و هي احزاب منافسة للحزب الغالب او الحزب المهيمن او الحزب المسيطر ، لكن منافستها له هي منافسة نظرية.

[1] سعاد الشرقاوي ، **مرجع سابق** ، ص. 52.

2_ عبد الوهاب محمد رفعت/عصام عجيلة :**النظم السياسية ، مرجع سابق** ، ص ص. 76-77.

- و يعتبر هذا النموذج من النماذج الاساسية للأحزاب السياسية التي تعمل في ظل تعدد الاحزاب ، فاحد الاحزاب هو الذي الحزب المسيطر الذي يستأثر بالسلطة نظرا لما يتمتع به من مركز و حجم كبيرين بالمقارنة مع الاحزاب الاخرى . و من النادر ان يسود نظام الحزب المسيطر في ظل حزبين فقط ، لان الحزب القوي في هذه الحالة يزيل الحزب المنافس نهائيا ليقيم نظام الحزب الواحد .

و لقد كان للفقيه ديفرجيه فضل اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر ، اذ يرى انه لتكييف نظام متعدد الاحزاب بانه نظام الحزب المسيطر يتعين توفر ما يلي :

ان يتفوق الحزب تفوقا واضحا على الاحزاب المنافسة لفترة طويلة نسبيا .

ان يجد الحزب امال و افكار الامة بحيث تجد الامة نفسها في برنامج الحزب و طريقة عمله .

هناك من يدمج " الحزب المسطر " في الانظمة الحزبية غير التنافسية1 ، طبيعة الحزب المسيطر لا تتعرض مع قيام احزاب سياسية اخرى ، و لا حتى في استيلائها على الحكم ، الا انه يزعم انه يمثل اغلب المؤسسات السياسية ، و يقنع كثير من الناخبين الذي يساعدونه، على اقامة حاجز يصعب على الاحزاب اجتيازه مع الاعتراف ايضا ، بان قوته لا تقتصر على هذه الركيزة، و إنما أيضا تنبع من ضعف المعارضة وتستردها في بعض الاحيان2 .

و هناك من الباحثين من ميز بين الحزب المهيمن و المسيطر و الحزب الغالب3.

---

[1]-نعمان احمد الخطيب ، **الاحزاب السياسية و دورها في نظم الحكم المعاصر** (الاردن : جامعة مؤتة، 1994)، ص.235 .

[2]- احمد نوفل ، **معايير تصنيف الأحزاب السياسية** (الاردن : مركز الزيادة للمعلومات و الدراسات ، (ب.س.ط)) ،ص.126 .

[3]نعمان الخطيب ، **معايير تصنيف الاحزاب السياسية** ، مرجع سابق ، ص. 127.

الحزب المهيمن:

يتمثل في سيطرة حزب كبير او التحالف الذي يسيطر عليه الحزب الكبير على الحكم لفترة زمنية طويلة في ظل نظام تعدد حزبي يسمح بوجود أحزاب أخرى ، ولا يسمح لها بمنافسته على اساس مناقض او بصورة متكافئة او قريبة من التكافؤ .

الحزب المسيطر:

هو الذي يسيطر على الحياة السياسية في بلد ما وذلك باستمرار حصوله على اغلبية كبيرة من الاصوات في الانتخابات العامة ، مقارنة بالنسبة المحدودة التي تحصلت عليها الأحزاب الأخرى ، والتي تعجز عن ان تشكل فيما بينها تحالفا قويا و متماسكا يمكن من ان يقدم بديلا للحزب المسيطر .

الحزب الغالب:

يقوم على وجود نظام تعددي يضم حزبا كبيرا، وأحزابا أخرى اصغر تتمتع بحق منافسته بصورة قانونية ومشروعة، حتى وان كانت هذه المنافسة محدودة الفاعلية. كما ان الحزب الغالب يمكن ان يفقد موقعه في اي لحظة ، اذا ما نجحت المعارضة في تشكيل ائتلاف قوي كبديل له .

يمكن التمييز داخل الحزب المسيطر بين نظام الحزب المسيطر العادي و نظام الحزب شديد السيطرة[1] .

الحزب المسيطر العادي: Le Parti Dominant

يكون الحزب المسيطر على راس قائمة الاحزاب و يترك مكانا للأحزاب الاخرى، فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل عليه بنسبة الاربعين في المائة من

[1] سعاد الشرقاوي ، **نفس المرجع السابق** ، ص. 234 .

الاصوات التي تم الادلاء بها ، الا في حالات نادرة استثنائية ، وهنا يكون الحزب مسيطرا سيطرة عادية1

من هذه الحالات الاستثنائية فرنسا في فترة من فترات الجمهورية الثالثة ، اذ كان الحزب الراديكالي هو الحزب المسيطر لأنه كان يتمتع بثقة اغلبية الناخبين بشكل واضح و مستقر ، كما كان الحزب الراديكالي يجسد امال الامة الفرنسية .

يرى الفقه المعاصر ان الديمقراطية الغربية ساد فيها نظام الحزب المسيطر لفترة طويلة نسبيا في خمس دول هي : السويد والنرويج ، و الدنمارك (حيث الحزب المسيطر هو الحزب الاشتراكي) ، وأيسلندا و ايطاليا (حيث الحزب المسيطر هو الحزب الديمقراطي المسيحي).

يحقق نظام الحزب المسيطر ميزة اساسية هي توفير الاستقرار الحكومي في ظل تعدد الاحزاب غير ان هذه الميزة الاساسية لنظام الحزب المسيطر تقابلها ثلاثة عيوب رئيسية تشوب و تترتب على سيطرة حزب على الحياة السياسية .

يؤدي نظام الحزب المسيطر الى انعدام الدافع المنشط للحياة السياسية و الوصول الى العجز عن الحركة ، ذلك ان استقرار حزب واحد في السلطة لعدة سنوات ، الى ركود الحزب عن النشاط و الحركة نتيجة مساندة غالبية الناخبين له ، الا ان المعارضة هي التي تحفز على المحاولة لإدخال تحسينات ، فبغير منافسة يؤدي الحكم الى اختفاء المواهب الخلاقة .

A Gouverner sans concurrence, on gouverne sans talent 2

[1]- كريم يوسف احمد كشاكش : **الحريات العامة في الانظمة السياسية المعاصرة ، مرجع سابق** ، ص. 577 .

[2]- سعاد الشرقاوي :**المرجع السابق** ، ص.236 .

يؤدي نظام الحزب المسيطر الى نقل العمل السياسي الى اخرى ، فالاقتناع بعدم جدوى العمل من خلال الاحزاب يؤدي الى نقل النشاط السياسي خارج الحوار داخل البرلمان1. و تحاول المعارضة ان تعبر عن مصالحها و تحقق اهدافها بطرق مختلفة ،فقد يقوم بعض رجال الاعمال بممارسة ضغوط على الحزب المسيطر كما كان يحدث في السويد حيث تقدم رجال الاعمال بالضغط و التأثير على الحزب الاشتراكي .

وفي فرنسا ظل حزب اليمين مسيطرا على الحكم من 1968 الى 1981 و خلال هذه الفترة كانت نقابات العمال تعوض عجزها في الوصول للسلطة بالضغط على اليمين المسيطر عن طريق الاضرابات و المفاوضات .

وبهذا فان معنى هذا النشاط البرلماني يتميز بالعلنية و الوضوح و الذي يحظى باحترام الراي العام لأنه خاضع لمراقبة الشعب صاحب السيادة ، هذا النشاط البرلماني يتقلص ويحل محله نشاط الجماعات الضغط الذي يعيبه انه يتم في سرية و في الدهاليز و بعيدا عن الراي العام ، و يعتبر هذا تراجعا و تقهقرا في النظام السياسي غير مرغوب فيه .

و اخيرا يؤدي نظام الحزب المسيطر الى استبعاد الرضا كأساس للنظام السياسي نتيجة لإقصاء الراي العام من السلطة لسنوات عديدة اذ يؤدي نظام الحزب المسيطر الى تربع حزب واحد على السلطة لمدة طويلة مبعدا بذلك نصف الراي العام تقريبا عن السلطة نتيجة لتمتع الحزب المسيطر بمركز قوي .و هنا يكمن خطر كبير بسبب هذه الاحزاب المعارضة و التي وصلت الى حالة ان تعتبر هذه الاحزاب الحزب المسيطر ،مجسدة

[1] **الحوار داخل البرلمان** :هو حوار يعتمد اساسا على التنظيمات الحزبية ، وهو اساس العمل السياسي .

بذلك النظام و بدلا من ان تعمل المعارضة من خلال النظام لتحقيق اهدافها ، تجد نفسها مضطرة الى مناهضة باسره و العمل ضده . و هذا الوضع يحمل مخاطرا كبيرة على النظام و على الحزب المسيطر و على المجتمع بأسره .

الحزب شديد السيطرة Le parti Ultra-dominant

في حالة الحزب شديد السيطرة يحصل الحزب المسيطر على الاغلبية المطلقة من الاصوات او اكثر ، كما يفوز بأكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان 1 ، و بذلك يكمن الاختلاف الاساسي بين نظام الحزب المسيطر العادي و نظام الحزب شديد السيطرة في حجم الحزب المسيطر و عدد اصوات الناخبين التي يحصل عليها و نسبة المقاعد التي يحتلها داخل البرلمان .

يعتبر حزب المؤتمر في الهند لسنة 1971 حزب شديد السيطرة حيث حصل على ثلثي مقاعد مجلس الشعب و بعض احزاب دول افريقيا و دول اوروبا الشرقية امثلة واضحة لذلك .

ان نظام الحزب شديد السيطرة اذا أسيء استغلال مركزه بين الاحزاب الأخرى فانه يقترب كثيرا من نظام الحزب الوحيد .وبالتالي هذا النظام يعتبر حزبا وسيطا بين نظام تعدد الاحزاب و نظام الحزب الواحد .

النظم غير التنافسيةLes systèmes Non –Compétitif

يقصد بمفهوم الحزب الواحد ان الجماعة السياسية لا تعرف سوى تنظيم سياسي واحد ، ويطلق على النظم السياسية التي تجرى على هذه القاعدة نظم الحزب الواحد او النظم الحزبية غير التنافسية1

[1] كريم يوسف احمد كشاكش ،**مرجع سابق** ، ص. 584 .

والحق انه إذا كان للغة اي معنى ، فان مصطلح نظام الحزب الواحد مصطلح خاطئ في تسميته ، فتعريف الحزب هو جزء من الكل ومن ثم يعني وجود بديل و معارضة ، و الكلام عن دولة الحزب الواحد معناه استخدام تناقض في المصطلح فمثل هذه الدولة سوآءا كانت فاشية او شيوعية تظهر احتكارا للسلطة و اسمها الصحيح هو الدكتاتورية1.

فنظام الحزب الواحد هو نظام يجعل الحزب محتكرا للعمل السياسي ، ومعناه وجود حزب منظم ومعترف به لوحده من قبل السلطة القائمة في الدولة ، وعمليا لا يكون مسموحا بوجود احزاب اخرى ، وإذا حدث تكون سرية و غير مصرح بها او غير مسموح لها بالنشاط ، ويصف موريس دوفرجيه نظام الحزب الواحد بانه تكييف تقني للديكتاتورية المتولدة في اطار ديمقراطي ، و عليه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم لا غير2 .

بل اكثر من هذا يتميز هذا النوع من الانظمة بالمركزية الشديدة و اصدار معظم القرارات من القمة لتلتزم بها القاعدة و لا اثر للمنظمات البرلمانية عمليا ، و لا تهتم بالتطور السياسي بل لها اهتمامات اخرى كالعنف و الثورة و غيرها .

و لنظام الحزب الواحد عدة مميزات منها :

---

[1] Leslie Lipson :**The Great Issues of Polities ,An Introduction to Political Science** , op .cit .,p.275.

[2] رعد صالح الالوسي ، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2006)، ص. 60 .

ينظر اليه على انه حزب الصفوة و عصويته ليست مفتوحة امام الجميع بل تفتح بشروط الحزب ، وبالتالي يفتح الحزب كأداة الربط بين الحكومة و الجماهير والتعرف على ما يدور في اوساط الراي العام ، كما انه يحتكر العمل السياسي والحكومي .

تتفرع نظم الحزب الواحد الى عدة فروع ، وهذه الفروع تختلف بعضها عن بعض باختلاف معنى ودور وإيديولوجية الحزب ، وعلى هذا الاساس توجد النظرية الشيوعية و التي ترى ان الحزب السياسي جزء من طبقة معينة يمثلها و يعمل على تحقيق مصالحها و يعتبر اداة نضالها ضد باقي الطبقات و بما ان المجتمع الشيوعي لا توجد به طبقات هذا يعني انه لا توجد فيه احزاب بل حزب واحد كفيل بالتعبير عن الطبقة الواحدة - المجتمع – اما النظرية الفاشية فترى ان وحدة الأمة تستلزم وحدة الحزب، ذلك انه في ظل التعددية الحزبية تضيع المصلحة الخاصة و يتعذر الاتفاق [1] و بذلك وجدت نظم الحزب الواحد الماركسية، و نظم الحزب الواحد الفاشسية ، و نظم الحزب الواحد في الدول النامية .

الحزب الواحد الماركسي:

يعتبر الحزب في تحليل كارل ماركس و لينين تعبيرا سياسيا عن طبقة اجتماعية ، اذن بمجرد قيام الثورة و توحيد المجتمع و الغاء الطبقات و اختفاء الصراعات بين هذه الطبقات فلا ضرورة لوجود اكثر من حزب واحد .ففي اي مجتمع لا يوجد اي مبرر لوجود عدة احزاب بمعنى ان المجتمع الغير المنقسم يحتم تبني نظام الحزب الواحد .

الحزب الواحد الفاشستي:

[1]– محمد نصر مهنا، **في علم السياسة قراءة المنهج** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007)، ص.81.

يفسر منظرو الفاشستية سبب تبني نظام الحزب الواحد بأنه يرجع على التخلي عن مبدأ حياد الدولة السياسي. فالدولة الليبيرالية دولة محايدة تقبل تبادل وجهات النظر وتداول السلطة بين اصحاب المذاهب المختلفة . اما الدول الفاشستينية فهي دول تحمل فكرا معينا و تدافع عنه و لا تقف موقف الحياد . و يعبر عن هذا الموقف الجديد للدولة الفاشستية بأنها دولة حاملة للمثل العليا **L'Etat porteur d'idéaux**

فالدولة الفاشستية هي دولة واعية لها ادارة وتدافع عن ايديولوجية معينة ،اذ يؤدي هذا الى عدم قبول احزاب اخرى غير احزاب الدولة[1]

و بذلك ارتبط مفهومها بأمران[2]:

اولهما :ان هذا النظام يصدر في اساس انطار الديموقراطية و النظام البرلماني باعتبارهما مسؤولين عن موجة الفوضى التي يسببها الافراد في الحرية .

و ثانهما :ان النظام الداخلي للحزب الواحد يرتبط بالطابع العسكري ، الامر الذي يجعل الحزب و الزعيم من خلاله في موقع القدرة على ان يفرض ما يريد ، بالإرهاب و القهر ، بأكثر من وسيلة .

الحزب الواحد في دول العالم الثالث :

هو نمط الحزب الواحد الذي لا يقوم على اساس عقائدي ، و انما ينشأ في الغالب لمواجهة ضرورات عملية التنمية و لذا يطلق عليه مفهوم الحزب التنموي ،

[1]– سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، الطبعة الثانية (دار النهضة العربية بالقاهرة،1982) ، ، ص.240-241.

[2]طعيمه الجرف ،**نظرية الدولة و المبادئ العامة للأنظمة السياسية و نظم الحكم** – دراسة مقارنة (مكتبة القاهرة الحديثة ، 1974)، ص.531.

ويتسم بطابعه الجماهيري ، و يعبر في تحاليله عن اوضاع النظم السياسية في البلدان المتخلفة و هي تواجه ازمات التحديث

و اخذ بهذا النظام : الجزائر و العراق ، وكثير من دول افريقيا التي نالت استقلالها حديثا.و لذلك بدأت الأنظمة الافريقية بعد الاستقلال تسير في طريق جديد يختلف كثيرا عن النظم الديموقراطية الغربية و يتميز ايضا عن النظم الشيوعية1.

ترى الدكتورة حورية توفيق مجاهد ان مستقبل الحزب الواحد يتوقف على القائمين عليه وعلى الزعامة القومية، فهو من الناحية النظرية يتماشى مع متطلبات مرحلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول الإفريقية ومدى التطبيق، وبالتالي مدى النجاح يتوقف على هؤلاء المسؤولين عنه . فمن اهم ما يواجه نظام الحزب الواحد من تحديات هي الشوائب الشخصية و جاذبية السلطة التي استفحلت في الدول الافريقية .

ومفتاح نجاح هذا النظام في افريقيا هو التغلب على هذا الاتجاه و القضاء على الشوائب الشخصية و اخذ أمر مواجهتها بجدية2.

مبررات الحزب الواحد في العالم الثالث:

تتبنى كثير من دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد ، و تختلف في تبريراتها لتبنيه ، فهي احيانا تستند الى الرغبة في الحفاظ على الوحدة الوطنية موضحة ان تعدد

---

[1] كريم يوسف احمد كشاكش ، **الحريات العامة** ، المرجع السابق ، ص. 594 .

[2] حورية- توفيق مجاهد ، **نظام الحزب الواحد في افريقيا بين النظرية و التطبيق** (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، 1977)، ص. 161 .

الاحزاب يهدد بانقسامات قبلية و محلية وبذلك لا تسمح بتفرق الجهود في صورة احزاب .

ومن المبررات التي تبرزها دول العالم الثالث للدفاع عن نظام الحزب الواحد، عدم كفاية و كفاءة النخبة السياسية الادارية القادرة على تبني و تسيير نظام تعدد الاحزاب بسلام و بشكل يفيد المجتمع .

وبصفة أدق لخصت مبررات الحزب الواحد في العالم الثالث في اربعة مبررات تجسدت فيما يلي :

أولا – متطلبات عملية التنمية :

فقد كان من اهم القضايا التي واجهتها هذه الدول قضية مواجهة التخلف في شتى جوانبه ، حيث تعاني الكثير من الدول النامية من انخفاض حاد في مستويات معيشة جماهير الشعب ، و كذلك انخفاض في مجالات التعليم و الصحة .

و يرى الدكتور عبد الغفار رشاد :((و ان كانت تتجه بعض هذه الدول النامية الى احترام و تقدير الرأي العام في مجتمعاتها . الا ان الكثير من هذه ارتبط بما يمكن تسميته (الدكتاتورية المبتسمة) ، ومع ضغوط التغيير و عدم القدرة على معالجة الازمات الملحة والمزمنة بصورة حاسمة تبرز هناك فجوة مستمرة و آخذة في الاتساع بين الرأي العام و ما يرتبط به من تفضيلات و بدائل ،و بين النظام السياسي و ما يطرحه من سياسات و قرارات1 .

ثانيا – حماية الوحدة الوطنية :

[1]عبد الغفار رشاد، **الرأي العام – دراسة في النتائج السياسية** ، (مكتبة نهضة الشروق بالقاهرة ،1984)،ص. 103 .

فكثير من دول العالم الثالث ، تعاني من آثار التمزق القومي في شكل تعدد العصبيات القبلية او الاقليمية او الدينية ، و ذلك كنتيجة للوجود الاستعماري الذي حال بين شعوب هذه البلاد و بين اجتياز المراحل الطبيعة التي سارت فيها شعوب العالم المتقدم، موضحة ان تعدد الاحزاب يعرض وحدة الدولة للضياع و يهدد بانقسامات قبلية ومحلية1.

ثالثا – الحزب الواحد يعكس الارادة العامة :

ليس هناك تناقض بين الاقرار بوجود حزب واحد و بين الاقرار بالسير في طريق الديمقراطية لأن الحزب في بلاد العالم الثالث يعكس الادارة العامة ، فتنظيماته مفتوحة لجميع المواطنين وليست مقصورة على فئات معينة ، و يأخذ تنظيم الحزب بالعلنية في العمل و الاجراءات .

و هناك اقرار بنظام الانتخابات للقيادة بصفة دورية كما تتوفر المعارضة و النقد داخل الحزب ، ويقوم الحزب ايضا بالرقابة على العمل الحكومي و الأداة التنفيذية والمشاركة في رسم السياسات العامة.

رابعا – عدم ملائمة البيئة الاجتماعية لتعدد الأحزاب :

يفرض الأخذ بتعدد الأحزاب، درجة معينة من التطور الاجتماعي لا تتوفر في بلاد العالم الثالث ، وكذلك ضمن العقبات التي تجعل من التعدد الحزبي أمرا فارغا من المضمون هو التخلف الحضاري و الثقافي ، يترك الانسان عاجزا عن التمييز والاختيار الصحيح اذ يظل تحت التجربة التلقائية المباشرة .

[1] سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر** ، المرجع السابق ، ص. 241 – 242 .

انتقادات الحزب الواحد في العالم الثالث :

يتعرض هذا النمط من النظام الحزبي لعدد من الانتقادات على النحو التالي :

اولا – تركيز السلطة :

وينصب هذا الانتقاد على ان الحزب الواحد في العالم المعاصر يفتح الطريق امام تركيز السلطة ، بمعنى انفراد رئيس الدولة بالحكم ، و بذلك يتحول الحزب والتنظيمات التابعة له الى جهاز تابع لرئيس الدولة ، و بالتالي يتحول الحزب الى أداة تشكيلية .

المجتمع المتخلف معروف بتأصل خوف أفراد المجتمع من السلطة و كل ما يتصل بها. و ان تركيز السلطة في يد الحاكم قد يقضي على حق المعارضة ، و السيطرة على وسائل الاتصال الجماهيري و تشكيل الرأي العام بما يحقق أهداف السلطة ، وكما تظل الانتخابات و البرلمان و الدستور و القضاء قائمة شكلا بعد تفريغها من أي مضمون حقيقي[1] .

ثانيا – انتشار الفساد:

ويركز هذا الانتقاد على أن الحزب الواحد في العالم الثالث فتح الطريق الى استغلال النفوذ في غياب تقاليد راسخة للعمل السياسي و نتيجة لاستقرار مفاهيم أبدية السلطة في أذهان قادة العمل السياسي ، وعدم وجود رقابة شعبية .

[1] عبد الغفار رشاد ، **الرأي العام ، المرجع السابق**، ص. 104- 105 .

في ختام هذا نجد أن نظام الحزب الواحد يؤدي دورا رئيسيا في جميع أشكاله أي أكان يتجسد في نظام الحزب الواحد الشمولي او الحزب الواحد السلطوي او الحزب الواحد البراغماتي و هذا ما ذهب اليه الفقيه سارتوري في تقسيمه لنظام الحزب الواحد، فرأى أن:

الحزب الواحد الشمولي:

يتسم بمحاولته للانتشار الدائم ، والتغلغل و التسيس الشاملين، سعى هذا الحزب الى تحطيم اي نظام فرعي و اي نوع من استقلالية الجماعات الفرعية ، والدولة نفسها أداة في يد الحزب الواحد ذي الإيديولوجية الموحدة ، و الذي يسعى الى الاستعمال الكامل للقوة السياسية من اجل اعادة بناء النظام الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع ، كما أنها تضع يدها على ترسانة هائلة من سيطرة بدأ من الاقناع الى الارهاب .

ولدى ظهور هذا النوع من الاحزاب يصبح من المستبعد ظهور النمط الحزبي التعددي التنافسي نتيجة فوران سياسي يتمثل في حرب أو ثورة ، الا ان الاحزاب الشمولية تفرض درجة عالية من الاهمية ، الا ان المعارضة تجد طريقا لإعادة الظهور أيا كانت الإجراءات عميقة.ومن أبرز من اتبع هذه السياسة : الصين الشيوعية ، الاتحاد السوفياتي ، وعدد من بلاد شرق اوروبا ، كما تدرج في عداد تلك النظم طل من ألمانيا في عهد هتلر ، و ايطاليا في عهد موسوليني 1.

أما بلدان العالم الثالث لم تصل الى درجة السيطرة الشمولية التي وجدت في النظم النموذجية التي يتم التصرف فيها وفق مبادئ ايديولوجية ، مأخوذا بالاعتبار

[1] Joseph Lapalombara and Myron Weiner **, The Origin and Development of Political Parties** , op , cit ., p 40

المراحل المحددة للعملية التنموية . أي ان هناك صلابة ايديولوجية في الاحزاب الشمولية تجعل من النظم الافريقية المشار اليها نظما رخوة نسبيا.

ووفق ذلك فان خلق نظام شمولي فعال يستلزم درجة من التحديث الاقتصادي والتكنولوجي لم تحققها تلك الدول الافريقية1 .

الحزب الواحد السلطوي:

على خلاف النظم الشمولية نظم الحزب الواحد السلطوية لا تمتلك القوة، و لا الطموح للتغلغل في ثنايا المجتمع. ولذا هذا النمط يتسم بالاستبعاد عن طريق حظر الانشطة السياسية للقوى الخارجة عن الحزب .

عندما يلجأ الحزب السلطوي الى التعبئة ، فان الجهد التعبوي او لا يصل الى أعماق المجتمع ، ولكنه يعتمد على الشخصية الكاريزمية للقائد ، ويكتفي –عموما – بالتأثيرات السطحية مثل المظاهرات و اللقاءات و الاستفتاءات الجماهرية . ومع ذلك لا يتصور مثلا أن يسعى نظام سلطوي لإشعال ((ثورة ثقافية)) على غرار ما تم في الصين، ومن ناحية أخرى فان احدى التأثيرات الجانبية للسياسة الاستبعادية تتمثل في ترك بعض الجماعات المجال للنمو و شأنها ، طالما هي تبتعد عن ميدان السياسة . و المثال لنظم الحزب الواحد السلطوي اسبانيا وحزب الكتائب تحت حكم فرانكو ، ايضا شمل هذا النوع كوبا تحت حكم الرئيس كاسترو . و في هذا النمط من النظم وصفت عناصر المعارضة بأنها خائنة للقضايا الثورية او القومية ، ومصدر تهديد للأمن ، كون الجهود التنموية تتوحد مع رسالة الأمة اذا وجدت مع الحزب الواحد ، وغالبا ما يقود الحزب شخص واحد مسيطر ك:(نكروما ، ديم كاسترو ، فرانكو ...) يفترض أنه يجسد أهداف الأمة .

1 **Ibid** .,p 41 .

أيديولوجية الحزب المسيطر هي الدفاع عن الوضع القائم ، والحيلولة دون التغيرات التي لا تتسق مع استمراريته ، وذلك بقمع المطالب ، مما يخلق أنواعا من التوترات داخل النظام ،تدفع بالحزب الحاكم البحث عن المزيد من أشكال الشمولية للسيطرة ، وينتج بذلك اهتمام كاسح بالأمن ، و يضحى الحفاظ على السلطة لدى النخبة القائمة في مقدمة القضايا على الاطلاق .

يعتبر هذا النظام غير صالح – على نحو معقول – لإدارة عملية التحديث الاقتصادي و السياسي. فهي تفتقد مزايا التخطي و السيطرة المميزة للنظم الشمولية ، كما تفتقد مزايا الابداع و التجريبية التي تتحها النظم التعددية1 .

الحزب البراغماتي :

يطلق عليه سارتوري عبارة الحزب الواحد البراغماتي في حين يسميه لابالومبارا ووينر تسمية الحزب الواحد التعددي. و يستند سارتوري في تلك التسمية الى اعتماده على معيار (الإيديولوجية – البراغماتية)في تقسيم نظم الحزب الواحد و طبقا لذلك المعيار تكون النظم ذات أيديولوجي ، أما تلك النظم التي تفتقد ذلك الطابع فتكون بالتالي نظاما براغماتيا، و بهذا المعنى فان نظام الحزب البراغماتي لا تتبع سياسات استعبادية ، ولكنها تتجه لانتهاج سياسات استيعابية ، وبذلك يفقد الحزب تماسكه الإيديولوجي ، وتميل علاقاته بالجماعات الخارجية ،مما يؤدي الى درجة تماسك أيديولوجي داخلية منخفضة تجعل الحزب مخلخلا ، بل وتعدديا بدرجة معينة . سمة التعددية المحتملة هي ما جعلت لابالومبارا ووينر يعتبرانها المحدد الاكثر اهمية لذلك النوع من نظم الحزب الواحد الذي سمح بتعدد الآراء و الاتجاهات في داخله ، كما يبدي قدرة فائقة على احداث تنمية اقتصادية ، بل و ربما تنمية سياسية فعالة ،كذلك

[1] _**Ibid** p 38

نمط الحزب الواحد التعددي يطرح وسائلا مستمرة للتعامل مع حقيقة استمرارية القيم التقليدية للأمم الصاعدة ، فهو يطرح الوسائل و الطرائق التي يتم بها تسخير أغراض التنمية الاقتصادية[1] .

يمكن ان تنطوي امكانات ديمقراطية في واقع فكرة تعددية الحزب الواحد، وتحدث موريس ديفرجيه بشأنها قاصدا امكانية قيام تعددية ديمقراطية في الحزب الواحد اذا ما تبلورت داخل الحزب الواحد ، جماعات أو كتل متنافسة ، على أساس أن التفاعل والتنافس بينهما ((يمكن أن يؤدي نفس وظيفة التعدد الحزبي))[2]

و بالتطبيق على النظم العربية يمطن التمييز بين خمسة نظم أساسية و هي:

1 –**النظم اللاحزبية**: و هي التي ترفض فكرة العمل و تقدم تبريرات دينية وتاريخية ودستورية ، وتستخدم تلك النظم بعض أنماط المشاركة السياسية غير الحزبية ، في صيغة المجالس القبلية و هيئات الشورى أو صيغة المؤتمرات الشعبية

2 **- نظم الأحادية الحزبية**: التي لا تعترف بشرعية العمل السياسي الا الحزب الواحد ، لأن الحزب الواحد يجسد وحدة الأمة و يحقق التنمية[3] .

3 - **نظم الحزب القائد** : هي نظم طورتها الممارسة السياسية للدول العربية، تعتمد على وجود جبهة وطنية تتألف من عدة أحزاب يقودها حزب طليعي ، ولا يسمح لها بالاختلاف معه في التوجيه الأيديولوجي ، في ظل هذا الوضع يغيب التوازن السياسي بين الحزب القائد من جهة ، والأحزاب التي تدور في فلكه من جهة أخرى ، الأمر الذي يؤدي الى شكلية تلك الجبهات .

---

[1] **Ibid** ., p39

[2] Dale Tahtinen , p06 . نقلا عن أسامة الغزالي حزب ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت ، دار علم المعرفة ، 1987)، ص. 140

[3] حورية توفيق مجاهد، **الحزب الواحد، المرجع السابق**، ص.88.

4 -**نظم التعددية المقيدة** : و هي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد، حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع اعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم ، وتحاط ممارسات الأحزاب السياسية بكثير من القيود القانونية و الاجرائية التي تسلبها فعاليتها ، من نماذج الأنظمة العربية (تونس) .

5 - **نظم التعددية المطلقة** : تعد لبنان البلد الذي يمثل هذا الشكل ، حيث لا ترد أي قيود على تشكيل الأحزاب السياسية .

المبحث الرابع: وظائف الأحزاب السياسية

من أسس تقييم الحزب السياسي ، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب ، والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية . وهي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة ، خمس وظائف أساسية هي التعبئة ، ودعم الشرعية ، والتجنيد السياسي ، والتنمية ، والاندماج القومي . والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع ، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية ، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح .

1- وظيفة التعبئة :

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين. وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس. وتلعب الأحزاب دور الوسيط . وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي ، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا ، إلا أن الاتجاه

العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة . غاية ما هنالك ، أن النظم السياسية في الدول النامية ، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستيها الداخلية والخارجية1. وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به. والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والإيديولوجيات. وهذا التغير بشكل عام ، وأيا كان سببه ، يحمل قيما ومبادئ ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها ، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظماً ديمقراطية ، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي . وفي جميع الأحوال ، تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذا الوظيفة .

2 - وظيفة دعم الشرعية:

تعرف الشرعية بأنها ، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي ، وخضوعهم له طواعية ، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة . ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجية ، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة . على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم . وهناك العديد

1 عداسي فاروق، **الاحزاب السياسية، في: www.al-nukhba.net**، يوم 2012/05/23، على: 14:00.

من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية . وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار. وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل أنها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وأيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية. والحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية، يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها ، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها ، ربما قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة ، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد ، ووجود دورة للمعلومات داخلها1.

ولكن هذا لا يحدث في كل الأحزاب، وهو مفقود في الأحزاب الصحيحة كما سيتضح في قسم آخر.

3 - وظيفة التجنيد السياسي:

يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد . وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة ، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ . أما في النظم التعددية المقيدة ، فإنها تسعى – دون أن تنجح في كثير من الأحيان- لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما ، فيكون هناك ميكانيزمات محددة للتجنيد . ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة . فمن خلال

1 عداسي فاروق، **الاحزاب السياسية،في: www.al-nukhba.net**، يوم 2012/05/23، على: 14:00.

المناقشات الحزبية ، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي ، وبين الأحزاب بعضها البعض ، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية ، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء ، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر .

ويتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود ، إذ أن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي ، الذي خلفته تجربة التنظيم الواحد ، والذي كان الحزب فيه مجرد أداه للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي .

4 - الوظيفة التنموية:

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة.

وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية ، مسألة وجود الأحزاب ، وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات ، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية ، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم . ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات ، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة .

5 – وظيفة الاندماج القومي: تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان، في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان1.

1 عداسي فاروق، **الاحزاب السياسية**،في www.al-nukhba.net، يوم 2012/05/23، على: 14:00.

تعتبر التغييرات الفكرية والثقافية والصحافة السياسية في العالم العربي وحركات النهضة الإصلاحية عن طريق الصحف و الكتب، ذات اثر كبير في تطور المجتمع في تلك الفترة كونها تغير الكثير من المفاهيم التقليدية.

ونظرا لتطور ونضج الفكر السياسي الجزائري ظهرت نخبة وصفوة ثقافية أصبحت تشكل تيارات سياسية قوية، نتيجة لاحتكاكه مع المجتمع الأوربي الذي كان آنذاك يتمتع بمبادئ الحرية والديمقراطية[1] .

المبحث الأول: فترة الاستعمار

أولا : الاحتلال الفرنسي للجزائر و سياسة الاستعمار

إن احتلال فرنسا الجزائر في سنة 1830 كان في واقع الأمر نتيجة لتوسع الاستعمار الأوروبي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي نفس الوقت استغلال المستعمرات الجديدة. و المهمة الأساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية و الاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير .و أثناء تلك العملية التدميرية، كان الأهالي عرضة للأعمال الوحشية .

وفي هذا السياق كتب المفكر الألماني فريدريك أنغلزfried ingeliZ سنة 1857 عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ما يلي :((من الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين و حتى الوقت الحالي فان هذا البلد الشقي كان طوال هذه الفترة مسرحا لأحداث دموية ونهب و عنف...إن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا ضد كل القيم الإنسانية و الحضارية والمسيحية. وإن ما يمكن قوله عن الجزائر هو أنها

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص.57-58 .

مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين، فكل الضباط الذين تحصلوا على ميداليات في الحرب الإجرامية أجروا تدريباتهم العسكرية و التربوية بالجزائر))[1].

إلا أن هذه الشهادة صدرت عن فريدريك أنغلز**friedrichengels**بعد أن تأكد من الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين، لأنه كان يرى في البداية أن الاستعمار هو (التعجيل بتطوير الشعوب المتخلفة)، حيث كتب في سنة 1848 عندما كان مراسلا لجريدة **النجم الشمالي (Northern Star)** في باريس عن استسلام الأمير عبد القادر وإحكام السيطرة الفرنسية على الجزائر ما يلي :((إن احتلال الجزائر هو حادثة مهمة و سعيدة لتقدم الحضارة، ربما نتأسف لكون حرية بدو الصحراء قد قضي عليها ،لكن يجب ألا ننسى أن هؤلاء البدويين أنفسهم كانوا أمة لصوص))[2]

ومع مرور الخمسين سنة الأولى على الاحتلال الجزائر، فان الشعب الجزائري فقد حريته و أرضه و ممتلكاته.و مع نهاية القرن التاسع عشر كان هناك استئصال للبنى الاقتصادية و الثقافية و الدينية للمجتمع الجزائري.

إن السياسة الاستعمارية في الجزائر مرت بمرحلتين : ففي المرحلة الأولى عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم النظام الاقتصادي و الاجتماعي للأهالي ، وفي المرحلة الثانية حاول إدماج الجزائر بفرنسا، و كرد على هذه السياسة فان الايدولوجيا الوطنية تحولت هي الأخرى من إصلاحية إلى ثورية ،حيث تحول الصراع إلى تناقض أساسي بين المستعمّر والمستعمر، على أساس مواقف و تصريحات و خطب النخب السياسية

[1]Karl Marx and Friedrich **Engels, On Colonialism**,5th Ed.(Moscow : Progress Publishers,1974),pp.158-159.

[2]Bryan S Turner, Weber and Islam **: A Critical Study ,International Library of Sociology**(Boston :Routlaedge and Kegan Paul,1974),p.75.

من الوجود الاستعماري ، ليأخذ فيما بعد شكل النضال المسلح الذي أدى في نهاية المطاف إلى استقلال الجزائر.

ثانيا : الحركات الوطنية الجزائرية

إذا كان النظام الاستعماري في أي بلد يعمل على تنمية الوعي الوطني، فان كل أشكال المقاومة في الجزائر كانت نتيجة لاضطهاد الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري واستغلاله. إلا أن الكفاح المنظم لم يشرع فيه إلا بعد نضج الشروط الاقتصادية والسياسية. وبذلك فان السياسة الاستعمارية في الجزائر خلقت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية الى المطالبة بالاستقلال السياسي الكامل[1] .

يرى المؤرخ الفرنسي اندريه نوشه إن تاريخ الحركة الوطنية مر بمرحلتين أساسيتين:

ففي المرحلة الأولى كان الجزائريون يطمحون إلى تحقيق المساواة مع السكان من أصل أوروبي .

أما المرحلة الثانية فهي ممتدة من عام 1930 إلى عام 1950 ، والتي تبلورت في ان فكرة الجزائر المستقلة نمت و انتشرت بشكل واسع [2].

لا يشرح تقسيم نوشي بدقة تطور الحركة الوطنية الجزائرية . من الممكن أن نقسم تاريخ تطور الحركة الوطنية إلى أربع مراحل متميزة وهي كما يلي:

أولا : تميزت الفترة الممتدة ما بين عامي1830 و 1870 بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري الفرنسي و المتمثلة في ثورات القبائل و شيوخ الزوايا[3] .

---

[1]Mania Lazreg, THE Emergence of Classes in Algeria: A **Study of Colonialism and-Political Change,** West view Special Studies in Social, Political, and Economic Développement (Boulder, colo: Westview Press,1976),p.18.

[2]Andrei Noushi, **La Naissance du nationalisme Algerien**, 1914-1954 (Paris: Minuit, 1969), p.1.

[3] Raphael Danziger, Abd-al-Qadir and the Algerien: **Resistance to the French and Internal Consolidation** (New York : Holmes and Meier Publisgers, 1977), p.212.

ثانيا : مع حلول عام 1870 تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة التقليدية المسلحة ،ونتج عن ذلك ركود شبه كلي للمقاومة الوطنية ، و بالتالي حرمان الأهالي من حقهم في ممارسة أي نشاط سياسي .

ثالثا :شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1910 و 1954 ظهور حركة وطنية عصرية اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها ، وتحولت تدريجيا من التعاون مع الاستعمار إلى حركة راديكالية معارضة إياه ، وبحلول الثلاثينات برزت إلى الوجود أربعة اتجاهات داخل الحركة الوطنية منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض و هي على التوالي **الاندماجية ، الإصلاحية ، الشيوعية ، الراديكالية أو ما يعرف بالاستقلالية .**

رابعا : تمثل الفترة الممتدة من عام 1954 إلى عام 1962 المرحلة الأخيرة من تاريخ تطور الحركة الوطنية الجزائرية ، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاط جماهيري ثوري أدى في النهاية إلى حصول الجزائر على استقلالها في جويلية 1962[1] .

أولا _إيديولوجية الحركة الاندماجية

كانت الحركة الاندماجية تهدف إلى إدخال إصلاحات اجتماعية و اقتصادية و سياسية كمرحلة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي مع الاحتفاظ بالتشريعات الإسلامية التي تنظم حياة الجزائريين ،لكن مطالبها قوبلت بالرفض من طرف المستعمرين الذين كانوا ضد فكرة أي إصلاح من شأنه أن يسمح للأهالي بالمشاركة في الحياة الاجتماعية للبلاد، الأمر الذي جعل الحركة تخفق في انجاز مشروعها الاندماجي.

[1]John Pierre Entelis**, Comparative Politics of North African: Algeria, Marocco and Tunisia, Contemporary Issues in the Middle EST** (Syracuse, NY.: Stracuse University Press, 1980), pp.40-44.

يعود ظهور الحركة الاندماجية إلى السنوات الأولى من هذا القرن، فبعد إخفاق آخر عصيان مسلح قام به بوعمامة عام 1881 ،كان عدم الرضى قد عبر عنه بطرق سلمية، وأول تعبير عن المصالح السياسية للأهالي جاء من طرف ما يسمى **الشبان الجزائريين** وذلك حوالي عام 1911 .

إذ طالبت هذه الجماعة من الشبان من إحداث إصلاح اجتماعي في إطار النظام الاستعماري و تحت سيادة الحكومة الفرنسية ،بحث تخولهم تلك الإصلاحات بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي، كما هو الحال بالنسبة إلى المواطنين المقيمين في الجزائر ،و ما جاء في مطالبهم:

إلغاء المحاكم و الضرائب الخاصة بالجزائريين.

المشاركة في تسيير المؤسسات و المجالس المحلية.

حق التمثيل في البرلمان الفرنسي[1] .

وبعد الحرب العالمية الأولى استجابت السلطات الفرنسية لبعض المطالب ،لكنها كانت غير كافية لإرضائهم، فمثلا قانون عام 1919 يضمن إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكن شريطة أن يتخلى طالبها عن التزاماته الدينية التي كان يخضع لها تحت طائلة القانون الإسلامي[2].

وكامتداد للحركة الاندماجية، تم تشكيل تنظيم جديد سنة1927 أطلق عليه اسم **فدرالية الأهالي الجزائريين** إذ لم تكن هذه الحركة حزبا بقدر ما كانت تجمعا لنخبة الأهالي الذين كان لهم توجه اندماجي. إذ كان برنامجها يتمثل في المطالبة بحقوق أكثر والاندماج في الأمة الفرنسية تدريجيا، و من ابرز قادة هذه الحركة **فرحات عباس.**

[1]Lazreg ,The Emergence of Classes in Algeria :**A Study of Colonialism and Socio-Political Change** ,p .58

[2]T .Salah**, The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria**, Middle Eastern Studies, vol.22, no.2 (April 1986)., p.207.

وعن هذه الحركة يقول **ويليام كواندت**((إن السياسيين الجزائريين الليبراليين الذين أسسوا أول مجموعة وطنية معتدلة دخلوا مهنة السياسة بصفة منظمة في الثلاثينات من هذا القرن ،و إن الوسائل التي تبنوها من اجل الوصول إلى أهدافهم هي الإقناع والعرائض المطلبية ،بالإضافة إلى أنهم كانوا ملتزمين إلى حد بعيد بالعصرنة آخذين على عاتقهم مسؤولية توجيه الجماهير المتخلفة نحو طريق أفضل في الحياة))[1].

كان الاندماجيون يعتقدون أن تحسين الوضع الاقتصادي للأهالي مرتبط بحصولهم على الحقوق السياسية التي من دونها لا يمكنهم تطوير أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية. كما ينقصهم تأييد القاعدة الشعبية و مناصرتها.

ثانيا_إيديولوجية حركة جمعية العلماء

إن الجدل الرئيسي الذي كان يدور بين الجزائريين من خلال الثلاثينيات من هذا القرن كان يتمحور حول نقطتين أساسيتين تتعلقان بمسالة الاستراتيجيات التي يجب إتباعها في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي ، فقد رأى بعضهم أن تغيير عقليات الناس قد تؤدي بالضرورة تغيير محيطهم الاجتماعي، في حين رأى بعضهم أن تغيير المحيط الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغيير عقليات الناس.

و كان على حركة جمعية العلماء أن تتخذ موقفا واضحا من هاتين الأطروحتين المتناقضتين إيديولوجيا، واستقر رأيها على الأخذ بالطرح الأول ، و بذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني و الثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الايدولوجيا الاستعمارية،وفي هذا المجال:

- طالب العلماء بحرية تدريس اللغة العربية.

[1] Mohammed Teguia, **L'Algérie en guerre** (Alger : Office des publications universitaires, 1988), p.44

- فصل الدين عن الدولة.
- إيمانا منهم بان تحقيق هذين المطلبين سوف يضمن الوجود المتميز للأمة الجزائرية، وبالتالي تسهيل مهمة فصلها عن فرنسا[1].

إن عمل جمعية العلماء على الجبهة الثقافية جعل نضالها ضد إيديولوجية الاستعمار يكتسي طابعا سلميا،ففي هذا السياق لاحظ برونو ايتيان **Bruno Etienne** إن الإسلام كان يشكل العنصر الأساسي الموحد للشعب الجزائري،إذ أن الدين كان بمثابة الوعاء الذي تصب فيه قيم المقاومة، لقد سجل هذا النوع من المقاومة تحول المجتمع الجزائري من شكله القبلي إلى وضعية من الممكن تسميتها بالطبقة الأمة_**class-Antoni**

لقد تم تأسيس جمعية العلماء في سنة 1939، ومنذ ذلك الوقت أصبح اسمها مرتبطا بالشيخ عبد الحميد بن باديس طوال فترة الثلاثينات، وتحت تأثير قادة الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، أمثال رشيد رضا ومحمد عبده، اهتم بن باديس بوضع الإسلام في الجزائر،و ذلك بإنشاء جمعية على أساس الأخوة الفكرية تسمح بتوحيد جهود العلماء وتعزيزها في مجال تدريس اللغة العربية. ومن اجل نشر أفكاره وجمع شمل العلماء الذين يؤمنون بالاتجاه الإصلاحي، أنشأ بن باديس مجلة المنتقد وبعدها مجلة الشهاب حيث بدأ ينشر أفكاره الإصلاحية[2] .

[1] Salah, **The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria**, p.15.
[2] Ali Merad, **Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 a 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale, maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes** (La Haye: Mouton, 1967), p.119.

يقول المؤرخ الفرنسي شارل روبيرت **أجيرون** "**C.R. Ageron**" إن تركيز العلماء على الهوية العربية-الإسلامية، كان محاولة منهم لمواجهة الايدولوجيا الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم[1].

وعلى الرغم من تأثير وطنيتها و انتشارها عبر كامل القطر الجزائري، فان الجمعية لم تنل الصفة الرسمية كحزب سياسي،فالعلماء عادة ما كانوا يؤكدون بان مبادئهم ليس لها محتوى سياسي، مع العلم إنهم يدركون تماما أن الفصل بين ما هو ديني وما هو دني ويتناقض مع وجهة النظر الإسلامية للعلاقة بين الدين و الدولة[2].

بحسب القانون الأساسي، فان جمعية العلماء كانت تطمح إلى نشر الدين الإسلامي الصحيح ومحاربة الخمر والآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى محاربة الأمية والبطالة والتبذير وكل ما حرمه الشرع، إلا أن نشاطات جمعية العلماء كانت في الكثير من الأحيان تحمل مضامين سياسية، وبذلك العلماء ركزوا نشاطهم على الإصلاح الديني، لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، وبالتالي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائري، وبذلك حدوث انحراف تدريجي في مجالات نشاطها، تحت ضغط الظروف وتحولها إلى ممارسة النشاطات السياسية البحتة، فكان أهم عمل سياسي قامت به جمعية العلماء هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية و الدفاع عن أصالتها، كما هو مبين في الشعار الذي رفعه بن باديس :**الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني**، إلا أنهم كانوا أكثر نجاحا في برنامجهم التربوي .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت حركة جمعية العلماء في تحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(U.D.M.A) و هو حزب وطني معتدل أسسه

[1]Charles Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie contemporaries** (Paris: Presses universitaires de France, 1979), tome 2, p.583.

[2]Lazreg, **The Emergence of Classes in Algeria** : A Study of Colonialism and Socio-Political Change, p . 61

فرحات عباس بعد فشل سياسته الاندماجية. وبعد مضي اقل من سنتين على اندلاع الثورة التحريرية في سنة 1954 التحق بعض أعضاء الجمعية بجبهة التحرير الوطني، وكان على رأسهم توفيق المدني[1].

ثالثا:إيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري

عندما رفض الحزب الشيوعي الفرنسي تأييد حركة نجم شمال إفريقيا في دعوتها إلى الاستقلال اضطرت حركة نجم شمال إفريقيا إلى قطع كل الروابط مع الحزب الشيوعي الفرنسي، الأمر الذي جعل هذا الأخير يقوم بإنشاء فرع له في الجزائر سنة 1936 ،وذلك قصد إضعاف نشاط حركة نجم شمال إفريقيا ذات المطالب الراديكالية. لكن هذا الحزب تحت هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي، كما أن اغلب أعضائه كانا من أصل أوروبي.

يقول رشيد تلمساني، أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان يفترض فيه أن يكون حركة النخبة الوطنية الطلائعية قد تحول تدريجيا إلى حزب اندماجي. علاوة على ذلك،انه كان لا يثق بالإسلام،إذ اعتبره كايدولوجيا رجعية تعبر عن مصالح الطبقة الإقطاعية، الشيء الذي جعله معزولا إيديولوجيا عن الطبقات الشعبية[2].

إن نشاطات الحزب الشيوعي الجزائري كانت أساسا محصورة في المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تخفف من أتعاب المسلمين الجزائريين، أما مسألة الوطنية فقد اعتبرت من خصوصيات أوروبا الصناعية والتي ليست لها علاقة ببلد غير صناعي كالجزائر.وعلى هذا الأساس تم فرض تعليمات

[1]Henry F. Jackson, **The FLN in Algeria : Party Devlpment in a Revolutionary Society**, contributions in Afro-Américain and African Studies ; no. 30(Westport, Conn. : Greenwood Press, 1977), pp28-29.

[2] Rachid Tlemcani, **State and Revolution in Algeria** (London: Zed Books, 1986), p.55.

الشيوعية العالمية في أواخر العشرينيات التي دعت إلى تبني عمل أي حركة تهدف إلى إزالة الاستعمار.

إن الحزب الشيوعي الجزائري لم يوفق لا في حث الجزائريين على الثورة ضد الفرنسيين ولا في تقديم مساهمة ايجابية في التحول السياسي والإيديولوجي في الجزائر، لان سياسته كانت مرتبطة جدليا بمصالح أعضائه داخليا وهيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي خارجيا، وقد أدى ذلك إلى جعله في مواجهة مع الوطنيين الجزائريين، لأنه لم يعترف عمليا بتطلعاتهم الشرعية والوطنية، بل ذهب إلى ابعد من ذلك عندما اتهمهم بالعمالة للفاشيين. ونتيجة لسياسته هذه، ضيع الحزب الشيوعي الجزائري بعض قادته من الأهالي الذين تحولوا تدريجيا نحو معسكر الوطنيين.

اخفق الشيوعيون الجزائريون، كضحية لإيديولوجيتهم، في فهم طبيعة التداخل بين الوطنية و الإسلام من جهة وإمكانية القيام بثورة في مجتمع فلاحي من جهة ثانية. لقد اعتقدوا بان المجتمع الجزائري مقسم إلى طبقتين: البروليتاريا والبورجوازية، متجاهلين بذلك التقسيم الحقيقي الذي كان موجودا في تلك المرحلة، وبذلك كان الصراع بين المستعمر والمستعمر.

بعد احداث08 ماي 1945 حاول الحزب الشيوعي الجزائري إن يتدارك بعض أخطائه، وذلك بضرورة إدخال بعض التعديلات على سياسته، ومنها المطالبة بإقامة جبهة وطنية ضد السيطرة الفرنسية، إذ جاء في بيانه الصادر عن المؤتمر الخامس المنعقد في 29 ماي 1949 ما يلي: (على الرغم من الاضطهاد الفرنسي، فإننا سنجعل من الجزائر بلدا حرا وسعيدا). ودعا المؤتمرون إلى النضال من اجل تحقيق الأهداف التالية:

أ_ إطلاق سراح المساجين السياسيين.

ب_ خروج القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر.

ج_ الاعتراف الرسمي باللغة العربية.

د_ تأسيس لجان كفاح عبر كامل التراب الوطني قصد التخلص من الاستعمار في أقرب وقت ممكن[1].

بعد قيام الثورة في سنة 1954 تردد الشيوعيون في الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، فكانوا يفضلون المشاركة في الثورة تحت راية حزبهم، إلا أن جبهة التحرير اشترطت على الراغبين في الانضمام إليها التخلي عن انتماءاتهم الحزبية و الدخول إلى الجبهة بصفة فردية، ولهذا السبب تأخر الشيوعيون في الالتحاق بالثورة حتى مارس 1956 .إلا أن هذا الانضمام لم يتم في الحقيقة إلا بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي بجبهة التحرير الوطني، الأمر الذي يبين بوضوح أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن حرا في اتخاذ قراراته الحاسمة، بل كان تابعا للمحور الشيوعي باريس- موسكو.

ونتيجة لمواقفهم المتعارضة مع الوطنيين، فان الشيوعيين الجزائريين لم يوفقوا في كسب ثقة الشريحة الكبيرة من المجتمع الجزائري، سواء كان ذلك قبل الثورة أو بعد الاستقلال، إلا أن خبرتهم في النضال السياسي ساعدهم على التسلل إلى أجهزة الدولة وسيطرتهم على أهم مراكز اتخاذ القرار في الإدارة والصناعة والاقتصاد بصفة عامة،على الرغم من أنهم لم يفلحوا في تطبيق إيديولوجيتهم التي لم تتجاوز في الكثير من الأحيان حدود الشعارات.

[1]A. Ben-el-Agounne, **National and Political Struggle** (Alger: Societies national deduction et de diffusion, 1986), tome 3, p. 55. (In Arabic).

رابعا_إيديولوجية الحركة الراديكالية _ التيار الاستقلالي_

بحلول سنة 1926 أسس العمال الجزائريون في المهجر حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم **نجم شمال إفريقيا.** في البداية كان في داخل هذه الحركة تياران سياسيان:

الأول أكد على المسألة الوطنية و تحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة، و كان يطمح إلى إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستعمار. كما طالب بالتحالف مع حركة العمال الفرنسيين والحزب الشيوعي الفرنسي، فضلا عن التحالف الاستراتيجي مع الشيوعية العالمية والمضطهدين من طرف الاستعمار في المجتمعات الأخرى، وذلك قصد خلق جبهة عالمية ضد الامبريالية والاستعمار. وكان من مطالب هذا التيار أيضا نقد برجوازية الأهالي والقيم التقليدية في المجتمعات المستعمرة، وذلك من اجل تحديث تلك المجتمعات وعصرنتها وإعدادها لتسلم السلطة وتسيير شؤونها بنفسها، وكان على رأس هذا التيار حاج علي عبد القادر، وهو أول قائد لحركة نجم شمال إفريقيا.

أما التيار **الثاني** فكان يمثله أحمد بن أحمد مصالي،المعروف شعبيا باسم مصالي الحاج، وقد استطاع هذا الرجل أن يتزعم الحركة بعد مضي أقل من سنة على تأسيسها. كان مصالي يؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها من الأمة الفرنسية، وأن هذه الأخيرة تستغلها وتعمل على إذلال أهلها. وانطلاقا من هذا التصور، فان وجهة نظره حول الاستعمار لم تكن مبنية على أساس الصراع الطبقي وإنما كانت مبنية على أساس المسألة الوطنية[1].

[1] Mohammed Harbi, **Le FLN, mirage ET realite: Des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962** (Paris: Jeune Afrique, 1980), translated into Arabic by Kamil K. Degar (Beyrouth: Dar el-Hikma, 1983), p.108-109.

منذ البداية كانت حركة نجم شمال إفريقيا أكثر راديكالية في المبادئ والممارسة من كل الحركات السياسية الأخرى.وقد لاقت هذه الحركة ترحيبا خاصا من طرف العمال والفلاحين لأنهم كانوا أول ضحايا الاستعمار الفرنسي[1].

من الممكن استخلاص المبادئ الأساسية لإيديولوجية الراديكاليين من برنامج حركتهم الذي قدمه مصالي الحاج إلى المؤتمر المضاد للامبريالية الذي عقده في بلجيكا في25 فيفري 1925 ، ومما جاء فيه ما يلي :

- الاستقلال التام للجزائر.
- الانسحاب الشامل للقوة المحتلة.
- تأسيس حكومة وطنية ثورية و تكوين جيش وطني، وانتخاب جمعية تأسيسية، وإجراء انتخابات عامة على جميع المستويات، وحق الجزائريين في الترشح لكل المجالس، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية.
- حق الدولة الجزائرية في مراقبة وتسيير كل البنوك، والمناجم، وخطوط السكك الحديد، وكل المؤسسات العامة التي أممت من طرف المحتل .
- تأميم كل الممتلكات الكبيرة التي تم الاستيلاء عليها من طرف المعمرين، والمؤسسات المالية، وأملاك الإقطاعيين الذين تعاونوا مع الاستعمار، وإعادة الأراضي إلى الفلاحين، واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
- إجبارية التعليم باللغة العربية، و مجانيتها في كل المستويات.
- اعتراف الدولة الجزائرية بحق إنشاء الاتحادات النقابية وإصدار التشريعات الاجتماعية.

[1]Abd-el-Kader Yefsah, **Le Processus de légitimation du pouvoir militaire ET la construction de l'etat en Algérie** (Paris: Anthropos, 1982), p.22.

- تشجيع الفلاحين ماليا عن طريق القروض من دون فوائد.

توصف إيديولوجية مصالي الحاج بالشعبوية والعفوية و العربية-الإسلامية وتعزيز لقداسة الشعب. فباعتبارها **إيديولوجيا شعبوية،**

ترى بأن الصراع ضد الاستعمار يجب ألا يكون على أساس طبقي، فالأمة الجزائرية تحتاج إلى كل مجهودات شعبها المتأصلة في ثقافته ودينه وشخصيته العربية الإسلامية.

أما كونها **إيديولوجيا عفوية** فلأنها لم تحدد بدقة إستراتيجية واضحة للعمل، بل كيفت نفسها مع التطور العفوي للقوى الاجتماعية.

أما الجزائري وصف **إيديولوجيته بالعربية-الإسلامية** فلأنه ركز على الثقافة العربية-الإسلامية كبديل للهوية الوطنية، معتبرا الإسلام كأساس للشخصية الوطنية وكعامل حاسم في توحيد الشعب وتكامله، وبهذا المعنى استعمل الراديكاليون الدين والهوية العربية-الإسلامية للشعب الجزائري كوسيلة لإثبات شرعية الفروق الثقافية والسياسية بين الأمتين الفرنسية والجزائرية، وبالتالي البرهنة على شرعية فرضية الاستقلال التي وحدت أغلبية الشعب الجزائري تحت قيادتهم.

بعد الحرب العالمية الثانية أعاد مصالي الكرة وأسس **الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D)** كغطاء سياسي لنشاط حزب الشعب المحظور الذي أسسه في سنة 1937 الذي لم يدم نشاطه العلني أكثر من سنتين، إذ لجأت السلطات الاستعمارية إلى توقيف نشاط مصالي، وذلك بحل حزبه الجديد سنة 1939.

وكانت الغاية من ذلك المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1947 ، وفي الوقت نفسه أنشأ الراديكاليون ما يعرف ب **المنظمة الخاصة (L'O.S.)**وهي عبارة عن

الجناح العسكري السري لـ**PPA-MTLD**،وكانت مهمتها تتمثل في التحضير للكفاح المسلح.

على الرغم من شعبية مصالي الحاج وقوة نفوذه داخل الحركة الراديكالية، إلا أنه يجب الاعتراف بأنه خلال مراحل تطورها المختلفة كانت هناك صراعات حادة داخل قيادتها أدت إلى انقسام الحركة في سنة 1953 وظهور جبهة التحرير الوطني **(FLN)** كتنظيم منفصل عن المصالية سنة 1954 .

ليكون بذلك ظهور الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها، والذي كان الدافع الأساسي للتفكير في إنشاء هذه الجبهة هو ما تعرضت له الأحزاب السياسية من تضييق وحصار إعلامي وتزوير الانتخابات. وبعد اتصالات ومشاورات عديدة بين التشكيلات السياسية، أعلن في شهر جوان 1951 عن تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها والتي ضمت كل التنظيمات الموجودة(حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي)، ورغم التباين السياسي والإيديولوجي، وتعدد الرؤى السياسية للصراع الجزائري الاستعماري الفرنسي فقد تبنت الجبهة جملة من المطالب:

1_ احترام حرية الانتخابات في (القسم الثاني).

2_ احترام حرية الرأي والصحافة والاجتماعيات.

3_ رفع الظلم بجميع أشكاله و تحرير المعتقلين السياسيين، وإبطال الإجراءات الاستثنائية.

4_ وضع حد لتدخل الإدارة الاستعمارية في شؤون الدين الإسلامي[1]

[1]عبد الله شريط،**"الفكر السياسي عند ابن باديس و محمد عبده"** ،في: حوليات الجزائر،ع:1 ،(الجزائر:سنة1987)، ص ص.131.

دار الصراع الأساسي داخل قيادة نجم شمال إفريقيا كان حول المنهج الذي سينبع في رسم معالم المبادئ الإيديولوجية لمستقبل الجزائر المستقلة انطلاقا من هويتها الثقافية.

وقد تركز الجدل حول المسائل التالية: _هل الجزائر بلد عربي إسلامي ؟ وهل هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، أو أن للجزائر مميزاتها الثقافية والتاريخية الخاصة بها ؟

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر ارتبطت، بفترة الخضوع للاستعمار، حيث ظهرت كتنظيمات نضالية، قاومت الاستعمار الأجنبي ووقفت في وجه الحكم الدخيل من أجل استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال، وتبنت كذلك أسلوب النضال السياسي من أجل الحقوق الفردية والحريات الأساسية للشعب.

ثالثا إيديولوجية جبهة التحرير الوطني

بعد الاتجاهات الإيديولوجية داخل الحركة الوطنية خلال النصف الأول من هذا القرن، وكيف أن محاولاتها باءت بالفشل نتيجة معارضة المستوطنين الفرنسيين، جاءت جبهة التحرير الوطني وإيديولوجيتها خلال حرب التحرير الوطنية التي دامت أكثر من سبع سنوات ونصف.

من الممكن القول بأن جبهة التحرير الوطني هي امتداد للحركة الراديكالية، إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا حينذاك والتحول مباشرة إلى الثورة.

وبحسب الكاتب الأمريكي وليم ه.لويس (**William H. Leweis**) فإن عصيان 1954 سجل قطيعة مع جيل القيادة الوطنية السابقة، وفي جوهره العميق كان ثورة ضد الأهلية والليبرالية والبرجوازية المعتدلة، وأخيرا ضد المصاليين والزعامة المصالية[1].

وفي ما يخص الرجال الذين بادروا إلى القيام بالثورة سنة 1954 قدر عددهم ب33 كانوا ينتمون إلى الإطارات العليا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، إذ يمكن القول بأنهم كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة ،لكنهم أحدثوا قطيعة مع محيطهم الأصلي ووطدوا علاقات جديدة مع عامة الشعب في المناطق الريفية والحضرية. وهذا ما جعلهم يختلفون سياسيا وإيديولوجيا البرجوازية الصغيرة .إن إيمانهم العميق كان تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح، وفي ما يتعلق بإيديولوجيتهم فقد وصفت بأنها وطنية و شعبوية.

إن جبهة التحرير الوطني لم تكن اتحادا للأحزاب السياسية السابقة، بل كانت عبارة عن حزب وطني، نادى كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية و الشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية[2].

وقد صاحب الإعلان عن الكفاح المسلح توزيع منشور على الشعب الجزائري لخصت فيه الأهداف السياسية لجبهة التحرير الوطني، وأوضح المنشور أن الهدف الأساسي للجبهة هو الاستقلال الذي سيسمح ب:

أ_ استرجاع سيادة الدولة الجزائرية الاجتماعية والديمقراطية ضمن المبادئ الإسلامية.

ب_احترام كل الحقوق الأساسية للإنسان من دون تمييز ديني أو عرقي.

[1]William Hubert Lewis, **The Decline of Algeria's FLN**, Middle East Journal, vol. 20, no. 2(Spring 1966), p.311.

[2]Ahmed Mahsas, **Le Movement revolutionaries' en Algérie de l'ère guerre mondiale a 1954**: Essai sur la formation du movement national (Paris : L'Harmattan, 1979), p.231.

ومن أجل ربح تأييد الجماهير الشعبية، فإن جبهة التحرير الوطني ركزت في ندائها إلى الكفاح المسلح على أهم الجوانب السياسية الثقافية الجزائرية، فبذلك كانت مبادئ جبهة التحرير مرتبطة في أساسها بالثقافة العربية-الإسلامية[1]، فالإسلام باعتباره يمثل إيديولوجية الشريحة العريضة من المجتمع، استغلته الجبهة بطريقتين : تجنيد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة، وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة أخرى.

أصبحت جبهة التحرير الوطني حركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، الأمر الذي جعلها تنظيما غير طبيعي يتصف بالحلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها.

عندما اتسعت رقعة الحرب داخل الجزائر، وجد أغلب الوطنيين الجزائريين من التشكيلات السياسية السابقة أنفسهم مرغمين على الالتحاق بجبهة التحرير الوطني، هذا التحول في الولاء أنتج في ما بعد أزمة لقيادة جبهة التحرير الوطني، ففي الوقت الذي كان فيه جيش التحرير الوطني مستمرا في التجنيد و التنظيم، شهدت جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي للحركة تغييرا جذريا، حيث إنها لم تعد تكون تنظيما متماسكا وقويا يمكنه أن يراقب وينسق العلاقة بين العمل السياسي و العمل العسكري. إن أحد العوامل التي ساهمت في خلق هذه الوضعية هو سجن بعض الآباء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني أو موتهم. وفي نفس الوقت بدأ يكبر التوتر بين قادة الداخل وقادة الخارج، ومن أجل تجنب انقسام خطير بين المجموعتين، و الذي كان بإمكانه أن يؤثر

[1]A. Ben Bella**, Itinéraire** (Beyrouth: Editions El-Wahda, 1985), p.174.

سلبا في تقدم الثورة، فقد تقرر عقد مؤتمر داخل الجزائر لمناقشة الكثير من المشاكل الناجمة عن تطور الثورة في حد ذاتها[1].

1 _ مؤتمر الصومام

من تجل إعادة تنظيم الثورة وتقييم تجربتها خلال إلى 20 شهرا السابقة، تم عقد مؤتمر في وادي الصومام يوم 20 أغسطس1956 ، وقد اقتصر الحضور على قادة من داخل الجزائر فقط. وجاء في تصريح الوفود عقب انتهاء أشغال المؤتمر ما يلي: (إن تحرير الجزائر سيكون عمل كل الجزائريين ...وأن المهمة الإستراتيجية تتطلب تركيز كل شيء على جبهة الكفاح المسلح. إن الثورة هي كفاح طبيعي يهدف إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي ليست حرب دينية، بل مسيرة نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليس الرجوع إلى النظام الإقطاعي. باختصار، فالثورة هي كفاح من اجل إقامة الدولة الجزائرية ذات المحتوى الاجتماعي و الديمقراطي)[2]، وبذلك تبنى المؤتمر ثلاثة مبادئ أساسية، وهي :

1_ أولوية الداخل على الخارج.

2_ أولوية السياسي على العسكري.

3_ اتخاذ القرار جماعيا.

وبصفة عامة فان برنامج الصومام كان يحمل بصمات محرره عمار أوزغان الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري سابقا. ولهذا السبب فإن مفاهيم الوطنية والشيوعية والاتجاه الاجتماعي المحافظ عبر عنها بمصطلحات ماركسية. وهكذا فإن السياسيين بقيادة عبان رمضان أصبحوا لأول مرة يمارسون السلطة منذ قيام الثورة في

[1]Elbaki Harmassi, **Leadership and National Development in North Africa : A Comparative Study** (Berkeley, Calif. : University of California Press, 1972), pp.136-137

[2] FLN, **The Basic** Text, 1954-1962, pp.12-13.

نوفمبر 1954. لكن بعد منتصف سنة1957 كان هناك تغيير في ميزان القوة بين القادة السياسيين والقادة العسكريين[1].

2_ العلاقة بين السياسي والعسكري خلال الثورة

بعد موت العربي بن مهيدي في فيفري 1957 لم يبق من مؤسسي لجنة التنسيق و التنفيذ سوى كريم بلقاسم الذي كان يرى أن استمرار الثورة مشروط باستمرار قادتها الأوائل في القادة. ومن أجل تقوية مكانته في لجنة التنسيق والتنفيذ عمل كريم بلقاسم على إزاحة منافسه عبان رمضان، وذلك بتحالفه مع القادة العسكريين أمثال أبو عمران، وبو الصوف، وبن طوبال، ومحمد الشريف الذين كانوا يسيطرون على جميع الولايات ما عدا الولاية الرابعة.

وهكذا مع موت عبان رمضان في ديسمبر1957 فإن مبدأ أولوية العمل السياسي على العمل العسكري لم يعد معمولا به. ومنذ ذلك الحين أصبحت المبادرة للعسكريين[2]، وبذلك يعتبر عبان رمضان كان بداية لانقلاب الجناح العسكري ضد الجناح السياسي في الحركة. وقد استمر الصراع على السلطة بين السياسيين و العسكريين حتى ما بعد الاستقلال، وكان لذلك انعكاس سلبي على الاستقرار السياسي للبلاد.

في محاولتهم لتبرير شرعية تدخلهم في الشؤون السياسية، رفض العسكريون الفصل بين ما هو عسكري معتبرين أنفسهم كمناضلين في جبهة التحرير لوطني، وليس عسكريين محترفين.

[1]Harbi, **Le FLN, mirage et realite: Des origines a la prise du pouvoir**, 1945-1962, p.152.

[2]**نفس المرجع السابق**، ص.169 -170 .

تشكيل الحكومة المؤقتة

في شهر أفريل سنة 1958 عقد قادة لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا في مدينة طنجة المغربية حيث قرروا تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى، لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمثل الجزائر في أية مفاوضات مع فرنسا.

تم الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 19 ديسمبر 1958، فكانت بمثابة الإعلان عن فصل الجزائر عن فرنسا، وفي الوقت نفسه كانت آخر مؤسسة سياسية تنشئها جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير. لكن الرجال الذين تشكلت منهم الحكومة المؤقتة لم يكونوا منسجمين إيديولوجيا، فكان منهم الراديكالي والليبرالي والإصلاحي،بالإضافة إلى تدخل الجيش في الشؤون السياسية للحكومة المؤقتة[1].

يمكن القول بأن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية يجب أن تفهم على أنها كانت تشكل وحدة متناقضة نجحت في تجنيد الجماهير ضد الاستعمار، لكنها فشلت في بلورة مبادئ إيديولوجية متماسكة. إذ كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعمر والمستعمر، وهو الحصول على الاستقلال، فإنها أخفقت في تجاوز التناقض الإيديولوجي الذي كان موجودا داخل قيادتها، الأمر الذي جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الاستقلال.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية من الاستقلال إلى1989

قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد، و نبذ التعدد الحزبي، الذي قامت عليه النظم الليبرالية، تاريخيا فان الأحادية لم يقع بشأنها إجماع وطني و لم تكن الثورة التحريرية تعبيرا عن أي أحادية، إلا ما اتصل منها

[1]Jackson, **The FLN in Alegria : Party Development in a Revolutionary Society**, p.49.

بتحقيق الاستقلال، فقد ضمت جهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة، و فئات اجتماعية متناقضة، وأجيال متباعدة، اتفقوا على طرد الاستعمار.

أن جبهة التحرير الوطني قائدة الكفاح و محققة الاستقلال الوطني، دفعت إلى ان تكون الحزب الواحد بعد الاستقلال، تحت تأثيرات ثلاث: التأثير الأول هو المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بان الحزب الواحد و التنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية و مقاومة الإمبريالية. و التأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، و كان يدعوا إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة، و التأثير الثالث الإسلامي، فالحركة الإسلامية بصفة عامة، كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان لا حزبا واحدا، فتحت هذه التأثيرات تقمصت جبهة التحرير الوطني التي تشكل من اتجاهات سياسة متعددة مبدأ الحزب الواحد[1] .

لم يكن حرص القيادة السياسية في الجزائر للأخذ بنظام الحزب الواحد بعد الاستقلال بعيدا عن التبرير المعقول، فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة أبرزت وبجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم به الاستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي، كما أن الثورة التي دامت أكثر من سبع سنوات لا نجحت في إزالة الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير التي أصبحت ترمز والى وحدة الشعب الجزائري المجاهد[2].

[1] عبد الحميد مهري، **"الأزمة الجزائرية: الواقع و الأفاق"**، في: **المستقبل العربي**، ع:226، سنة:1997، ص.4.

[2] نبيه الأصفهاني، **"مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"**، في: **السياسة الدولية**،ع:64، سنة:1981، ص.62.

كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية و الحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" المر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه "... يستجيب للإدارة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حزب جبهة التحرير و ضمان مواصلة الثورة ..

فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، و الانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، و هو إطار الديمقراطية الحقيقية و وسيلة تحقيقها، و بالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديمقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم..."[1]. و أخيرا دستور 1976 الذي نص في المادة(49): " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" الشيء الذي تضمنه ميثاق 1976، و كذلك ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، و نفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في " جبهة القوى الاشتراكية" التي أسسها "ايت احمد" الذي عارض النظام الأحادي و سعى إلى إقامة برلمان يعتمد على التعددية الحزبية[2]و "الحزب الشيوعي " و كذلك "الحزب الثوري الاشتراكي" الذي أسسه " محمد بوضياف" الذي طالب بحل الجبهة و فتح المجال للتعددية الحزبية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الجزائرية، **حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر1964** (الجزائر،جبهة التحرير الوطني،1964)ص.107.

[2] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار الهدى، 1990)ص.48.

أيت أحمد " ،الذي دخل المعارضة مبكرا بعد اصطدامه مع نظام بن بله ثم نظام بومدين ،بإنشاء حزب سياسي يأخذ شكل حزب طلائعي يهدف إلى إحياء الثورة، وتطبيق الاشتراكية المبنية على الانخراط الشعبي، ويسعى من ذلك لأن يكون تجمع، ومن هنا جاءت تسمية القوى الاشتراكية فهو يجمع كل من أقصاهم النظام، بالنظر إلى أصلهم أو وضعهم الاجتماعي أو لرأيهم السياسي، وجاء ميلاد جبهة القوى الاشتراكية في 3 سبتمبر1963 ، لكن ما يعاب عنها أنها وصفت بالحركة الجهوية.

إلى جانب هذا يمكن الحديث عن المعارضة التي شكلتها الحركة الإسلامية في الجزائر بظهور" جمعية القيم التي حاول تطرح البديل الإسلامي كتوجه جديد في الحياة السياسية الجزائرية، لكن تعامل النظام مع هذه المعارضة كان له أبعاد إستراتيجية خاصة مع وصول بومدين إلى السلطة، وبحثه على تحقيق توازن في النظام السياسي، وكسب مشروعية دينية مرافقة للمشروعية الثورية ومحققة لشعبية أكبر، على اعتبار أن الدين يلعب دور محوري في حياة الجزائري، وتماشيا مع هذا منحت لهم مناصب وزارية حساسة كالتربية والتعليم، العدل والشؤون الدينية، ويؤكد "لهواري عدى" في كتابة الجزائر والديمقراطية " أن جبهة التحرير لم تكن لها إيديولوجية صريحة أو خاصة بها، ولهذا استعارت إيديولوجية جمعية العلماء ... وأن هذه الاستعارة لم تكن ممكنة لو لم تكن جبهة التحرير نفسها من حيث تكوينها الإيديولوجي متشبعة بالفكر الإسلامي " وبشكل من الأشكال نجحت السلطة الحاكمة بعد الاستقلال وبعد غياب الشرعية القانونية من خلق توازن ظرفي، إما باستعمال المؤسسة العسكرية لتوطيد السلطة، وأما باحتواء المعارضة أو تطويقها بطرق مختلفة تجعلها غير فعالة[1] .

[1]توازي خالد، **"الظاهرة الحزبية في الجزائر"**، رسالة ماجستير(الجزائر: كلية الحقوق، 2006/2005)ص.94، (غير منشورة).

وفي هذه المرحة نجد ثلاثة مراحل في الممارسة السياسية هما:

أولا -الممارسة السياسية في عهد الرئيس احمد بن بلة (1963-1965):

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي، حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي)، بل تم ذلك في الحزب، ثم طلبت الحكومة. من النواب المصادقة عليه تفاديا لأي معارضة[1]. يظهر لنا هذا التصرف أن المجلس التأسيسي رغم صلاحياته المنصوص عليها، لم تكن له سلطة عملية و فعلية حقيقية، فسلطة "بن بلة" تجاوزته وأقرت مشروع الدستور، وبذلك أصبح يحظى بمكانه متميزة داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي والحكومة، مما مكنه أن يضمن أغلبية مناسبة في المجلس، وترشيحه لرئاسة الجمهورية من طرف الحزب[2]، دون أن ننسى ان تركيبة البرلمان في حد ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية (حليفة بن بلة) في توجيه السياسة واقتسام السلطة، حيث كانت تستحوذ على معظم المقاعد.

رغم إن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم يكون بالاستناد على القوة العسكرية، إلا انه عندما يصل إلى السلطة يبدأ التفكير بتركيز السلطة في يديه، باستخدام المؤسسة نفسها، أو باستعمال حزب الدولة.

و بعد وصول "احمد بن بلة" إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية، التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإضافة طابع الشرعية، في تبرير ممارسة السلطة، غير انه انفرد بالسلطة و ابعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب

---

[1] محمد عباس، **الاندماجيون الجدد** (الجزائر: مطبعة حلب، 1993)ص. 176.

[2] عامر رخيلة، **08 ماي1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1995) ، ص. 133.

البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني، مما زاد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة و مؤسسات الدولة المستقلة التي ظلت تعاني اختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات من جهة، و تفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى.

لقد ساهمت هذه الخلافات الداخلية في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات وأداة تعبويه لاحتواء الشرائح الاجتماعية و مؤسسات المجتمع المدني للحزب من سلطة الجيش المتزايد في الحياة السياسية و في تقوية وجود السلطة التنفيذية. وباسم المشروعية الثورية (زعامة الحزب) و الشرعية الشعبية (رئاسة الجمهورية) أصبحت أجهزة الحزب و مؤسسات الدولة مجسدة في شخص واحد، و من ثمة يستمد سلطاته بوصفه صاحب السلطة العليا، و بذلك أصبح الحكم امتيازا شخصيا له، مما يجعل البعض يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده[1]أن سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية ومشاركة المجلس الوطني في التشريع (المادة رقم 58) ساعده على تركيز السلطة وتشخيصها، والاستحواذ عليها، و أصبح "بن بلة" صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب و الدولة.

تمكن الحزب خلال الفترة الممتدة من (1962-1965) من الحفاظ على مكانة مؤسساتية متميزة في النظام السياسي بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية و الأمانة العامة للحزب و بالرغم من التأكيد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة، من خلال التفرغ التام للنشاط الحزبي، و جعل الإطارات الحزبية خارج أجهزة الدولة بصورة أضاعت الحدود بينهما، و على الرغم من محاولات مؤتمر الحزب وميثاق الجزائر

[1]مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل1830**(قسنطينة: دار البعث ،1985) ص.93.

1964 تدارك ما نجم من تسرب الكثير من صلاحيات الحزب وسلطاته لأجهزة الدولة إلا أن الحزب لم يستطع –رغم تحديد الأدوار و الهيئات والهياكل- لعب دوره "الطلائعي"[1]بسبب غياب تجانس عناصره القيادية من جهة، و انفراد الرئيس "بن بلة" آنذاك بالسلطة و رغم قيام هذا الأخير بخلق دور قيادي للحزب إلا انه كان دورا وهميا.

ما يمكن تسجله في هذه الفترة القصيرة من حكم "بن بلة" هو فشل جبهة التحرير الوطني في أن يصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي[2]، ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، و اتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس[3] لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري.

ثانيا- الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1979):

الحركة الانتقالية التي قادها الرئيس "هواري بومدين" في 19جوان1965 والتي أطاحت بالرئيس "احمد بن بلة" لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري و عن نمط استحواذ و التحكم في القوة و ترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي و ممارسة السلطة[4]وقد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، وتم الحلال "مجلس الثورة" محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة،

[1]Ben Saada, **Le Régime Politique Algérien** (Alger: Enal, 1995) P. 59.

[2]نبيه الأصفهاني، **المرجع السابق**، ص. 29.

[3] علي بوعناقة و دبلة عبد العالي، "**الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر**"، في: المستقبل العربي، ع:225، سنة: 1997،ص52.

[4]نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري** (الجزائر: دار هومة، بدون تاريخ)ص. 113.

وقد تم ذلك تحت شعار العودة إلى "الحكم الجماعي" وإنهاء الحكم الفردي و اعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني، وأسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني و رئيس الجمهورية) و الحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) باعتباره مصدر السلطة المطلقة، والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة، فقد كان يفتقر إلى الطابع البرلماني بحكم عدم قابليته للتغيير من حيث حجمه و أعضائه، كما عمل المجلس على بناء دولة مركزية قوية، تعيد تنظيم المجتمع و تجعله تابعا لها، مع تصورها (أي الدولة) على أنها هيكل تقني لا سياسي (أفراغها من أي محتوي طبقي) وظيفته تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري و لتحقيق ذلك كان هناك هدفان: جعل الإدارة الأداة المميزة لبناء الدولة و إعادة تنظيم المجتمع من جهة، و استرجاع الموارد الأولية لبناء اقتصاد دولة مخطط من جهة ثانية، هذه الإستراتيجية طبقت في مجالين، الإداري-السياسي، والاقتصادي-الاجتماعي.

بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحلة بإصلاح البلديات والولايات، حيث صدر بدءا من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولة.

وفي عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات، التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية، وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياة السياسية للأفراد و الجماعات في المجتمع الجزائري .

لقد استطاع النظام السياسي في عهد "بومدين" أن يضع توازنا سياسيا هشا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر، حيث نجد انه يؤكد:

على سياسة التعريب، الأمر الذي أدى إلى كسب التيار الإسلامي و العربي ودعمه في الجزائر و خارجها.

بدا في عام 1972 بإطلاق ما يسمى "بالثورة الزراعية" والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر، من حيث أنها بدأت تروج للنظام الاشتراكي.

بدا النظام السياسي يطرح برامج اقتصادية و ثقافية متعددة لرفاهية الشعب، هذه الإجراءات كان يقصد بها توفير سندا اجتماعي و اقتصادي للنظام الاشتراكي[1].

وقد اخذ مفهوم الدولة في عهد "بومدين" معنى جديدا أريد به أن يكون محور النهوض في شتى مجالات الحياة السياسية، و بعد إعلانه عن بناء دولة فعالة مؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى.

واتجه "بومدين" إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، من خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان1976 الذي يعكس المشروع السياسي والإيديولوجي للدولة، ثم الدستور في نفس السنة، ولا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين على الحكم.

أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي يتولى توجيه و مراقبة سياسة البلاد. وأشار إلى إجبارية تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في الدولة. كما أكد تبعية المنظمات الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني وسيطرة هذه الأخيرة عليها، وذلك ما يبين أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره، وهذا لا يجسد الديمقراطية و لا يخدمها، حيث جاء في الميثاق ".. المنظمات الجماهيرية بإشراف و مراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربية

[1] سرحان بن دبيل التيبي، **"العنف السياسي في الجزائر"** في: العلوم الاجتماعية، ع:4، سنة:2000،ص.15.

والانضباط الوطني، ولتقين الديمقراطية الاشتراكية. كما يجب أن تصبح أجهزة نشيطة لنشر إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، و يتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسئولية داخل هذه المنظمات..."[1].

بعد ميثاق 1976، جاء دستور 22نوفمبر1976، الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية، بعد انقطاع دام أكثر من إحدى عشر سنة، و أسس نظاما تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور 1963، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب[2].

أعطى دستور 1976 وظائفا و ليس سلطات كما هو معروف في مختلف النظم السياسية حيث اعتمد توزيع السلطة بين عدة وظائف هي :

الوظيفة التنفيذية: تمارسها الحكومة و يضطلع بقيادتها رئيس الجمهورية (الأمين العام للحزب) الذي يسطر على السياسة العامة للبلاد، وقد استحوذ على صلاحيات كبيرة حددتها المادة 111 من الدستور.

الوظيفة التشريعية: يمارسها المجلس الشعبي الوطني المنتخب، والمقترح من طرف الحزب و يملك رئيس الجمهورية هنا أيضا حق التشريع فيما بين دورات المجلس.

الوظيفة السياسية:أسندت للحزب الذي يعتبر مسؤولا عن تجنيد الشعب، وتوجيه السياسة العامة لخدمة الاشتراكية.

الوظيفة القضائية: يضطلع بها المجلس الأعلى للقضاء ومجالس قضائية ومحاكم عادية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني1976** (الجزائر، جبهة التحرير الوطني: 1976)ص.86.

[2] الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جبهة التحرير الوطني، دستور1976** (الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1976)، المواد: 104-111-114.

الوظيفة التأسيسية: المتعلقة بتعديل الدستور و يمارسها رئيس الجمهورية.

وظيفة المراقبة: تمارس من طرف الحزب و المجالس المنتخبة، و مجلس المحاسبة.

نلاحظ من خلال أحكام دستور 1976 أن مصطلح السلطة مرتبط برئيس الجمهورية، أما بالنسبة لباقي المؤسسات فانه لا يستعمل لدى بيان اختصاصات سوى مصطلح الوظيفة.

وبعد صدور ميثاق 1976 و دستور 1976، بدا النظام السياسي ينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، و تعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفاعل في الحياة السياسية، و لكن الذي حصل عكس ذلك التصور، حيث حرص النظام السياسي على أن تبقى له الأولوية على الجبهة، كما حرص على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة المجتمع، بمعنى حصر الجبهة في المجال التعبوي السياسي-الاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح من خلالها بوجود أي معارضة رسمية قادرة على منافسته و مسائلته، و هذا ما برز أثناء فترة حكم "هواري بومدين" و حتى بعد و فاته، حيث سادت ظاهرة التفرد بالسلطة.

إن الممارسة السياسية في عهد "بومدين" كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام، و تعيد الاعتبار للدولة، و تحدد ميكانيزمات و تقاليد لسلوك و عمل النظام السياسي. أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل المواثيق و الدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية و بقي الرئيس محور النظام السياسي باعتباره الأمين العام للحزب و القائد الأعلى للقوات المسلحة و رئيس السلطة التنفيذية.

ثالثا- الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1988):

عقب وفاة الرئيس "هواري بومدين" في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغا سياسي، ترك الساحة السياسية-العسكرية فارغة من قائد قوي يستطيع خلافته، بعدما كان يشغل أكثر من منصب (رئاسة الجمهورية والحكومة، الأمين العام للحزب، القوات المسلحة)، وبما أن الدستور الجزائري لسنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية لمدة 45 يوما، يليها انتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطني.

وبعد تولي الرئيس "شاذلي بن جديد" السلطة عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي و الجناح العسكري من خلال سلسة من الإجراءات[1] .

أولا: بعد أن أصبح " الشاذلي بن جديد" رئيسا للحزب، قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، فهو يدرك جيدا انه لا يمكن أن يسيطر على الحزب و الدولة بدون سيطرته على الجيش، فحاول الاستعانة بالجناح السياسي للحزب، فقام بدعم "محمد الشريف مساعدية"، الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية (من 1980 إلى 1988) وهو رجل قوي قام بإعادة تأطير الحزب و شكل مكتبه السياسي و لجنته المركزية ، التي قررت اعتبارا من 29 ديسمبر 1980 إلزام كل المنظمات الجماهيرية و أعضاء الجمعيات المنتخبين، بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، مما يعني توجها جديدا لإعادة الاعتبار للجانب السياسي، وبالتالي إحداث توازنا مع الجيش.

[1] رياض صيداوي، **صراع النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2000)ص.49.

ثانيا: بما أن بن جديد كان يعمل من اجل توازن يمكنه من التحكيم، فقد ترك الجيش يحافظ على موقعه داخل الجبهة، إذ بقى الجيش جزءا لا يتجزأ من الحزب، يشكل ضباطه 20% من أعضاء اللجنة المركزية .

ثالثا: و لكنه في الآن نفسه بإدخال تغييرا على هيكلة الجيش، فقام بإعادة تنظيمه على أساس فرق عسكرية و ليس "مناطق عسكرية" شبه مستقلة كما كان في الماضي، حيث كان لقائد المنطقة صلاحيات كبيرة و بالتالي نفوذا واسعا و تحكما مفرطا في قواته، و تمكن بالتالي من تصفية (عزل أو إبعاد) رموز مراكز القوى داخل المؤسسة العسكرية. هدف الرئيس "بن جديد" من وراء ذلك هو دعم مركزه في السلطة[1].

في المجال الدستوري أدخلت تعديلات على دستور 1976 بموجب قانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1979، المتعلق بمراجعة الدستور. يلاحظ أن هذه التعديلات في مجموعها لا تحد كثيرا من سلطات رئيس الجمهورية .

أكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب الواحد ".. أن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدية الحزب.."، و جعل منه الأداة الأولى والفاعلة لتسيير و قيادة البلاد، دون أن ننسى التأكيد على وحدة القيادة في الدولة والحزب، كما بقي تأثير الحزب واضحا على المنظمات الجماهيرية باحتوائها خاصة و أن قيادتها مناضلون في الحزب ".. المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعي للحزب .. عليها أن تستجيب لأحد متطلبات الجوهرية للثورة، و هي تهيئة أوسع الفئات لتحقيق المهام السياسية و الاجتماعية و الثقافية، التي تتوقف عليها تنمية البلاد و النجاح في بناء الاشتراكية.."[2].

---

[1] ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص. 96.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **جبهة التحرير الوطني، ميثاق الوطني 1986** (الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1986)ص.107.

كما تعرض الميثاق لمسالة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية (العمال الفلاحين ، الجنود، الشباب والعناصر الوطنية الثورية) في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلا انه أشار إلى أبعاد العناصر التي لا تتفق مع رؤية النظام سواء في الجانب السياسي و الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي ، وهذا إقصاء غير مبرر .

أما على المستوى السياسي المحلي، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، وأدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها في بعض الأحيان، ومن ثمة التعسف في استعمال السلطة، وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج و المخططات، كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع، بل اوجد مواجهة بينهما، و نتج عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع المختلفة.

و لقد ظهرت الخلافات و الاختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة و ظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة: مثل الحركة الإسلامية، والتي نشأت حول الخطباء في المساجد، وتشبعت بأطروحات قادة الحركة الإسلامية السياسية والتي جاءت كرد فعل لانتشار الفساد الإداري والمالي والسياسي في الدولة. كذلك برزت حركات معارضة – فقدت هي الأخرى الثقة في الدولة- تطالب بالتغيير السياسي المؤسسي: مثل الحركة الثقافية البربرية، وأخرى ذات نزعة إيديولوجية تمثلت في المنظمات اليسارية. فجميع هذه التنظيمات على اختلاف توجهاتها وأهدافها اتفقت جميعا على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المتنفذة في السلطة . كانت مطالب المعارضة

واضحة ومنسقة، تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأدرك النظام السياسي انه أمام متغيرات يصعب ضبطها، ولذلك ظهرت على رموز النظام علامات الارتباك و الانقسام تجاه مطالب المعارضة، ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى انفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر عام 1988[1].

عبرت هذه الأحداث عن قطيعة فعلية مع النظام، وبغض النظر عن الأسباب التي قادت إلى ذلك، وعن مختلف الأقاويل التي قالت بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظام نفسه لتغيير التوجه السياسي، وتبني التفتح السياسي الذي يتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد انهيار أسعار البترول التي كان يقوم عليها الاقتصاد الوطني،فإن الواقع الذي فرضته أحداث أكتوبر أن النظام أثبت فشله في تحقيق ما كان يصبو إليه بتبنيه سياسة الحزب الواحد، و الاقتصاد الموجه وان هذه السياسات التي أفرزت بدورها بيروقراطية و زبائنية، أصبحت تحرك النظام في الخفاء كما أكدت هذه الأحداث عن رغبة المعارضة في لعب الدور الأساسي في الحياة السياسية الجديدة لما بعد أحداث أكتوبر1988 .

يبدوا أن هذه الأحداث كانت بمثابة الانطلاقة الجديدة للنظام والمجتمع ،وهذا بالنظر إلى الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الأحداث، ومهما يكن عبرت أحداث أكتوبر عن إصلاحات سياسية عميقة مست كل المستويات بداية من الاستفتاء حول تعديل الدستور في نوفمبر 1988 ،و وصولا إلى دستور فيفري 1989 ومادته (40) التي أدخلت الجزائر العهد التعددي.

[1]ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص.98.

المبحث الثالث: الانتقال إلى التعددية السياسية-أفكار أولية -

وبذلك يرد التاريخ السياسي كل ذلك إلى عهد بن بلة، ثم بومدين الذي شهد بدوره تداخلا ظاهرا إلى درجة كبيرة لصالح تثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طلائعي، ليغزو الشك وجودها هذه المرة كحلقة وصل بين الشعب و الحكومة. ولقد أكد بومدين هذه الحقيقة، بقوله: (هل كان الحزب موجودا؟ بكل أسف لم يكن له إلا وجود على الورق، وفي اللافتات المعلقة على المباني ولا شيء أخر)، مغلبا دور الدولة التي هي (لكل المواطنين بلا استثناء، المناضلين وغير المناضلين)[1].

وإزاء ذلك ظن الجميع بان النظام السياسي، وتدعيما للشرعية، سينشئ مؤسسات دستورية تنمي فعل المشاركة السياسية تعويضا من ذلك الاستلاب المعتمد لدور الجبهة. ولكن الذي حصل عكس ذلك الظن تماما. ففي الوقت الذي حرص فيه النظام السياسي على أن تبقى له اليد العليا المسيطرة على شؤون الجبهة، حرص كذلك على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية من دون أن تكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية في الجزائر إلا قيامها بمهمة التعبئة لدعم النظام الذي لم يسمح عبرها بوجود معارضة نظامية قادرة على منافسته ومساءلته. وهنا بدأ التوجه نحو التعددية، أو ربما حتى التفكير فيها، يعد من أكثر المحظورات منعا.

وقد توضح عمق خطر هذه النظرة ماليا بعد رحيل بومدين ، حيث بروز ملامح انفصام التلاحم بين الشعب و الحكومة ، أو بين قيادات الجبهة ذاتها التي لم تنفع مع كل الجهود التي بذلها بن جديد عبر عشر سنوات (1979 -1989) لضبط ممارسة السلطة والحد من غرائزها ، أو القيام باصطلاحات جوهرية لصالح الجماعية ، توطئة

[1] لطفي الخولي، **عن الثورة، في الثورة ، وبالثورة...:حوار مع بومدين**(بيروت : دار القضايا ، 1965)،ص85 و145 .

لتحقيق درجة عالية من المقبولية للنظام من قبل المواطنين الذين عانوا من القصور والركود الذي أصاب دور الجبهة طيلة السنوات الماضية ، أو في تحقيق فرصة كبيرة لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي نمت خارج نطاق الجبهة ، من الشباب الجزائري ، ولا سيما بعد أن أفصحت عن أمارات تمردها على الجبهة و النظام معا[1]. و تطويقا لملامح ذلك التمرد و اتساعه ، جاءت إصلاحات بن جديد (1988) و كأنها مصل مخدر سرعان ما انتفى مفعولها بعد حين .

و أهم ما في تلك الإصلاحات ، الخطوة المهمة التي لم يجرؤ النظام السياسي على إعلانها من قبل ، وتمثلت بالسماح للأحزاب الجزائرية بالمشاركة في العملية السياسية و إلغاء نظام الحزب الواحد ، بعد أن تيقن بن جديد أن التعددية هي المهمة الأكثر قدرة للإبقاء على النظام و توسيع قاعدة التلاحم معها . و هكذا نجد أن التحول لم يكن :

ليقترن بتاريخ محدد ، بل يمكن ملاحظة بوادره منذ عام 1964 مرورا بعهد بومدين ، ثم بن جديد .

خيارا طارئا قاصرا ، بل هو خيار مجتمعي يلم بكل التناقضات التي يحتويها المجتمع الجزائري تبعا لترابطها وفخامة تأثيرها .

و بهذا يعني أن الجمود الذي أصاب فعل الجبهة و تراجع دورها كحزب طليعي و ما ولّده من تناقضات حتّم الإقرار بالتعددية لتتواءم وبجدية مع التنوع الذي تميزت بها التركيبة الاجتماعية للشعب الجزائري .

ومع الإقرار بهذه الحقيقة المتوالدة الأثر ، إلا أن الاضطرابات و المصادمات الدامية التي شهدتها الجزائر ابتداء من أكتوبر 1988 مثلت دافعا إلى الانتباه لذلك العد

[1] **مجلة المنار(باريس)**، العدد 47 (أكتوبر 1988)، ص. 17 و ما بعدها.

التنازلي ، و ربما التشويه والتهتك الذي أصاب حقائق الهوية و الشرعية .وليتحول الهدوء النسبي الذي طبع نظام الحزب الواحد إلى غليان سياسي مستمر، يستقر بين فترة وأخرى ليدخل النظام السياسي منعطفا خطيرا في إطار المواجهة بينه وبين مختلف القوى السياسية، والذي حتم على الرئاسة اتخاذ الخطوات اللازمة لإنقاذ البلاد من الهوة المنتظرة[1].

فقد أعلن بن جديد مجموعة من الإصلاحات الدستورية دفعة واحدة، بما فيها تعديل الدستور، وفصل الحزب عن الدولة، ووعد بإصلاحات جذرية شاملة تسرع من تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي .وقد كانت الخطوة الأهم من مسلسل الإصلاح مصادقة المجلس الشعبي الوطني في 12 جوان 1989 على قانون تنظيم الحياة الحزبية في الجزائر بعد مناقشات مستفيضة وحارة أحيانا، بعد إدخال ثلاثين تعديلا على مسودة المشروع الأصلي، وبناء على ذلك اقر النظام قرار التعددية الحزبية الذي افرز فيضا من المواجهات والصدمات عجزّ النظام عن استيعاب معطياتها في ظل أعتى أزمة زلزلت كيانه.

برز ذلك في خضم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر ، خاصة مع منتصف الثمانينات، والصراع الذي برز داخل النظام السياسي بين التيار الانفتاحي، والتيار المحافظ، فشكلت أحداث أكتوبر 1988 مدخلا لها،وقد عبرت تلك الأحداث عن أزمة نظام الحزب الواحد و كان لها انعكاسات على النظام السياسي الذي أعلن عن مجموعة من الإصلاحات السياسية قصد التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة للإصلاحات السياسية في الجزائر منذ 1988 في النقاط التالية:

[1]John Pierre Entelis and Phillip G. Naylor, **State and Society in Algeria** (Boulder, colo: Westview Prees, 1992).

أولاً : أحداث أكتوبر 1988:

عاشت الجزائر قبل أحداث 05 أكتوبر 1988 ظروفاً صعبة ناتجة عن الأزمات المتعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة مراكز قوى في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات السياسية والاقتصادية الكبرى للبلاد، أمّا على مستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واختفاء مريب للسلع الضرورية حتى أنّ منظر الطوابير المنتشرة في مدن البلاد أصبح ظاهرة تطبع كل المدن.

كما سبقت أحداث أكتوبر1988أوضاعا وظروفا تميزت بما يلي:

1- حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، إذ مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي.

2- الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالرويبة دامت هذه الاضرابات حتى نهاية سبتمبر 1988 حيث كان الاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب.

-3خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبيرالية.

من خلال هذا الخطاب يكون الرئيس بن جديد قد شنّ نقداً صريحاً وعلنياً على الجهات التالية: القيادة الحزبية والحكومة خاصة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري، ومحاولة من قبل السلطة السياسية

في اطار نظامها الاشتراكي لمعالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات التابعة للدولة[1]،كما مس خطابه الإدارة والمؤسسات، القطاع الخاص، الشريحة المرتبطة بفرنسا والمهاجرين.

لقي هذا الخطاب تجاوباً في الأوساط الشعبية ،وفي ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988 بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلاً بالعاصمة و انتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن، ضمّت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصولون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب.

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة خاصة ضد رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى.

وفي أول رد فعل له اعتبرها المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر مما استوجب تدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد.وأسفرت تلك الأحداث حسب الإحصائيات الرسمية عن حوالي 189 قتيلاً و1442 جريحاً، وضمن هذا الاطار ألقى رئيس الجمهورية خطاباً في 10 أكتوبر منددا فيه باحتكار السلطة ومتأسفاً عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية كبيرة.

[1]غازي صيدوسي، **الجزائر : التحرير الناقص**، ت:خليل أحمد خليل(بيروت، دار الطليعة ،بدون تاريخ)، ص.88.

ثانيا: الإصلاحات السياسية كآلية لتكيّف النظام.

أفرزت التحولات مجموعة من الإصلاحات السياسية كانت آثارها واضحة في التعديلات و التغيرات التي طرأت على بنية وهيكل النظام السياسي الجزائري، جراء التحولات السياسية التي أخذ منها النظام آلية للتكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية وأهم هذه التحولات السياسية:

-التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988.

-الإصلاحات في دستور فبراير 1989.

-قانون الجمعيات السياسية في 05 جويلية 1989.

-قانون الانتخابات المؤرخ في 07 أوت 1989.

-قانون الإعلام المؤرخ في 03 أفريل 1990.

أ-1التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988:

تمثل أول تحول سياسي عقب أحداث أكتوبر 1988 في التعديل الجزئي لدستور 1976حيث قرر رئيس الجمهورية أن يعرض على الشعب عن طريق استفتاء ينظم في 03 نوفمبر 1988 مشروع تعديل للدستور يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، لكن تمت صياغة مشروع هذا التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، بسبب الممارسات الفاشلة التي اتهم بها ،وحتى تأخذ الإصلاحات مصداقيتها لأنه في أحداث أكتوبر 1988 تمّ تحميل الحزب جزءا كبيرا من المسؤولية جراء الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب البلاد، ويهدف استحداث منصب رئيس الحكومة إلى إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة

السياسية، و جعل الحكومة تتحمل مسؤوليتها في التسيير، و بالتالي إمكانية إقالتها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

لقد تم إعادة صياغة المادة (05) من دستور 1976 بشكل واضح و أصبح، « بإمكان رئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب »، و هو ما عزز من علاقته بالشعب، خاصة أنه وعدهم بإصلاحات سياسية عميقة في خطاب 10أكتوبر1988الذي ندد فيه باحتكار السلطة. ورغم وجود المادة (111) الفقرة (14) التي تنص بأنه « يمكن له أن يعمد إلى استفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية »، لكنّ الصياغة غير وافية ولا تمنحه سلطة كافية في الرجوع إلى الشعب خاصة عندما يتخذ المؤتمر موقفه بالأغلبية باعتبار أن المؤتمر يتولى- حسب القانون الأساسي للحزب- بحث القضايا التأسيسية للدولة انطلاقا من المادة (95) الفقرة (09) من قانون الحزب.

إن إلغاء الفقرتين (02 و09) من المادة (111) اللتين تعبران عن تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة و ترأسه الاجتماعات المشتركة لأجهزتهما تعد مسألة في غاية الأهمية،لأنّ هذا التعديل يبعد الحزب من مراكز القيادة السياسية ويفصله عن الدولة، ويمنح صلاحيات لرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها فيما بعد دستور 1989[1].

ويحرير المنظمات الاجتماعية و المهنية من وصاية و سيطرة الحزب، وقد عبر الرئيس بن جديد عن ذلك بقوله « ان الحزب لابد أن يبعد قبضته عن المسؤوليات في جهاز الدولة والقطاع الاقتصادي والمنضمات الجماهيرية)

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**دستور 1989**، (الجزائر.1989).

،و يفسح المجال للترشح في المجالس المنتخبة دون شروط إجبارية العضوية في الحزب حسب المادة (120) من قانونه الداخلي.نشير الى أن هذه التعديلات لم تشر اطلاقا الى التعددية السياسية، بل أن المؤتمر السادس للحزب رفض رفضا قاطعا التعددية السياسية، واعتبر أن وقتها لم يحن بعد، إلا أن إرادة الرئيس بن جديد ومؤيديه كانت أقوى نحو الإصلاحات، وعليه تمت صياغة المشروع النهائي للدستور من طرف شخصيات من رئاسة الجمهورية وقدم للشعب للتصويت، وتمت الموافقة عليه في 23 فيفري 1989. والذي أعتبر أهم إصلاح سياسي شكل بدوره تحولا سياسيا حقيقيا في الجزائر تمثل في دستور 1989.

2-الإصلاحات في دستور 23 فبراير 1989.

يعتبر دستور 1989 نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية لأنه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية،حيث تم تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي،إذ كان رئيس الجمهورية يرى أنه لا يمكن القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية دون إصلاحات سياسية،ونظرا لمعارضة القوى المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني فقد تمت صياغة المشروع النهائي لدستور 1989 من طرف شخصيات في رئاسة الجمهورية دون مشاركة الحزب.وتتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989 في النقاط التالية[1]:

-التخلي عن الخيار الاشتراكي.

-نص على الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية و التنفيذية و القضائية، كرد فعل لدمج السلطات الذي اقره دستور 1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي، فهو يتولى السلطة التنفيذية، وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي

[1] **دستور 1989**، نفس المرجع السابق.

الوطني في التشريع، (المادة (153) من دستور 1976) من دون رقابة فعلية، كما أن دستور 1976 ينظر إليه على أنه أداة في يد الثورة، وهذا يعني أولوية الشرعية الثورية على الشرعية الدستورية.

تعرض الدستور لتنظيم السلطات بدءا بالسلطة التنفيذية، فالتشريعية وأخيرا القضائية، حيث تم احترام الحريات والحقوق الأساسية، ولا يتم الخضوع الا للقانون وبالتالي فإن الشيء الذي يجب أن يتسلح به القاضي الجزائري هو النزاهة و الشجاعة وإلا فإن هذه النصوص نفسها ستبقى حبرا على ورق[1]

-الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

-نص على احترام الحقوق الأساسية للإنسان و حرياته.

-الإعلان عن إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين.

-التأكيد على ضمان الملكية الخاصة.

لقد أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية، كما تبنى عددا من أحكام دستور 1979 ذات الطابع القانوني التنظيمي، من دون الأيديولوجيات، ولا سيما في مجال تنظيم السلطات، مما أعطى للجزائر منذ الاستقلال توجها سياسيا جديدا يختلف عن التوجه السياسي السابق، يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وإيديولوجية الشعبوية، وممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة،تجسيداً لدولة القانون وحفاظا على الشفافية في تسيير أمور المجتمع، مما يسمح للحريات الفردية والجماعية أن تعبر عن آراءها في كل القضايا التي تخص الدولة و المجتمع، وبذلك فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور 1989 تمثلت في الشرعية الدستورية التي حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة

[1] مصطفى بوشاشي، **حماية الحقوق و الحريات**، محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاة(الجزائر، فيفري 1991).

لعام 1989 ، فإنه يتحتم توضيح ذلك وبيان مدى أخذ المشرع الدستوري بالمذهب الدستوري، فإذا كانت الشرعية السياسية صفة تطلق على كل سلطة يعتقد أفراد المجتمع بان سياستها تتماشى وما يرغبون، وتحقيق رضاهم، مما يخولها اصدرا الأوامر وفرض احترامها لاعتمادها على قواعد مبدئية يؤمن بها الشعب ويتمسك بها، فان الشرعية الدستورية يقصد بها كل سياسة أو تصرف تقوم به السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون، ذلك أنها مرتبطة بالقانون الوضعي ومرتبة على شكل هرمي[1].

وإذا كانت القاعدة في الجزائر مبنية على منح الأولوية للشرعية الثورية، فإن دستور عام 1989، استبدل أو حاول أن يستبدل تلك الشرعية في نصوصه بشرعية أخرى تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، إضافة الى الشرعية، وكمصدر مهم قام عليها دستور عام 1989، فإن الإسلام هو الأخر، أعد مصدرا للدستور، كما جاء ذلك بموجب المادة (02) من الدستور نفسه القاضية بأن الإسلام دين الدولة، وهو يعني التزام المؤسسات بأحكامه، والدليل هو النص على أنه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بأي سلوك مخالف للخلق الإسلام المادة (02) من دستور 1989، من دون أن يحدد المشرع الدستوري الجزاء المترتب عن مخالفة ذلك النص، وكذلك يجب أن يكون مسلما من يتولى رئاسة الدولة[2] ، فتم تدعيم تلك المفاهيم بمجموعة من النصوص القانونية في دستور 1989 أبرزها المواد التالية:

- المادة (36) التي تنص على « حرية الإبداع الفني و العلمي » و بناءاً على هذه المادة فحرية التفكير و الابتكار في المجالات الفنية و العلمية مفتوح و عليه لا يجوز

[1] ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص.144.

[2] المرجع السابق نفسه، ص.145.

حجز أي مطبوع أو تسجيل، أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي.

- المادة (39) و تنص على « حرية التعبير و تأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات »، ومن ثم فحرية التعبير أو الرأي مضمونة للمواطنين في شكل فردي أو جماعي.

- المادة (40) و تنص أن « حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به »،إذ يتضح من خلال هذه المادة أن الدستور قد ضمن حق التعددية الحزبية لكنه وضع قيدا عليه وهو عدم التدرع بهذا الحق للمساس بالحريات الأساسية و الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب.

ان دستور 1989 يصنف في خانة دساتير القوانين، إذ يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبيرالية(فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، إلغاء مصطلح الاشتراكية، ودورها الفعال في تسيير البلاد، وبذلك أصبحت المادة الأولى من الدستور تشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط، وبالتالي جاء الدستور خالي من الإيديولوجية الاشتراكية، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية...) ترجمت ذلك سياسات الحكومة المتعاقبة فيما بعد. فهو يخالف الدساتير السابقة التي صنفت في خانة دساتير برامج، كونها تدعوا إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية[1].

تأكدت من جديد ثوابت الجزائر الأساسية في المواد (01)،(02)،(03) وهي الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلى جانب

[1]أحمد وافي و ادريس بوكرا، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**(الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1992)،ص 182.،

المبادئ التي لا يقبل المساس بها والمتعلقة بما يتصف به الشعب من أنه(مصدر كل سلطة)المادة (06)،((يمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات)) وكذلك((عن طريق الاستفتاء و بواسطة المنتخبين))المادة(07)[1].

والجديد أيضا في دستور1989 ، هو إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة واحترام الدستور وتقديم الآراء لرئيس الجمهورية ومراقبة أعمال الدولة والمرافق العمومية، حيث جاء في المادة 153 على أن يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور، كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، ويعلن نتائج هذه العمليات[2].

3- قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989.

واستكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 و تدعيما للتعددية الحزبية، تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور الى التعددية الحزبية ،و يمثل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر. جاء هذا القانون ليؤطر العمل السياسي، وتناول عبر أبوابه الخمسة الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية، وكذلك العقوبات والإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب في حالة مخالفته للقانون حفاظا على الاستقلال الوطني و الوحدة الوطنية، كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش الوطني الشعبي و موظفي مصالح الأمن من

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1989**، **المرجع السابق نفسه**.

[2] أحمد وافي و ادريس بوكرا، **نفس المرجع السابق**،ص ص.182-183.

الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب نص المادة (07)من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي،رغم أن دستور 1989 كان قد حدد دور الجيش وحصره في الدفاع الوطني و الحفاظ على الاستقلال ووحدة البلاد و كل ما يمس سلامتها وأملاكها، وتأكد ذلك في المادة(124)من الدستور، حيث تنص على (أن تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية، ومختلف أملاكها).

وتجسد ذلك فعليا باستقالة إطارات الجيش في 03 مارس 1989 من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني. وبهذه المادة حصرت مهمة الجيش في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة، فلم تعد إذن مهمة الجيش تمتد الى ما حددته المادة(82)من دستور1976[1]. ليؤكد ذلك فيما بعد بما جاء في قانون الجمعيات السياسية من خلال المادة(09)في عدم جواز انخراط أعضاء الجيش وموظفي مصالح الامن في أي جمعية ذات طابع سياسي، وهذا ما يحقق حياد الجيش بالنسبة للتنافس بين الأحزاب حول السلطة.

وبذلك يهدف تأكيد قانون الجمعيات السياسية على إبعاد المؤسسة العسكرية من السياسة والتحزب إلى المحافظة على وحدتها و إبعادها عن الصراعات الحزبية، وضمن هذا الصدد يقول الرئيس الشاذلي: « الجيش الذي يدخل في السياسة جيش سيدخل في الصراعات، في الماضي كان هذا مقبولا لأنه يوجد حزب واحد، أما اليوم

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1976**، (الجزائر:1976).

فهناك تعدد أحزاب...و إذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا أستطيع أن أمنع ضباطا آخرين من دخول أحزاب أخرى ».

بعد صدور قانون الجمعيات السياسية أقبل العديد من الأشخاص على إنشاء الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقرب 60 حزبا و يمكن تفسير هذا الإقبال بعدة عوامل هي:

- التعطش إلى ممارسة العمل الديمقراطي والتسابق لإسقاط النظام التي هزته الأزمة وتآكلت شرعيته.
- فقدان الثقة بين الأفراد في المجتمع والصراع بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها و في ظل نظام الحزب الواحد.
- عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي للحصول على الاعتماد حيث تكتفي المادة (14) منه بـــ 15 شخصا على الأقل ليؤسسوا جمعية سياسية، أما الشروط الأخرى المحددة في المادة (12)و(13) فهي مجرد التعريف بالجمعية و تنظيمها و الحالة المدنية لأعضائها.
- التسهيلات المالية و المادية من طرف الدولة، فقد شجعت الدولة الأحزاب بالاعتماد المالية السنوية والمقرات بحجة تنشيط الحياة الديمقراطية.
- عامل التغاضي عن المبادئ الأساسية في إصدار الاعتماد ونقصد احترام المادة (05) التي تنص « ألا ينبغي تأسيس الجمعية السياسية أو عملها على قاعدة دينية أو لغوية أو جهوية أو قاعدة الانتماء إلى جنس أو عرف أو وضع مهني معين » و هو ما انعكس سلبا على الحياة الحزبية في الجزائر بحيث ظهرت أحزاب سياسية تركز في عملها ونشاطها على مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية.

4- قانون الانتخابات في 07 أوت 1989

يفترض انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات، وهذا بإدخال تعديلات وتغييرات عليها، وهو ما عرفه قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980 الذي ألغي بعد صدور قانون الانتخابات في 07 أوت 1989، وأهم التغييرات التي طرأت على القانون السابق هي:

كان الترشح للمجالس المنتخبة يتم عن طريق الحزب حسب نص المادة (66) من قانون الانتخابات لسنة 1980، التي تنص أنه « ينتخب أعضاء كل مجلس شعبي من قائمة وحيدة للمترشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني »، فتم إلغاء هذه الكيفية وأصبح حق الترشح مسموحا به للجميع طبقا للمادة (66) من قانون الانتخابات الصادر في 1989، سواء كان هذا الترشح باسم جمعية ذات طابع سياسي أو عن طريق الترشح الحر.

بالنسبة لنمط الاقتراع فقد جمع قانون الانتخابات لسنة 1989 بين نظامين الأغلبية المطلقة،والأغلبية النسبية، فإذا حصلت قائمة على الأغلبية المطلقة في دائرة ما تحصل على كل مقاعد الدائرة الانتخابية، أما إذا لم تحصل أية قائمة على الأغلبية المطلقة يتم تقسيم المقاعد على القوائم وفقا لقانون التمثيل النسبي، وبعد تعديل هذا القانون تم إلغاء طريقة التمثيل المطلق واعتماد طريقة التمثيل النسبي بحيث نصت المادة (61) من قانون الانتخابات رقم 06/90 المعدل لقانون 1989 على أن: « انتخاب المجلسين الشعبي البلدي والولائي يكون لمدة 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ».

أما بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني فقد حددت المادة 84 من قانون الانتخابات لسنة 1989 طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في

دور واحد. لكن تم تعديل هذه المادة وفقا لقانون رقم 06/90 وأصبحت طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين.

-سمح القانون للمترشحين أو ممثليهم بالمشاركة في عملية الفرز و حتى حضور عمليات التصويت حيث نصت المادة (49) من قانون الانتخابات أنه«يمكن لكل مترشح أو ممثليه أن يراقبوا جميع عمليات التصويت، و فرز الأوراق، و تعداد الأصوات في جميع المكاتب التي تجري بها هذه العمليات، وأن يسجل في محضر كل الملاحظات أو المنازعات المتعلقة بسير هذه العملية» .

هذه أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون الانتخابات الصادر في 07 أوت 1989 وسنرجع إلى بعضها عند الحديث عن تجربة الانتخابات التعددية في الجزائر وما طالبت به بعض الأحزاب من تعديلات على هذا القانون.

5- قانون الإعلام في 03 أفريل 90.

جاء قانون الإعلام المؤرخ في أفريل 1990 هو الآخر كنتيجة للإصلاحات التي كرسها دستور 1989، مما جعل قطاع الإعلام والاتصال يعرف تحولا جذريا وضع حدا خاصة في الصحافة المكتوبة لاحتكار الدولة والحزب الواحد لميدان الإعلام.وقد نص قانون الإعلام على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل والموضوعي للوقائع والآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والدولي، وكذا حقهم في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية.ونصت المادة (14) من هذا القانون على وضع نهاية لاحتكار وسيطرة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة، حيث يصبح من حق الجمعيات والأحزاب الامتلاك والنشر، إلا أن تحول قطاع الصحافة من صحافة مناضلة إلى صحافة مهنية وموضوعية وذات مصداقية لم يمنع النظام من الإبقاء على الاحتكار في قطاع التلفزيون والإذاعة.وقد اعترف قانون الإعلام بالعناوين

الصحفية التي تنشئها الأحزاب والأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري إلى جانب وجود قطاع الإعلام العمومي، كما وضع الوسائل التنظيمية الجديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام و تمثيل المهنة على مستوى السلطة، كوزارة الإعلام ، والمجلس السمعي البصري، والمجلس الأعلى للإعلام. يعتبر المجلس الأعلى للإعلام وفقا لهذا القانون سلطة إدارية مستقلة للضبط والتنظيم مكلفة بحياد أجهزة قطاع الإعلام وعدم تحيزها في نقل الأخبار وغيرها وتفادي تركيز العناوين والأجهزة الإعلامية لدى مالك واحد قد يكون له تأثير مالي أو سياسي أو إيديولوجي عليها، كما حدد القواعد التي تحكم سير الحملات الانتخابية في إطار قطاع الإعلام العمومي.

رغم صدور قانون الإعلام الذي عزز من حرية الصحافة ، إلا أنها بقيت تحت رحمة السلطة نظرا لصعوبات الطبع كما أن الجرائد المستقلة لا تستطيع الاستفادة من إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة من شخص طبيعي أو معنوي أو من حكومة أجنبية، وقد برر المشرع ذلك بالخوف من سيطرة رأس المال الأجنبي على الإعلام الوطني. بالإضافة إلى وجود بعض المواد القانونية التي تقيد من حرية الصحافة و النشر كالمادة (36) التي تنص عن المصالح العليا للوطن، وقد استعملت عدة مرات لتوقيف العديد من الصحف أو الصحافيين. و مهما يكن فقد أفرز قانون الإعلام الصادر في 03 أفريل 1990 العديد من الصحف والعناوين ،حيث بلغ عددها أكثر من 100 عنوانا بين يوميات و أسبوعيات و دوريات.

تلكم هي أهم الإصلاحات السياسية التي أفرزتها التحولات السياسية، وحاول النظام السياسي التكيف من خلالها مع الأوضاع الجديدة في الساحة السياسية.

شكلت أحداث أكتوبر 1988 مدخلاً للتحولات السياسية التي انعكست على النخبة الحاكمة، وعلى هيكل النظام السياسي، وبعبارة أخرى ساعدت الأحداث على التسريع من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شرع فيها النظام من قبل، وفي نفس السياق أعلنت رئاسة الجمهورية عقب تلك الأحداث عن مجموعة من الإصلاحات السياسية مست جبهة التحرير الوطني وتجاوزت ذكرى الحزب كجهاز مؤسساتي في محاولة لإحداث تغيير راديكالي في مكانة جبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري، وذلك بإلغاء احتكار الجبهة للمجال السياسي منهية وصايتها على المنظمات الجماهيرية وألغت العمل بالمادة (120)من قانون الحزب وحدت من تدخلها في شؤون الدولة، مما أدى إلى دمقرطة ولو محدودة للحياة السياسية. كما أعلنت الرئاسة عن إجراء تعديل دستوري يمس الوظيفة التنفيذية في 03 نوفمبر 1988، لكن عقب الاستفتاء على دستور 1989 صدرت عدة قوانين تنظم الساحة السياسية منها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989، وقانون الانتخابات في 07 أوت 1989، وقانون الإعلام في 03 أفريل 1990. تندرج تلك الإصلاحات السياسية التي شرع فيها النظام في إطار تكيفه مع التحولات السياسية، وفي إطار تفاعلاته مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية ، وبقصد الحفاظ على توازناته ومصالحه.

ذلك لان إقرار مسألة التحول إلى التعددية وإجراء تعديلات دستورية لتطبيقها تبقى مسألة لا تخلو من صعوبة في التطبيق إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدولة الجزائرية منذ إعادة بنائها ارتكزت على الواحدية، حيث افتقار الفاعلين فيها إلى الخلفية المشتركة للعبة السياسية، نتيجة لعدم تجذر الفكر الديمقراطي في المجتمع الجزائري، سواء من منطلق الرغبة في السيطرة أو من منطلق رفض القيم العربية اللذين عانتهما الجزائر فترة طويلة، أو نتيجة لاختلاف رؤاهم في الكيفية التي ينبغي من خلالها فهم

العملية الديمقراطية بشكل عقلاني، الأمر الذي أسهم في تفجير إشكاليات عديدة مست هيكل النظام وعظمت من كلفة الانتقال إلى التعددية على مختلف الصُعد، خصوصا أن الأحداث المتوالية برهنت على أن المطالب الشعبية ما زالت قائمة تنتظر المزيد من الدفع لتسهيل عملية التحول إلى التعددية، مثلما أثبتت لخصوم النظام أن حجم التغيرات التي قام بها النظام ذاته لا يمكن أن تكون كافية، فضلا عن حجته بصعوبة البت الحاسم بمسألة مصدر السلطة وكيفية ممارستها السيادة الوطنية التي لم تعد مقنعة.

وبذلك فالإصلاحات المتخذة لم تكن لتهدف إلا لتأصيل دور جبهة التحرير الوطني وإعادته إلى الصيغة الأولى المتبناة إبان الكفاح المسلح (1954- 1962).

أعتبر موضوع التعددية الحزبية محور نقاش ورأي، فقد تعددت الآراء بشأن رصد التحول إلى التعددية في الجزائر. فتم الإفصاح عن رؤية تمثلت في أن التحول الذي حصل كان متوقعا تبعا للديالكتيك المتبع الذي غالبا ما يبدأ بتطور ما يصيب أحد الأنظمة المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم ينتقل الى بقية النظم عبر جدلية مستمرة تكون محملة بمدخلات جديدة، وعلى النظام السياسي أن يستجيب لها عبر أفعال تكون عاملا معززا لحدوث المزيد من التطورات.

وهكذا وتبعا لرؤى محددة تستمر تداعيات الأحداث كضغوط داعية لتشكيل فروض تحول متزامن تبعا لدرجة التفاعلات الحاصلة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى وشدتها. فالجزائر تاريخيا وتحت حكم حزب جبهة التحرير الوطني شهدت اضطرابات عنيفة أعوام 1970،و1980، و1986 .إلا أن الجديد تمثل في اضطرابات1988،يكمن في أنها الأكثر عنفا منذ الاستقلال ولم تقتصر على العاصمة، مثلما لم تقتصر على فئة واحدة، الأمر الذي يفسر في إسراع بن جديد إلى إعلان إصلاحاته لمعالجة الاختلالات الحاصلة في العلاقة بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى[1].واحتواء ذلك التناقض الحاصل والمؤطر بتنظيمات سياسية فاعلة، مثلما بدا معنيا باحتواء تأثير القوى الإقليمية التي جاءت فروضها لتعطيل إمكانية إنتاج قيم ايجابية جديدة أو إعادة إنتاج قيمه القديمة التي نالها التفكك والتحلل، إلا بمطاوعته أو التكيف القسري معه[2].

---

[1] عز الدين شكري، **الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب**، السياسية الدولية ، السنة 25، العدد 98(أكتوبر1989)، ص ص.153،154.

[2] منعم العمار، **الازمة الجزائرية :الخلفيات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، الطبعة الثانية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999) ،ص.45.

المبحث الأول: طريقة التعددية الحزبية في الجزائر بعد 1989

أولا: المتغيرات المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر

أصبح من غير الممكن عزل أية حركة سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، كونها عوامل التحول إلى التعددية في الجزائر، حيث العديد من المتغيرات الدافعة إلى إقرارها على صعد مختلفة، داخليا وإقليميا ودوليا.

وقبل الولوج في تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية، فإنه من المهم فهم طبيعة النظام السياسي الحاكم منذ1962، حيث الاستقلال، إلى أحداث عام 1988،و التي عجلت عملية التحول وأعطتها زخما، وبذلك يعتبر النظام السلطوي لأقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال[1].و قد اعتمد هذا النظام على ركيزتين أساسيتين هما:

أ-شخصية السلطة:

عرف العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة(كاريزمية)، حيث تسمح الظروف بانفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي. والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات، خصوصا في عهد بن بلة الذي جمع بين يديه مناصب عديدة، رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم(جبهة التحرير الوطني) فضلا عن وزارة الداخلية والمالية والإعلام. واستمر هذا الدور في عهد

[1] حسان العاني، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية عن النظام السلطوي** ،(بغداد : مطبعة التعليم العالي،1988)، ص ص.38-39.

الرئيسين بومدين و بن جديد. وهنا تكون العلاقة بين الرئيس والشعب من أقوى وسائل الاتصال والتوجه الجماهيري من ناحية، وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى[1].

ب-الحزب الواحد:

هو المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني[2] المؤسسة الرسمية الأولى، فهي تتصدر بقية المؤسسات، لا بل هي الدولة بعينها، فهي التعبير المادي للدولة، إلا أن دور الجبهة ظل محدودا بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية. وهو ما اتسق تماما مع أهداف الثورة الجزائرية ونمط التنمية المعتمد، والذي خصص 40 بالمئة من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد الجزائري على المدى البعيد بسبب تأثرها بانخفاض سعر النفط وبتفاقم المشاكل الاقتصادية، لتعجز بالأخير الخطط الاقتصادية عن تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني[3].

ولم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام1988 إلا محصلة وتعبيرا عن أزمات عانى تبعاتها النظام السياسي، وهي الأزمات التي تبلورت منذ فترة ليست قصيرة في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على النظام السياسي مواجهتها عبر عمليات التكيف المتعددة، واستيعابها من خلال تعديل بناءه ومؤسساته أو زيادة تأثيره في حصر المتغيرات المجتمعية والتي تعج بها بيئة النظام ذاته.

---

[1] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي :أسسه وأبعاده** (بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة،1986)، ص ص.314-315.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، قرارات مؤتمرها الأول**، 1976(الجزائر: جبهة التحرير الوطني،1976)

[3] John Ruedy, Modern Algeria : **The Origins and Development of Nation** (Bloomington : Indiana University Prees, 1992).

لكن الأحداث بضخامتها وتواليها أثبتت عجز النظام عن القيام بمثل هذه العمليات، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لسفور هذه الأزمات بتجلياتها المؤثرة. ويمكننا رصد عدد من هذه الأزمات[1]:

1-أزمة التوزيع:

وقد تمثلت بوادرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية في التوزيع وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تفرض العدالة، وإذا كان بعضهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط، فان بعضهم الأخر يردها إلى سوء الإدارة والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية طوال الفترة المنصرمة[2].

2-أزمة المشاركة:

وتمثلت بعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت بعدم رغبة النخبات الحاكمة في إشراك هذه القوى. فالبيئة السياسية في الجزائر اتسمت منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات الحياة السياسية في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرت على الوسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد. وبذلك لم يعد النظام السياسي الجزائري، طول تلك الفترة، بقادر على استيعاب

[1] **مجلة المنار**(باريس)، العدد47 (أكتوبر1988)، ص.18 وما بعدها.

[2] هدى ميتكيس، **توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، المستقبل العربي**، السنة16، العدد172 (جوان1993)، ص ص.27-28.

القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدها عام1988 لغياب التراث والتقاليد السياسية المعينة في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة[1].

2-أزمة الهوية:

تبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وأخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية القومية. وقد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، في حين ارتبط بعضهم الأخر بالهوية الإفريقية البربرية. وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية النخبات والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية[2].

3-أزمة الشرعية:

ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة لجبهة التحرير التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. وظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة، مثلما سببت تداخلا، عملا ورؤى، بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج. وبقدر ما

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1987)،ص ص.103-108.

[2] أحمد مصطفى العملة، **السياسة الدولية: أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي**، السنة27، (العدد106، أكتوبر1991)، ص.115 وما بعدها.

أفاد ذلك الجزائر، حيث تأطير شرعية الدولة، بقدر ما سبب لها من أزمة ظهرت بوادرها حال تراجع نفوذ الجبهة والدولة بعد الانفصام الذي ألحق بفعلها وما ناله من تناقض داخلي أجهز على فعاليته، لتتراكم بوادر تلك الأزمة، حتى فقد النظام شرعيته تجاه الجماهير، الأمر الذي جعل الطريق سالكا أمام بروز الجيش كقوة صاعدة[1].

المتغيرات الداخلية

على الرغم من إدراك الجميع أن الخروج بنتائج جازمة وقطعية بشأن تجربة التعددية في الجزائر أمر غير وارد، أو غير ممكن، وفقا لآليات العلاج القائمة، وعلى الرغم من تعدد الرؤى المفسرة حقيقة التحول كظاهرة مجتمعية، إلا أن السياق التاريخي يؤكد وجود تنوع في الطبيعة الجزائرية تداخلت ضمنه نتائج الغزو الاستعماري لتضفي عليه حالة من التعدد، وكأنها حالة طبيعة في تركيبة المجتمع الجزائري الذي ظل يناضل حتى الآن من أجل إثبات هويته وتأكيد وحدته الوطنية.

على الرغم من تتويج إكمال عناصر الدولة الجزائرية بالاستقلال، إلا أن المخاض الذي مرت به الدولة الجزائرية بعد الاستقلال حمل إلينا اضطرابا في الرؤى لحقيقية العمل المطلوب. فاتجاه يرى ضرورة ترجيح استمرار الثورة على بناء الدولة، آخر يذهب إلى ضرورة نفخ روح جديدة في دور الدولة. ولكن كلا الاتجاهين أكدا ضرورة تجنيد الشعب وتوعيته لتلافي ذلك القصور الذي جاء به الواقع الجزائري، حيث الافتقار إلى التراث السياسي لبناء الدولة ولتدمج مهمة نجاح الثورة عبر إزالة آثار السيطرة الاستعمارية ببناء المؤسسات الوطنية المرتبطة بالدولة ذاتها. إلا أن تلك المهمة لم تلاق أية درجة من النجاح في تحويل المؤسسات الثورية إلى مؤسسات

[1] **المرجع السابق**، ص.115-116.

دستورية[1]. وإزاء ذلك سرعان ما وجدت الثورة نفسها أمام نقيض يخرج من جوفها، تمثل خروجه من:

1- صفوف النخبات القديمة المزاحمة للسلطة أو من فروعها وامتداداتها والتي لم تنل نصيبا منها. ويكمن سبب ذلك في التحلل الذي أصاب التماسك الذي تميزت به النخبات القيادية في الحزب الحاكم(جبهة التحرير الوطني) والذي بدأ معه النظام السياسي يدفع ثمن أخطائه. فالمنافسون لحزب جبهة التحرير كانوا يوما أعضاء فيه. ونتيجة للصراعات داخل الحزب أصبح عدد الحزبيين خارجه أكثر منهم داخله، إضافة إلى تعرض الحزب إلى آثار الشيخوخة وعدم تجديده بالعناصر الشابة[2]، ذلك لضعف تأثيره في الجماهير والتقاطع الحاصل بين أفكار قياداته وقواعده، بل وبين تطلعات الجماهير الشابة في المجتمع الجزائري التي راحت تبحث عن الخلاص من الأزمات خارج حزب جبهة التحرير.

2- صفوف النخبات الجديدة التي أفرزها عمليات التطور المتلاحقة، تلك النخبات، ولا سيما الدينية منها التي ترفع شعار الإسلام هو الحل، تطالب بالانتقال بالنضال الوطني من مجرد العمل السياسي السلمي المدني إلى حيث المواجهة والصدام والكفاح المسلح، وربما العنيف،لاعتقادها بأنه الأسلوب الوحيد لتدعيم مكانتها وشرعيتها، والتي تتمكن من خلالها مزاحمة النخبات الحاكمة التي لم تجد بدا لمواجهة مطالب تلك النخبات إلا الإمعان في القمع الذي لم تعد الشعارات الوطنية تبرره.

---

[1] محمد عابد الجابري، **المستقبل العربي: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، السنة15 (جانفي1993)، ص.4.

[2] شفيق السامرائي، **مجلة المنار :الأحزاب السياسية في العالم العربي**،(باريس:العدد67 (1990))، ص.89.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمواقف المؤثرة التي أبدتها تلك النخبات، إلا أن المطالب الشعبية لا تزال قائمة، وتنتظر المزيد من الدفع لتسهيل عملية التحول إلى التعددية. وسبب ذلك لا يعود إلى ما يمارسه النظام الحاكم من تعنت، بل لأن تلك النخبات نفسها ظلت حبيسة النظرة الدستورية التي أسسها النظام ذاته، فضلا عن تصورها طرقا وآليات لممارسة السلطة ديمقراطيا، الأمر الذي فسح المجال للنظام الحاكم بفرص إصلاحاته التي لم تكن لتهدف إلا لتأصيل دور جبهة التحرير الوطني وإعادتها إلى الصيغة الأولى المتبناة، إبان الكفاح المسلح(1954-1962).

إذا كان المتغير التاريخي قد حمل بعض فروض التفسير للعوامل الدافعة، فإن فشل الدولة في مشروعها التحديثي قد حمل حزمة أخرى من العوامل المفسرة[1]، فقد أدى ذلك الفشل إلى سلسلة من التطورات الاجتماعية التي كانت لها نتائج عكسية تماما أثرت بصورة بالغة في التوازنات التقليدية التي تسود المجتمع الجزائري، وبذلك بروز طبقتين متناقضتين: إحداهما غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الحزب والجيش والمؤسسات، وأخرى فقيرة، حيث فئة العاطلين عن العمل والنازحين من الريف والمناطق المحرومة على أطراف المدن. والثانية تزايد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقة لدى الجماهير في قدرة النظام على تجاوز أية أزمة أو تلبية طموحاتها لتعبر تلك الجماهير عن يأسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات طوال عقد الثمانينات كان آخرها عام1988. وقد كان لذلك التزايد في المشاعر دور كبير في تهيئة الجماهير لتقبل الدعوة الأصولية الإسلامية كجزء من تلهفها إلى

[1] ألان توربن، ترجمة منى أبو سنه، **الحداثة والخصوصية الثقافية**، مجلة المنار(باريس)، العدد59 (1989)، ص125 وما بعدها.

المشروع البديل للعدالة والطهارة والمساواة الاجتماعية[1].وقد تدخلت عدة عوامل في تثبيت مصداقية ذلك التوجه، فضلا عن العامل الاقتصادي، فيها:

أ-حاجة المجتمع الجزائري الذي يتمتع بحيوية هائلة إلى تأطير فعله السياسي داخل حركة سياسية يمكنها تلبية طموحاته والتعبير بصدق عن واقعه، ولا سيما بعد الجمود الذي أصاب مؤسسات النظام. فعلى الرغم من التطورات التي طرأت على المجتمع الجزائري عبر أكثر من25 عاما من الاستقلال، إلا أن النظام السياسي ظل بلا تطور، فجبهة التحرير الوطني استمرت تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على النقابات والاتحادات المهنية، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبي، وكذلك على المحليات، بل المؤسسات الاقتصادية، وظلت النخبة الحاكمة بلا تغير يعكس الوزن النسبي لشرائح المجتمع. كما بقيت الوسائل التي اعتمدها النظام في مواجهة هذه الأحداث كما هي. لذا لم تخطئ تلك المجموعة من الأساتذة الجزائريين عندما وصفت الحال في بيان لصورته بأنه يمثل بالأساس أزمة في المؤسسات السياسية قبل أي شيء، لكنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية وعن وضع عام[2]، الأمر الذي جعل الجميع يقتنع، بما في ذلك النظام السياسي بأن(تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر). كما أن جمود حزب جبهة التحرير وعدم تحوله إلى حزب طليعي ولد تعددية أو سمح بوجودها في التركيبة الاجتماعية للشعب الجزائري.

ب- لعب تشتت المجتمع الجزائري بين هويات عدة دورا كبيرا في انتشار الحركات الإسلامية على اعتبار أن الإسلام، كعقيدة سماوية راسخة في الوجدان الجزائري، يمكنه

---

[1] وحيد عبد المجيد، **عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة المنار(باريس)، العدد53 (1989)، ص.29 وما بعدها.

[2] **جريدة الشعب** (الجزائر) ، 1988/12/27.

حسم مثل هذا التشتت. بيد أن مثل هذا التشتت تعمق بصيغة الانقسام بين الهويتين أو اتجاهين، اتجاه عروبي يدعو إلى الهوية الإسلامية، واتجاه متفرنس بربري يدعو الى أفريكانية الجزائر، والذي يمثل الآن قوة لا بأس بها(35 بالمئة من إجمالي السكان) ويحمل توجسا كبيرا من جراء تصاعد قوة الاتجاه العروبي الإسلامي تبعا لما يلحق به من أضرار مادية ومعنوية ضخمة.

بالمقابل، عجز النظام السياسي وقنواته عن الاستقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها والتعبير عنها. وهكذا تولدت مع التناقض آنفا أزمة سباق بين النظام وبين قدرته على احتواء التطورات والتغيرات الاجتماعية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي، سواء كانت سلفية دينية أو اتخذت من الخصوصية الثقافية للبربر ملجأ من هذا النظام الذي بدأ الجميع يشعر بالاغتراب عنه.

ج- تحفز الطبقة الوسطى التي لم تجد أية فرصة حقيقية في الصعود السياسي والإداري في ظل نظام التعبئة السياسية الذي قاده حزب جبهة التحرير الجزائري مستندا إلى معايير الولاء السياسي والأمني لا على معايير الكفاءة أو الموهبة.

د- غياب القيادات ذات الوزن التاريخي الكارزمي[1].

ه- غلبة السمات الشبابية على الطبيعة التكوين ((ألجيلي))الجزائري من حيث مستويات السن وشرائحه، إذ تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن35عاما 70 بالمئة من السكان، والذين تقل أعمارهم عن14 عاما 44 بالمئة من السكان، وهي فئات لم تعش مرحلة حرب التحرير الوطني. وهذه التركيبة العمرية هي التي تعاملت في الجزائر مع

[1] صالح فيلالي، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، نفس المرجع السابق، ص. 51.

البيروقراطية وقمع أجهزة الأمن السياسي واستشراء الفساد الإداري وهول أزمة الهوية.

يضاف إلى ذلك ، وكمتغير داخلي أن الجزائر وقبل التحول الى التعددية الحزبية في جوان 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية. فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة التكنوقراط. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع. ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا، حيث سعى إلى إعلان قانون رقم 5 لعام 1987 الذي أفسح في المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عدل بمرسوم66 في فيفري 1988 ونص على دراسة طلب الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع مع السماح للسلطة في إبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من الإجراءات المتأخرة، لم يكن هناك تطور ملموس على صعيد الخطاب الرسمي الذي ألقاه بن جديد، والذي رد فيه أحداث أكتوبر إلى نشاطات أوساط محدودة يسهل حصرها، تحن إلى الماضي وهمها ربط التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلاد بالتيارات الأجنبية المختلفة، شباب غير مسؤول هو أداة ساذجة في أيدي عناصر تحضيرية معادية لعملية الإصلاح. كما حدد بن جديد مفهومه للحوار بألا يكون حاويا آراء تكون خارج المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق الوطني الذي صادق عليه الجزائريون بأغلبية ساحقة.

وعلى الرغم من أهمية العوامل السابقة، كمتغيرات دافعة، في تشخيص أزمة النظام في الجزائر، إلا أنه لا يمكن إغفال المعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية في الجزائر[1]. ولا نبالغ في القول إن العامل الاقتصادي مثل البيئة الأساسية لنمو الأزمة. فالجزائر التي عاشت حتى عام 1989 في إطار نظام الحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني الجزائري)، وما ارتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أية قوة سياسية جديدة طالما بقي الريع النفطي قادرا على تسيير العملية الاقتصادية وسد الثغرات في الإدارة والاقتصاد. ولكن الوضع تغير مع تطور الأزمة، وإن كانت ملامح التغير سابقة عليها. وهنا اختلف الجميع في رد مسببات ذلك التغيير وتأثيراته في تعظيم الأزمة. فبعضهم يصر على ردها الى قدم الاحتلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الجزائري[2].

وبالرغم من كل عمليات التصنيع التي تمت بقيت أغلب المشاريع الاقتصادية مفتقرة إلى الأسس الصحيحة في التكوين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كفاءة تلك القطاعات وإلحاق خسائر كبيرة بها ضاعف منها سوء الإدارة في العديد من وحدات القطاع العام شبه المسيطر عليه من قبل الدولة والتي اتبعت منذ استقلالها منهج رأسمالية الدولة ضمن توجهها الاشتراكي، حيث السيطرة على القطاع الصناعي وتحديثه وعلى التجارة الخارجية. لكن مع انخفاض ما تملكته من عملات أجنبية بشكل حاد بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، واجهت الدولة صعابا عديدة عجزت الجزائر عن لّم آثارها المجتمعية، حيث عمدت إلى تخفيض عملتها الوطنية إلى

[1]Claus Leggewie**, Le Socialisme en Algérie : Difficultés et perspective d'un socialisme périphérique**, Léviathan septembre 1981), pp.211-241.

[2]ثناء فؤاد عبد الله، **السياسة الدولية: أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر**، السنة25 ،العدد95 (جانفي1989)، ص.87.

النصف(40,17 بالمئة) ووقف استيراد السلع الكمالية لتوفير المزيد من العملة الأجنبية التي هي في أشد الحاجة إليها، كجزء من القيود في إطار التجارة الخارجية التي أعلنتها الحكومة الجزائرية في أكثر من مناسبة لاحتواء خطر الانهيار الاقتصادي. كما اتجهت الى الاقتراض ولا سيما من صندوق النقد الدولي الذي ترافق مع فرض شروط مقلقة ومجحفة، حيث هناك ضرورة لإجراء إصلاحات عميقة لتحرير اقتصادها، لا بل اتجهت إلى بيع امتيازات استخراج النفط من بعض حقوله في الشمال لصالح بعض الشركات الأجنبية. كما سعت لدى الصندوق لإعادة جدولة ديونها للحصول على المزيد من القروض.

بينما رد بعضهم الأمر ومسببات ذلك إلى عوامل مختلفة منها:

أ-عدم استطاعة التنمية التخلص النسبي من التبعية التي توضحت في اعتبارين: الأول التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى المديونية، والثاني نتيجة الاعتماد على الدول المتقدمة تقنيا في قطاعات الصناعات الثقيلة التي تجعل الرأسمالية العالمية مسيطرة على توريد قطع الغيار والخبرات للصيانة، وما إلى ذلك، بحيث تصبح الصناعات الكبرى موضعا للالتقاء مع الرأسمالية العالمية أكثر منها محورا للبناء الاشتراكي.

ب-إستراتيجية التصنيع الثقيل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكبر حجم القطاع العام التي أدت إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز واسع لفئات التكنوقراط والإداريين لتكون طبقة برجوازية جديدة تمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الاجتماعي، في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل من العمال اليوميين الذين يتكدسون على الهوامش المدن في انتظار فرصة لتحسين أوضاعهم، مكونين بذلك تربة خصبة لعدم الاستقرار السياسي عند وجود الفرصة المناسبة.

ج-تزايد معدلات النمو السكاني لدرجة عجزت الدولة معها عن تغطية احتياجات تلك الإعداد المتزايدة. فقد بلغت معدلات ذلك النمو نحو3,2 بالمئة مترافقة مع هجرة سكان الريف والمناطق الداخلية إلى المدن الساحلية حيث تتركز فرص العمل. وقد أدى ذلك إلى تدني قدرة القطاع الزراعي، وقصور برامج تطوير الخدمات بصورة حادة الى درجة أن أحياء بكاملها في الجزائر العاصمة تشكو من انقطاع المياه لأسابيع طويلة، وصاحب ذلك تدهور في مستوى المعيشة وانتشار البطالة، ولا سيما بين المجموعات الشبابية التي وصلت نسبتها الى25 بالمئة، وتتضح خطورة هذا الواقع إذا ما تبين لنا اقتراب نسبة من هم دون الثلاثين من العمر في الجزائر من نحو75 بالمئة. وهذا يعني تطابق أزمة البطالة مع هذه العناصر الشبابية التي تمثل أكبر القوى حيوية في المجتمع الجزائري.

د-انخفاض سعر النفط، الأمر الذي سبب عجزا لدى الدولة في استيراد السلع الأساسية من الخارج، ولا سيما بعد أن انخفض الدخل القومي من52 مليار دولار عام1987 إلى 30 مليار دولار عام 1992، كما انخفض متوسط الدخل الفردي من 2500 دولار إلى 1500 دولار، الأمر الذي يعني معه أن الأزمة قد انتقلت إلى المواطن العادي مباشرة وبدأ يحس بتدني مستويان المعيشة مقارنة بجيرانه.

ه-تزايد حجم الديون الخارجية التي بلغت نحو26,8 مليار دولار،71,60 بالمئة منها مستحقة للبنوك التجارية.

و-استشراء ملامح الفساد الإداري في الجهاز الحكومي. ففي هذا الإطار، برزت أعمال فساد قادها التكنوقراط بصيغة عمولات ونهب للمال العام، والتي بلغت بحسب مصادر موثوق بها نحو26 مليار.

ز -ثقل إجراءات التقشف ورفع الأسعار ودعوة النقابات الى تأييدها. فقبل يوم واحد من انفجار أكتوبر1988 دعا بن جديد إلى تأييد إجراءاته والقبول بها.

المتغيرات الخارجية

من جانب آخر، لعبت المتغيرات الخارجية دورا فعالا، لا بل مؤثرا في صياغة فعل التحول الجزائري. فقد تزامنت الإحداث الابتدائية لعملية التحول مع شهده النظام السياسي الدولي المعاصر من تطورات سريعة لاحت بفعالياتها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترك آثار عميقة في مجمل التفاعلات السياسية الدولية المعاصرة، والتي شكلت بدورها ضغوطا كبيرة على صناع القرار في دول العالم الثالث ولاسيما الراديكالية منها. وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر، تبعا لعوامل عديدة، بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها. وبتتبع بسيط لتوالي الأحداث التي شهدتها منذ أكتوبر1988 تبين تأثرها الواضح برياح التغيير الدولية والتي جاءت بنسقين متناقضين[1]:أعباء الهوية الأصلية والتعبير عنها سياسيا والانجذاب نحو القيم المنفعية والاقتصادية الغربية.

وهكذا وبناء على ما يتميز به العالم المعاصر من تداخل متشابك وتغير سريع، لم تعد الجزائر بمنأى عن المتغيرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات التي ستأتي بها الحركة الدولية الدائمة. ومن هنا فإن النموذج الجزائري في التحولات التعددية يعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية، حيث ترتبط عالمية هذا المفهوم[2]، كما هو معروف بممارسات الديمقراطيات الليبرالية،

---

[1] ناصف يوسف حتي، **المستقبل العربي: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي**، السنة15، العدد165 (نوفمبر1992)، ص.44.

[2] ميتكس، **توازنات القوى في الجزائر : إشكاليات الصراع على السلطة في اطار تعددي**، ص.25.

وما تفرضه من تعددية حزبية كأحد أبعادها. وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى نوعين من المتغيرات:

1-المتغيرات الإقليمية

هي تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وربما بعض الدول الإسلامية.وقد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم دورها وارتباطاتها المتعددة والمتميزة. فقد شهد النظام العربي، ومنذ فترة ليست بقصيرة تقلص دور الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة التي بدا نفوذها يتصاعد يؤثر في مجمل تفاعلات النظام[1]. كما كان للموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة المغرب العربي سببا في زيادة تأثرها بالتطورات التي شهدتها تلك المنطقة، والتي جاءت ضخامتها بحاجة ملحة لتوفير وفاق جزائري-مغاربي في جميع المجالات، وذلك لا يتم من دون إصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع. ومن هنا يرى بعضهم أن اتحاد المغرب العربي لم يكن ليتم لولا التماثل الذي شهدته أقطاره بخصوص الفعل الداخلي والذي أقر التوجه نحو التعددية.

من جانب آخر ، تأثرت الجزائر، وتبعا لارتباطها المتميزة، بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، ولاسيما تلك التي سبقتها في تبني الانفتاح باتجاه إفساح المجال للقوى الإسلامية[2]. فبالنسبة إلى إيران حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقة مع التيارات والتنظيمات الإسلامية، وخصوصا مع جبهة الإنقاذ الإسلامية. وقد تنبهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك، وإن جاء متأخرا، فوجهت تحذيرا إلى الحكومة الإيرانية، ثم اضطرت في ما بعد إلى تمجيد العلاقات الدبلوماسية،

[1] عامر السعيدي، **قضايا دولية: ماذا يدور في الجزائر الآن؟** ، العدد223 (1994)، ص.10.

[2] Robin Wright, Islam, **Democracy and the West, Foreign Affairs**, vol.71, no. 3(Summer 1992), pp.131-145.

ثم قطعها بشكل تام بعد أن تبين تطور إيران في تجاوزاتها من خلال الانتخابات التي أجريت في الجزائر عام1991 والتي رغبت من ورائها في خلق نموذج مشابه لنموذجها المعروف في الجزائر.

من جانب آخر تشير الأنباء إلى تدخل باكستاني لمد يد العون للاتجاهات الإسلامية. وكذلك إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة الممولة من قبل جهات عربية، الأمر الذي دعا الحكومة الجزائرية إلى توجيه التحذير الشديد إلى تلك الدول.

2- المتغيرات الدولية

لا غرابة في أن تفرض التغيرات الدولية تأثيراتها في الجزائر، حيث مرغوبية التحول الى التعددية الحزبية، التي أثرت بدورها في موقف الدول الفاعلة في النظام الدولي عناصر خطرة لمصالحها يتوجب تقويضها.

ويتصل ذلك التأثير في العموم، مع مسعى الغرب الذي دأب منذ فترة ليست بقصيرة الى إضعاف النظام العربي وأقطاره وتعجيزه عن طريق أية أزمة يمر بها، خصوصا تلك التي تتعلق بفكرتي العروبة والإسلام، حيث يفرض على العرب ألا يؤمنوا أو يتصرفوا كأمة أو ككتلة أو كجماعة، كما عليهم أن ينجذبوا صوب القيم الغربية التي تعني لهم مقدما تحطيم نظامهم القومي.

ومع تطور ظاهرة الإحياء الإسلامي في الأقطار العربية[1]، اتخذ الغرب وبصورة مباشرة، موقفه المعروف والمناقض لتلك الظاهرة. فكانت بالمرصاد مجموعة من المؤسسات وأقلام همها تشويه الإسلام كعقيدة وكفكر وكنظام كدين، واعتبروا ذلك خطرا يهدد مصالحهم، وربما ثقافتهم. وقد بانت آثار ذلك المسعى بتحد في المجتمع

[1] **السياسة الدولية، ظاهرة الإحياء الإسلامي**(تقرير عن ندوة حركة الإحياء الإسلامي ومظاهرها المعاصرة)، السنة16، العدد61 ،(جويلية1980)، ص163.

العربي المهيأ أساسا لتبقى أية فكرة للاستدلال السياسي. وهنا كرست أمريكا جهدها المساند للحكومة الجزائرية التي شرعت بعدم الاعتراف بنتائج فوز جبهة الإنقاذ[1].

أما بخصوص فرنسا، فقد حاولت جهد الإمكان إبقاء الجزائر في وضع غير مستقر كي تبقى بحاجة إلى المساعدة الفرنسية وتجبرها على إدامة علاقتها معها، الأمر الذي يتيح لفرنسا نوعا من السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر ولا سيما أن فرنسا لم ولن تنسى هزيمتها التاريخية في الجزائر التي كانت تعتبرها جزءا من التراب الفرنسي. لذلك حاولت فرنسا استغلال ظاهرة التعددية في الجزائر لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت واجهة إحياء الثقافة البربرية أو تجسيد الشخصية البربرية أو غير ذلك من المسميات التي تهدف في المحصلة إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيدا لجعل تدخلها أمرا مقبولا من بعض الفئات الجزائرية. ولم يقتصر الاهتمام الفرنسي على المتغير التاريخي، بل ارتبط أساسا بوضعها الداخلي، حيث بوادر الإقحام القومي المتطرف، كذلك همها في ضبط اتجاهات الرأي لدى الجاليات العربية والإسلامية القاطنة فيها.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعددية الحزبية

دراسة لقانون الأحزاب السياسية في الجزائر:

بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989، والذي نص في مادته 40 حق أنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبعد تأكيد ذلك في دستور 1996 ،وفي مادته 42 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به

[1]أضافت الولايات المتحدة الأمريكية ثقلا كبيرا للحكومة الجزائرية، فطالبتها ومع إصرارها بعدم الاعتراف بفوز الإنقاذ، باتخاذ الإجراءات لتوسع حوارها السياسي مع الإنقاذ وغيرها من الجماعات الإسلامية ، وكان كل هذا بتصريح من وزير الخارجية الأمريكي(روبرت بلليترو بتارخ1994/8/4).

ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ، صدر الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال 1417ه الموافق ل 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي تضمن 03 أبواب(أحكام عامة، الأحكام المتعلقة بالتأسيس والعمل، والأحكام المالية)بمجموع 46 مادة[1].مما أوضح العلاقة الموجودة بين الجانب النظري التي تمت الإشارة إليه آنفا ومحتوى القانون، وعليه هل أستطاع هذا القانون أن يغطي كل أو بعض الجوانب النظرية على الأقل؟

قبل البداية تجدر الإشارة إلى أنه وبمجرد الإعلان عن التعددية الحزبية من خلال دستور 1989، سارعت الأحزاب والجمعيات لتنظيم نفسها وبالتالي إنشاء العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي، حيث تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 05جويلية1989 ،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ورد في المادة 3 من الأمر رقم 97-09 و بالضبط في فقرتها الأولى ما يلي: "عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاث و هي الإسلام، العروبة، والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية".

فهذا النص يعكس بوضوح أزمة الهوية التي عرفتها الجزائر و التي بنيت منذ استقلالها على فراغ إيديولوجي، وقد حذر ميثاق طرابلس من خطر بناء الدولة على هذا الفراغ معتبرا المعركة الإيديولوجية لا تقل صعوبة عن الاستعمار نفسه، لان الفراغ الإيديولوجي من شانه جعل منافذ للاستعمار تمكنه من التوغل في البلاد بطريقة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**، دستور 1997، العدد12، (06 مارس 1997)، ص.30.

فكرية ثقافية و اقتصادية لا تقل عن الاستعمار الفرنسي[1]. من الناحية العملية ترتب عن إعادة صياغة المادة الثالثة بهذا المضمون الجديد مطالبة الأحزاب القائمة بجعل تسميتها و أسسها و أهدافها مطابقة للمادتين (3) و (5) من هذا القانون، وكذا أي عنصر أخر من عناصر قانونها الأساسي أو نشاطاتها الناتجة عن تطبيق هذه الأحكام ... المادة (42) من نفس القانون.

وإذا كانت الأحزاب الإسلامية هي المعنى الأول بالمطابقة الاسمية، وهو ما تحقق فعلا على مستوى اكبر حزبين إسلاميين ينشطان في الساحة السياسية فأصبحت "حركة المجتمع الإسلامي" "حركة مجتمع السلم" و حركة النهضة الإسلامية" "حركة النهضة" فقط، فان الأحزاب الصغيرة أثبتت عجزها عن المطابقة و حلت تلقائيا، إذ كان تاريخ 06 من مارس 1988 هو أخر اجل لتكيف الأحزاب مع القانون العضوي للأحزاب السياسية،وبذلك فهو مقسم إلى 5 أبواب (الأحكام العامة، الأحكام المتعلقة بالتأسيس، الأحكام المالية، الأحكام الجزائية، وأحكام ختامية)بمجموع 44 مادة[2]، ولكن وبعد مرور بضع سنوات من العمل والنشاط الحزبي، تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون الصادر في 06 مارس 1997 ،حيث أضيفت شروطا قانونية، أو قيودا أخرى، فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت من خلاله الأحزاب المعتمدة بجعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من

[1] عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986) ص. 123.

ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**(القاهرة: دار الكتاب [2] الحديث، 2010)ص.111

الأحزاب من الترشح للانتخابات لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 09 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات. فما هي مضامين القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ؟

تطرق القانون في مضمونه إلى العديد من النقاط والمواضيع التي تهم الحزب السياسي سواء كان ذلك من خلال الهدف الذي يسعى إليه، أو من خلال الشروط والقيود المفروضة عليه، مرورا بمرحلة تأسيس الحزب وعقد المؤتمر وانتهاء بالجوانب المالية والجزائية[1]:

هدف الحزب:

يهدف الحزب السياسي حسب القانون الى المشاركة في الحياة السياسية ولكن بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا.

الأكيد أن هدف كل حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها وذلك بالطرق السلمية المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية المشاركاتية، وبطبيعة الحال لا يمكن إطلاق تسمية الحزب إن لم يكن برنامج سياسي يوضح فيه خطوطه العريضة وسياسته العامة، وهذه الأخيرة هي الكفيلة باستقطاب الجماهير حول هذا البرنامج لتدعيمه في المواعيد والاستحقاقات الانتخابية، لكن القانون سطر العديد من الشروط، قيد بها عمل ونشاط الحزب حتى لا تصبح هذه الأحزاب أداة تخريبية للمجتمع[2].

---

[1] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، ص ص.135-136.

[2] ن**فس المرجع**، ص.136.

شروط ممارسة النشاط الحزبي:

خصت المادة الثالثة من القانون السالف الذكر على أن الحزب وهو يمارس نشاطه يجب عليه أن يمثل للشروط التالية[1]:

-عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية.

هذا الشرط ألغيت بموجبه مجموعة من الأحزاب التي أنشأت وتكونت بواحدة من هذه الأبعاد المذكورة.

- احترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954.

- نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتغيير و/ أو العمل السياسي أو الصول إلى السلطة / أو البقاء فيها والتنديد به .

ان التركيز على هذه النقطة مرده التجربة المريرة التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات، وحتى لا تتحول الأحزاب السياسية من أداة للديمقراطية والحرية والبناء الى معول للهدم والتخريب.

- احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وتوطيد الوحدة والحفاظ على السيادة الوطنية والحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد.
- التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية.
- تبني التعددية السياسية.
- احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس الرجع السابق**، ص30.

تمت الإشارة والتركيز على هذه النقاط خوفا من أن يأتي يوم ويعتلي حزب ما السلطة ويلغي التعددية ونظام الدولة الجمهوري والاختيار الحر للشعب بل يسن لنفسه ما يراه مناسبا لعقيدته وميولاته وبالتالي يمكن أن يضع مصير البلاد في خطر.

-نصت المادة الرابعة على أنه يجب على الحزب أن يستعمل اللغة الوطنية والرسمية في ممارسة نشاطه الرسمي.

دون التناسي، يجب التذكير هنا بوجود قانون خاص بتعميم استعمال اللغة العربية وهو القانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، وبذلك يكون هنالك إجبار للأحزاب السياسية أن تستعمل اللغة العربية والرسمية في ممارساته الرسمية[1].

-ويحظر على الحزب أن يؤسس على أساس طائفي أو جهوي أو إقطاعي أو على المحسوبية، أو الممارسات المخالفة للخلق الإسلامي والهوية الوطنية وقيم ثورة نوفمبر1954 والمخلة برموز الجمهورية، كما يمنع الحزب أن يبني تأسيسه أو عمله ونشاطه على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي، محترما بذلك احتراما صارما لنص الدستور وقوانين الجمهورية محافظا بذلك على الأمن والنظام العام ممتنعا عن تنظيم أو تشكيل ميليشيا تابعة لحزبه، وإقامة علاقات أو روابط مع الأجانب مخالفة للقوانين المعمول بها، والمساس بالدولة ورموزها ومؤسساتها الاقتصادية والدبلوماسية.

لا شك أن الأخطار التي تعرضت إليها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ومحاولة طمس الشخصية الجزائرية وجعل اللغة العربية لغة ثانوية ومحاولات التفرقة و الانقسام التي كانت السلطات الاستعمارية تناور قصد تحقيقه لضرب الوحدة الوطنية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس المرجع السابق**، ص.31.

، وكذا التجربة القصيرة التي ميزت العمل السياسي التعددي بعد إقراره...كل هذه الأمور جعلت من هذا القانون التشديد على هذه العناصر قصد الحفاظ على وحدة وتماسك الوطن في ترابه وشعبه ولغته ودينه.

الانخراط في الحزب:

بين القانون بصراحة من يحق لهم الانخراط في الأحزاب السياسية ومن لايحق لهم في ذلك، فإذا كان الانخراط في الحقيقة ممكن لكل الجزائريين والجزائريات الذين بلغوا سن الرشد، فإنه بالمقابل لا يجوز لفئة من هؤلاء الجزائريين أثناء ممارستهم لنشاطهم وهم:

القضاة وأفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن، كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري وأعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية الامتناع عن الانتماء لأي حزب طيلة مدة العهدة والأكثر من هذا يجب عليهم التعهد بذلك كتابيا[1].

مرحلة تأسيس الأحزاب السياسية:

في البداية يجب الإشارة إلى أن عمل ونشاط الأحزاب السياسية وتنظيماتها في الجزائر، يجب أن تقوم على مبادئ الديمقراطية في كل الظروف وفي جميع الحالات، لأن البلد دخلت في مرحلة تطبيق النظام أو النهج الديمقراطي، وحتى لا تكون الأحزاب مخالفة للنظام السياسي القائم في البلاد. ومع هذا فإنه تأسيس الحزب السياسي يمر بالعديد من المراحل تبدأ بمرحلة التحضير للتأسيس، وذلك بالتصريح العلني بحيث يقوم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس المرجع السابق**، ص.31.

الأعضاء المؤسسين بإيداع ملفا لدى الوزير المكلف بالداخلية مقابل وصل، ويجب أن تتوفر في كل عضو مؤسس لحزب سياسي الشروط التالية[1]:

1-التمتع بالجنسية الجزائرية وأن لا يكون حائزا على جنسية أخرى، ويعني هذا أنه يمنع على مزدوجي الجنسية أن يؤسسوا أو يكونوا أعضاء مؤسسين لحزب سياسي.

2-أن يكون عمر العضو المؤسس 25 على الأقل.

3-التمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية ولم يتم الحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

4-أن لا يكون قد سلك سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر1954.

هذه الشروط تجعل من المواطنين الجزائريين(الصالحين) فعلا الذين يتشرفون بتأسيس الأحزاب السياسية، دون مزدوجي الجنسية ولا هؤلاء الذين حملا السلاح ضد الثورة وخانوا قضيتهم (الحركى) ، ولا الأشرار الذين ارتكبوا الجرائم وحتى الجنح المخلة بالشرف.

ملف تأسيس الحزب:

اعترف قانون الأحزاب السياسية (1997) صراحة بالأحزاب السياسية عكس القانون السابق الذي كان مترددا إزاء الظاهرة الحزبية حيث اقر مصطلح "الجمعية السياسية" بدل الحزب السياسي فهناك من فسر ذلك بثلاثة أمور هي :

ا. تضييق مجال و نفوذ التعددية و ينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة و المؤثرة، ففتح الباب على مصراعيه للنشاط الحزبي يؤدي بالضرورة إلى تكاثر الأحزاب من حيث الكم و ضعفها من حيث النوع و بالتالي تفتقد إلى قيمها و فعاليتها في المشاركة و التأثير على النظام.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص.31-32.

ب. استبعاد قيام أحزاب قوية، ما دامت ستبقى في شكل جمعيات سياسية، وخاصة مع وجود العديد من التيارات ذات التوجهات و الإيديولوجيات المختلفة و التي كانت تنشط في الخفاء و تحول هذه الأخيرة إلى أحزاب لها وزن و تأطير يشكل خطرا على السلطة القائمة.

ج. افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة و قادرة على خوض معركة المنافسة السياسية، و لذلك يجب ان تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب، وقد تأكد هذا الاقتران في البيان الرئاسي في 24 من أكتوبر 1989 الذي جاء فيه: "لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمح إلى السلطة و في الحصول على امتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية، لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية"[1].

يحوي ملف تأسيس الحزب السياسي بعض الوثائق الإدارية أيضا، وهي تقريبا تلك المتعارف عليها، ومنها[2]:

1-طالب تأسيس الحزب موقع من طرف ثلاثة أعضاء مؤسسين.

2-تعهد يحرره ويوقعه خمسة وعشرون عضوا مؤسسا على الأقل، يقيمون فعلا في ثلث3/1 عدد ولايات الوطن (عدد ولايات الوطن هو48 ولاية هذا يعني أن عدد الولايات التي يجب أن يكون ثلث الأعضاء يقيمون فيها فعلا هو16 ولاية).

هذا التعهد المحرر والموقع يجب أن يتضمن النقاط التالية:

-احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها.

---

[1] عمر صدوق، **أراء سياسية و قانونية في بغض قضايا الأزمة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995) ص.50 .

[2] **نفس المرجع**، ص.32-33.

-التعهد بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر التصريح في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

-مشروع القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث نسخ .

-مستخرجات من عقود ميلاد الأعضاء المؤسسين.

-مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم 03 للأعضاء المؤسسين.

-شهادة الجنسية الجزائرية للأعضاء المؤسسين.

-شهادات إقامة الأعضاء المؤسسين.

-اسم الحزب وعنوان مقره وكذا عناوين ممثلياته المحلية إن وجدت.

-مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي.

-شهادة تثبت عدم تورط مؤسس الحزب السياسي المولود قبل جويلية1942 في أعمال ضد الثورة.

بعد رقابة المطابقة مع أحكام هذا القانون، يتولى وزير الداخلية بنشر تصريح الحزب، حيث يبين فيه اسم الحزب ومقره والأسماء والألقاب والتواريخ وأماكن الازدياد والعناوين والمهن والوظائف في الحزب للموقعين الخمسة والعشرين على التصريح المقدم من طرفهم والذي يتم نشره في الجريدة الرسمية خلال الستين يوما 60الموالية لتاريخ إيداع الملف.

ويخول نشر وصل التصريح حق ممارسة الأنشطة الحزبية من أجل تمكين الأعضاء المؤسسين من تحضير كافة الشروط لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في مدة أقصاها سنة واحدة.

يتحمل الأعضاء المؤسسين المسؤولية الجماعية طبقا للقواعد المحددة في القانون المدني.

-تقوم وزارة الداخلية خلال تلك السنة بكل دراسة أو بحث أو تحقيق لازم لرقابة صحة مضمون التصريحات وتطلب تقديم أية وثيقة ناقصة وكذلك تعويض أو سحب أي عضو لا تتوفر فيه الشروط القانونية.

في الحقيقة هذه الخطوات والمراحل دقق فيها القانون، وهي بالمقابل إجراءات تنظيمية وقانونية كلاسيكية. ويبقى أمام الحزب في حال الموافقة عليه من طرف وزارة الداخلية، وحتى يجسد وجوده فعلا هو عقد المؤتمر التأسيسي.

مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي للحزب:

هناك العديد من الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤتمر وإلا أصبح لاغيا ولا معنى له، وهذه الشروط هي[1]:

-حضور ممثلين عن25 ولاية على الأقل.

-عدد المؤتمرين يجب أن يتراوح بين400 و500 عضو.

-المؤتمرون يجب أن ينتخبهم2500 منخرط على الأقل يقيمون في 25 ولاية على الأقل،وعلى أن لا يقل عدد المؤتمرين عن16 مؤتمرا لكل ولاية وعدد المنخرطين عن مائة 100في كل ولاية. هذه الشروط اعتبرت عائقا أمام الأحزاب الصغيرة.

وقد أثيرت تحفظات على النص الأصلي لهذه المادة في فقرته الأولى التي اشترطت ابتداء عدم استعمال الحزب السياسي للمكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض سياسية، إذ قام رئيس الجمهورية في فيفري 1997بإخطار المجلس الدستوري قصد مراقبة مدى مطابقة الأمر المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية للدستور. وقد أبدى المجلس رأيه بشان هذا التحفظ كما يلي: "اعتبارا ان الفقرة(4) من المادة (42) من الدستور تحظر على الأحزاب

[1] عمر صدوق، **أراء سياسية و قانونية في بغض قضايا الأزمة ،المرجع نفسه**، ص32-33.

السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية بالفقرة(3) من نفس المادة و اعتبارا ان المشرع حينما أضاف عبارة "لأغراض الدعاية الحزبية" قد اخل بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة (42) من الدستور التي تمنع ضرب المكونات الأساسية للهوية الوطنية...." لذا فهو يرى ان عبارة "وكذا لأغراض سياسية" الواردة في الفقرة الأولى من المادة (3) من الأمر موضوع الأخطار غير مطابقة للدستور[1].

-لا يجوز أن يعتقد هذا المؤتمر خارج التراب الوطني مهما كانت الظروف.

-تثبت شروط صحة انعقاد المؤتمر التأسيسي بموجب محضر يحرره محضر قضائي أو موثق.

-يصادق الحزب السياسي في مؤتمره التأسيسي على قانونه الأساسي، فما هي النقاط التي ينبغي أن يحددها هذا القانون الأساسي ؟

1. أسس الحزب السياسي وأهدافه.
2. تشكيلة الهيئة المداولة.
3. تشكيلة الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها.
4. التنظيم الداخلي.
5. الأحكام المالية.
6. إجراءات نقل الأملاك في حالة الحل الإداري للحزب.
7. يفوض المؤتمر التأسيسي للحزب صراحة، من يكلف بإيداع ملف الحزب لدى وزارة الداخلية، هذا الملف يحتوي على عدة وثائق هي [2]:

[1] ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر ،المرجع السابق**، ص.112.

[2] **المرجع نفسه**، ص33-34.

وثائق ملف اعتماد الحزب السياسي:

1. نسخة من محضر عقد المؤتمر.
2. القانون الأساسي للحزب في ثلاث نسخ.
3. برنامج الحزب في ثلاث نسخ.
4. تشكيلة الهيئة المداولة.
5. تشكيلة الهيئتين التنفيذية والقيادية.
6. النظام الداخلي.
7. الوثائق المتعلقة بالأعضاء المؤسسين وأعضاء القيادة والمسيرين غير المؤسسين.

يتم إيداع ملف طلب الاعتماد لدى وزير الداخلية في ظرف 15 يوما بعد انعقاد المؤتمر ويسهر الوزير على نشر الاعتماد في الجريدة الرسمية خلال 60 يوما من تاريخ إيداع ملف طلب الاعتماد، ويعتبر عدم نشر الاعتماد بعد انقضاء هذا الأجل موافقة عليه، كما انه يصبح التصريح التأسيسي لاغيا إذا لم يعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في الآجال المحددة.

ويخول للحزب السياسي في حالة اعتماده الشخصية المعنوية والأهلية القانونية، ويمكنه بالتالي إصدار نشرية أو عدة نشريات دورية يشرح فيها برنامجه السياسي وأيديولوجية وإستيراجيته وأهدافه القريبة والبعيدة، وكل هذا مع احترام القوانين المعمول بها.

إن الحزب السياسي بعد اعتماده يمارس نشاطه ويقوم بوظائفه قصد تحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها لذلك، وأول حزب اعتمد هو الحزب الاجتماعي الديمقراطي، ثم تلته أحزاب أخرى كحزب الطليعة الاشتراكية و التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية.

وأول حزب إسلامي تم اعتماده، هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبعد صدور القانون بسبعة عشر شهرا تم إيداع تسعة و ثلاثين ملفا، لتكوين أحزاب سياسية، و يوجد بتاريخ 3 من نوفمبر 1990 واحد و ثلاثون حزبا تمارس نشاطها بصفة شرعية، وتم رفض ثلاثة ملفات من طرف الغرفة الإدارية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء من بينها حزب الشعب الجزائري. وفي سبتمبر 1991 بلغ عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي اثنين و خمسون جمعية.

ان كثرة الأحزاب التي يقارب عددها 60 حزبا سياسيا معتمدا لدى وزارة الداخلية، يرجع بالأساس إلى التساهل الذي أبداه المشرع في إنشاء الأحزاب، فبإمكان 15 شخصا ان يكونوا حزبا، هذه السهولة في الإجراءات القانونية و الإدارية لتشكيل حزب سياسي يمكن تبريرها في محاولة النظام و تشتيت القوى السياسية و إثارة الصراعات فيما بينها.

كما وضع قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ضوابط على الأحزاب، فهي ملزمة بحماية النظام الجمهوري بتدعيم و حماية الازدهار الاجتماعي و الثقافي للأمة في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية، و الامتناع عن السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة اول نوفمبر، كما لا يجوز ان تبني نشاطها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي، أو على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع مهني معين،وتتمتع خاصة عن ربط أية علاقة من طبيعتها ان تعطيها شكل فرع جمعية أو تجمع سياسي أجنبي[1].

[1] ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر ،المرجع السابق،** ص.114.

فهو في أمس الحاجة للموارد المالية لتسديد نفقاتها فمن أين تأتي هذه الأموال وكيف يتم صرفها ؟

تمويل الأحزاب السياسية:

يمول نشاط الحزب السياسي بالموارد التي حددها القانون وهي[1]:

1-**اشتراكات أعضائه:** تدفع اشتراكات أعضاء الحزب السياسي بما فيها اشتراكات الأعضاء المقيمين بالخارج بالعملة الوطنية فقط، على أن لا تتجاوز نسبة 10% من الأجر الوطني الأدنى المضمون عن كل عضو خلال سنة، ويكون للحزب حساب في البنك.

إن نسبة10%من الأجر القاعدي الأدنى المضمون تمثل في1200 د.ج بالنسبة لعامل بسيط أجره 12000د.ج(الأجر الوطني الأدنى المضمون) هذا الأمر بعيد المنال من الناحية العملية خاصة في الجزائر وتجربتها الحزبية الفتية، زيادة على أن العمل الحزبي موجه للشباب قصد استقطابه واستمالته، وبالمقابل هذا الشباب يعاني من البطالة...

2-**الهبات والوصايا والتبرعات:** يمكن للحزب السياسي أن يتلقى الهبات والوصايا والتبرعات من مصدر وطني على أن يصرح بها لوزير الداخلية ويبين مصدرها ويحدد أصحابها وطبيعتها وقيمتها، ولا يمكن أن تأتي الهبات والوصايا والتبرعات إلا من أشخاص طبيعيين معروفين ولا يجوز أن تتجاوز مائة100 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون عن التبرع الواحد في السنة الواحدة.

يمنع على الحزب السياسي أن يتلقى مباشرة أو بصفة غير مباشرة، دعما ماليا أو ماديا من أية جهة أجنبية بأية صفة كانت وبأي شكل من الأشكال.

[1] **المرجع نفسه**، ص34-35.

الأكيد أن الأحزاب ستجد صعوبة في التمويل خاصة وإذا علمنا أن القانون ربط التبرعات والهبات أنها لا تأتي من طرف الأشخاص الطبيعيين وهي مقيد حسب القانون بنسب أو بدلالة الأجر الوطني الأدنى المضمون...

3-العائدات المرتبطة بنشاطه:يمكن ان تكون للحزب عائدات مرتبط بنشاطه وناتجة عن استثمارات غير تجارية، وبالمقابل فإنه يحظر على الحزب أي نشاط تجاري.

يمكن القول هنا أن فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف بالحزب السياسي الذي هو في الحقيقة عاجز عن تمويل ذاته وتغطية نفقاته لأن مصادره معدومة وحتى التبرعات غير مجدية، ومن جهة أخرى يقوم بتمويل نشاط استثماري؟؟

4-المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة: يمكن أن يستفيد الحزب السياسي المعتمد قانونا من مساعدة مالية من الدولة وفق عدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان، ويتم تقييد مبلغ الإعانات التي تقدمها الدولة للأحزاب في ميزانية الدولة، هذه المساعدات في الحقيقة مشجعة لنشاط الأحزاب السياسية بحيث تمكنها من ممارسة عملها، ولكل حزب حسابه المالي، ويزود بحساب واحد يفتح لدى مؤسسة مالية وطنية، في مقره الرئيسي أو في فروعه المقامة عبر التراب الوطني، ولا يجوز للحزب أن تكون له حسابات بنكية خارج الوطن.

ويمسك محاسبة بالقيد المزدوج(من حيث الإيرادات والنفقات) وجرد الأملاك المنقولة والعقارية، كما يجب عليه أن يقدم حساباته السنوية إلى الإدارة المختصة ويبرر في أي وقت مصدر موارده المالية واستعمالها.

الأحكام الجزائية الخاصة بالأحزاب السياسية:

في حالة عدم التزام الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي بالشروط اللازمة، لعقد المؤتمر التأسيسي في آجاله القانونية أو خرق القوانين المعمول بها، أو في حالة

وجود خطر يوشك أن يخل بالنظام العام، يجوز لوزير الداخلية أن يعلق بقرار نهائي ومعلل، أو يأمر بمنع كل الأنشطة الحزبية للأعضاء المؤسسين، ويأمر بغلق المقار التي يستعملونها لممارسة هذه الأنشطة، وبالمقابل يمكن للأعضاء الطعن في هذا القرار أمام الجهة القضائية التي يتبعها مقر الحزب[1].

يختلف الأمر إذا كان الحزب السياسي معتمدا وارتكب المخالفات السابقة فلا يجوز هنا لوزير الداخلية من توقيفه أو حله بل القرار النهائي يعود للقضاء الذي يفصل في الأمر بناء على دعوى من وزير الداخلية وذلك من خلال شهر، ويكون الحكم بالطبع قابلا للاستئناف. ودون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح مابين خمسة ألاف(5000د.ج) و(100000د.ج) ومائة ألف د.ج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يخالف أحكام هذا القانون بتأسيسه أو إدارته أو تسييره حزبا سياسيا أيا كان شكله أو تسميته.

وبالتالي حاول هذا القانون أن يصحح بعض الهفوات التي حملها القانون السابق الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الذي تم وضعه كما هو معلوم في ظروف استثنائية.ذلك أن من خلال التجربة القصيرة لبعض السنوات من التعددية الحزبية ظهرت على السطح بعض المخاطر التي يمكن ان تحدثها الأحزاب السياسية وبالتالي إمكانية تفكيك الوحدة الوطنية وزرع بذور التفرقة العنصرية بين أفراد الشعب الواحد، وانتهاز حرية الرأي والتعبير للتشهير والقذف، وبالتالي الانتقال من التعددية إلى نقمتها[2].

---

[1] ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر، المرجع نفسه**، ص34-35.

[2] **المرجع نفسه، مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر**، ص36.

من بين النقاط الجوهرية المهمة التي تستهدفها التعديلات في قانون الأحزاب لسنة 1997 هو عدم قيام علاقات مشبوهة بين الأحزاب السياسية المعترف بها و بين منظمات نقابية أو جمعيات أو عناصر أجنبية، حيث وضعت ضوابط دقيقة لتلك العلاقات، بل و أكثر من ذلك ان يكون لكل من وزارتي العدل و الداخلية حق اتخاذ تدابير معينة لإيقاف حزب من الأحزاب أو حله أو توقيع عقوبات عليه بسبب إخلاله بأحكام القانون. مما يجعل الإدارة أكثر قوة بصلاحياتها لردع لكل حزب من شانه تهديد مصالحها، و تطبيقا لكل الإجراءات التي جاء بها القانون بدأت الاحزاب السياسية تعقد مؤتمرات للتكيف مع القانون الجديد حسب برامجها السياسية، مما أدى إلى ظهور صراعات و انشقاقات داخلية.

بعد صدور دستور 1996 الذي تضمن توجيهات تؤدي إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية و تحديد مسؤولية الأحزاب الفاعلة، جاء القانون العضوي للأحزاب السياسية ليحدث الجمود السياسي و وقف نشاط الأحزاب السياسية و تأثيرها في النظام السياسي، و يغير الخريطة السياسية.

لقد أدى هذا القانون إلى حل عدد من الأحزاب و من بينها "الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر" بقيادة "احمد بن بلة" التي صدر حكم قضائي بحلها لأنها رفضت ان تحذف من قانونها الأساسي فقرة تنص على القيم العربية و الإسلامية، نفس الشيء حدث مع "حزب الأمة "ليوسف بن خدة".

ان هذا القانون لا يخلو من الايجابيات، حيث انه حاول تنظيم العمل السياسي والحزبي في النظام السياسي بالتركيز على عنصر التمثيل القاعدي و الانتشار الحزبي لتأسيس الحزب، هذا بالإضافة إلى ضرورة امتلاك برنامج سياسي حقيقي للحزب[1].

أما القانون عضوي رقم 12 - 04 مؤرخا في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية. واهم ما جاء فيه:

المادة 1: يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف الأحزاب السياسية، وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها، طبقا لأحكام المادتين 42 و123 من الدستور.

المادّة 2: حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ويضمنه الدستور.

المادّة 3: الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية.

المادّة 4: يؤسس الحزب السياسي لمدة غير محدودة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية واستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية.

المادّة 5: يمنع تأسيس حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه أو في هيئاته المسيرة على كل شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية.

---

[1] ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر ،نفس المرجع**،ص.115.

كما يمنع من هذا الحق كل من شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وانتهاج وتنفيذ سياسة تدعو للعنف والتخريب ضدّ الأمّة ومؤسسات الدولة.

المادّة 6: لا يجوز لأي حزب سياسي أن يختار لنفسه اسما أو رمزا كاملا أو علامة كاملة أخرى مميّزة يملكها حزب أو منظّمة وجدا من قبله أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها وكان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح الأمّة ومبادئ ثورة أوّل نوفمبر 1954 ومثلها[1].

المادّة 48: يمنع على الحزب السياسي استعمال اللغات الأجنبية في جميع نشاطاته.

المادّة 66: ينجر عن مخالفة الحزب السياسي لأحكام هذا القانون العضوي التوقيف المؤقت لنشاطاته، الذي يصدر عن مجلس الدولة ويترتب عل التوقيف المؤقت توقف نشاطاته و غلق مقراته.

المادّة 82: يجب أن تكون ملفات تأسيس الأحزاب السياسية المودعة قبل إصدار هذا القانون العضوي لدى الوزير المكلف بالداخلية، والتي لم يتم الرد عليها، محل مطابقة لأحكام هذا القانون العضوي من حيث تكوين الملفات و استيفاء الشروط المطلوبة.

المادّة 83: يلغى الأمر رقم 97 - 09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

[1] أصدقاء الرئيس، **قانون الأحزاب السياسية**،في:**www.bouteflikapressclub.com**يوم 2012/05/19 على 14:00.

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية بعد 1989.

أولا- الاتجاه الإسلامي:

من الممكن نلتمس جذور تنظيماته في فترة الاستعمارية الفرنسي، حيث ظهر الشيخ "بن باديس"، و من ثم تلميذه "البشير الإبراهيمي"، و اللذان قاما بتعبئة الرأي العام من اجل حماية الدين و اللغة العربية من الممارسات المنافية لهما و الانتماء الوطني، و استمرت الجماعات الإسلامية في نشاطاتها بعد الاستقلال، و كانت في هذه المرة ضد المفاهيم الاشتراكية، و تفسير القيادات السياسية للدين الإسلامي، تحت حجة المذهب الفلسفي للقرآن[1] .

لكن على الرغم من إصرار قيادة الثورة، و منذ البداية، على ضرورة تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة جديدة، و الفكرة القومية، و على الرغم من حرصها على استرضاء الجماهير الشعبية و المطالبة باحترام المبادئ و الأسس و التعاليم الدينية التي يمارسها الشعب، استمرت الجماعات الإسلامية في موقفها المتزمت، الأمر الذي جعل الحكومة تتزمت هي الأخرى. بموقفها من المؤسسات الدينية، و إصرارها على تجريدها من النفوذ السياسي، و استعمال قوتها الفكرية و السياسية المستمدة من الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة. و تقنينا لذلك أنشئت هذه الأخيرة مجلسا للإسلام يترأسه عضو من الحكومة مهمته الرقابة الخاصة على نشاط تلك الجماعات. في حين وقفت الحركة الوطنية و الجماعات الأخرى موقف الاحتراز من القوة الدينية و بنو موقفهم على أساس التفريق بين الإسلام كدين و الإسلام كمؤسسة، و هكذا ظل النشاط الإسلامي مسيطرا عليه حتى عام 1988، حيث النكوص الذي أصاب الإيديولوجية

[1] منعم العمار، **الجزائر و التعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ)ص.67.

التعبوية الاشتراكية، و تهكيل أركان جبهة التحرير الوطني، و استعار الصراعات الداخلية فيها.

عاود المشروع الإسلامي السلفي تحركه من جديد معتمدا على جذره التاريخي في الهوية الجزائري، و قوته في استثمار الحل المضطرب و الأجواء المحيطة به، التي هيأته كبديل منتظر للنظام المتداع، علاوة على التزايد الهائل لإتباعه[1].

و تميزت هذه الجماعات الإسلامية بخصائص مشتركة، يمكن إجمالها في التالي:

1) سعيها العام والمشترك بضرورة إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة المجتمع و الدعوة إلى إحياء العقيدة، و حث الناس على الالتزام بأداء الشعائر و السلوكيات و الأخلاق الإسلامية.
2) دعوتها الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية تعمل على تضييق مبادئ الدين و أحكامه.
3) القبول بمنطق التعايش في إطار التعددية والشورى، في حين ان الحاكمية لله في الفكر الإسلامي.

ومن بين تلك الجماعات:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

هي عماد التنظيمات الإسلامية، حزب سياسي إسلامي تأسس في مارس 1989، في اجتماع كبير ضم مجموعة كبيرة من العلماء و وعاظ المساجد و أساتذة الجامعات وعددا من المثقفين. ولها قوة فعل منظمة، فهي مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (8 آلاف مسجد من اجل 10 آلاف مسجد في عموم الجزائر)، وتضم تحت ولائها ما يقارب 3,5 مليون عضو. فالجبهة ليست حزبا كبقية الأحزاب، بل إن هيكل

[1] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص.67.

البنائي للجبهة يعبّر عن تفاعل عدّة تيارات في داخلها، أبرزها: التيار الذي يمثله "عباس مدني" ورفاقه، وهو التيار الإصلاحي الذي ينادي بثورة إسلامية ولكن بأسلوب برلماني، وتصعيد النضال السياسي الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة، مثل أسلوب العصيان المدني، ويعتبر هذا التيار امتدادا "لجمعية العلماء "و "جمعية القيم" و"جمعية جند الله"[1].

-أما التيار الثاني فيمثله "علي بلحاج"، وهو تيار الإسلام المتشدد، أو المثالية الثورية، إذ أن تكوين "علي بلحاج" تكوين فقهي بالدرجة الأولى، ويعتبر نفسه "رجل شريعة وليس رجل سياسة".

-أما التيار الثالث تيار "الجزأرة"، الذي يختلف عن غيره من التيارات الأخرى داخل جبهة الإنقاذ، كونه انضم إلى الجبهة بعد فترة تأسيسها، وهو الذي انتقد فكرة تأسيس الجبهة في بدايتها، وزعيم هذا التيار هو الشيخ "محمد السعيد"، حيث لقي رفضا شديدا وردّا حادّا من قبل أنصار الشيخ "علي بلحاج".

ولها مجلس يتألف من 14 عضوا يتزعمه "عباس مدني"، وقد استبدل بعد فوز الجبهة بالانتخابات عام 1990 بمجلس الشورى، وهو بمثابة الإدارة العليا أو المكتب السياسي، ويتكون من 20 شخصا، وقد استفادت القيادة الجماعية من خبر تهاني العملي السياسي السري قبل الإعلان عن التعدّدية، حيث أصبحت الجبهة تمثل أكثر القوى اتساعا وتنظيما. وتمثل جريدة "المنقض" لسان حالها، وفي أكثر الصحف توزيعا.

[1] عز الدين شكري ، **الجزائر: عملية التحول لتعدد الأحزاب السياسية الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 1989) ، ص. 155.

وتنصب قوة جبهة الانقاض الإسلامية من كون رسالتها الدينية أداة للتعبير عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعانيها الجماهير، على الرغم انّ الجبهة لا تؤمن بالديمقراطية بمفهومها الغربي، فهي تؤمن بالتعدّدية شرط ان تكون بلغة إسلامية، ومن ثم جاء رفضها لمعظم التعديلات الدستورية التي قام بها النظام، وقد دعت إلى الامتناع عن التصويت ووصفتها بأنها مليئة بالتناقضات. ولم تكتفي الجبهة بذلك بل قدمت برنامجا يدعو إلى إحلال الإسلام محل الإيديولوجيات المستوردة، والعمل من اجل وحدة الصف والمحافظة على مرتكزات الأمة وتخليص الإنسان من نزعته الأنانية، حتى لو كلّفها الصـــــــدام مــع الدولـــــة، وفي سبيل تفعيل رؤاها، سعت إلى صياغة إطار حركي (على الرغم من الضربات التي نالتها من قبل قيادات النظام وأجهزته)، وقد تضمن ذلك الإطار خطوات تدريجية، تمحورت اغلبها في مواجهة السلطة منها[1]:

1)ممارسة عدد من الضغوط على الحكومة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ولا سيمة بعد الاضطرابات التي تدخل الجيش لفظها في.1990

2)تبني خيار المرونة والمناورة، فعلى الرغم من رفضها الآلية الانتخابية كبناء للدولة الإسلامية في البداية، إلا أنها ارتضت لعبة التعدّدية.

3)التزام الهدوء وضبط النفس والتمسك بمشروعيّتها، ولا سيما بعد استقالة "بن جديد"، الأمر الذي وفرّ لها فرصة لضبط أداء حركتها في مواجهة محاولات النظام الاستفزازية.

* إلا انّ الجبهة ما لبثت بعد صدور قرار حلها بحكم المادة 33 من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989، والتي خوّلت لوزير الداخلية حق استصدار حكم إيقاف

[1] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص.69.

نشاط هذه الجمعيات في حالة تمثيلها، أي خطر على النظام العام، انّ غيره تكنيكها السياسي

أ. بلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد ان فقد تنظيمها المشروعية.

ب. السعي لتنظيم حركتها من الخارج في محاولة لإقامة حكومة منفي، ولا سيما بعد مغادرة عدد من قيادات الجبهة الجزائر إلى السودان وبعض الدول الأوروبية، بعد ان استطاعت السلطات الجزائرية تفكيك هرمية قيادتها.

ج. لم تسع جبهة الانقاض إلى اتخاذ موقف معاد من الجيش، بل أشادت قيادات من الجبهة بالمؤسسة العسكرية واستعدادها إلى التوصل إلى صبغة من التكامل بينهما.

***** وعلى الرغم من التحجيم المتعمد لنشاطات الجبهة وتراجع مكانتها القانونية، إلا إنها بقيت تحمل معها شروط وجودها، حيث الأهمية الخاصة الإسلام الذي يمثل حلّ مكونات الثقافة التقليدية الجزائرية +والتوجه الطبيعي للشعب الجزائري.

إنّ الإخفاقات التي تعرّضت لها" التجربة الاشتراكية " سمحت لها ان تعلن انّ لا طريق أمام الجزائر سوى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتزايد مشاعر الحرمان الاقتصادي وتصاعد معدّلات البطالة والغلاء، ونقص السلع الأساسية، وانتشار أشكال الانحراف، كما لعبت عوامل عديدة دورها في ترصيف قوة فعل جبهة الإنقاذ منها :بيئة الغضب الاجتماعي السياسي، وتزايد أعداد الشباب التي فقدت ثقتها بالنظام، الأمر الذي سهل للجبهة تجنيدها وتعبئتها سياسيا[1].

سعت الجبهة لمحافظة المنظمة على وجودها، على الرغم من حظرها، كما أنها أحسنت استغلال المشاعر داخل الشارع الجزائري، وإعطاء فعلها بعدا واهتماما

[1] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص. 70.

خارجي، الأمر الذي جعل "علي كافي" الذي طمح في احتواء قوة الإنقاذ إلى طرح مفهوم المصالحة الوطنية، ليس بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، بل بين القوى الوطنية كافة، فشكل مجلس الأعلى للدولة منذ أكتوبر 1993 لجنة للحوار الوطني من 8 أشخاص، من بينهم ثلاثة من العسكريين لتقوم بالاتصال بالأحزاب والمنظمات السياسية، كما يضع المجلس مشروعا يشكل أرضية للحوار، وخطة تهدئة الأوضاع، الهدف منها خلق ظروف مواتية لاسترضاء الجماعات الإسلامية المسلّحة. ومنها جبهة الإنقاذ التي تمّ تجاهلها، الأمر الذي اضطرّ "رابح كبير" المتحدّث باسم جبهة الإنقاذ الإعلان رفض الجبهة الحوار مع الحكومة الجزائرية لمجرد إفراجها عن بعض مئات من أعضاء الجبهة، فأعلنت غالبية الأصوات التي تنتمي إلى الجبهة في الداخل رفضها الحوار مع السلطات الجزائرية او الدخول في هدنة معها.

فلا خيار تقبله سوى إقامة دولة إسلامية، وهذا يعني تواصل استمرار المواجهة العنيفة مع السلطة، لكن بعد مدة تراجعت الجبهة عن رفضها القاطع لبدء الحوار، وأعلنت عبر مذكرة وجهها "علي بلحاج" إلى لجنة الحوار الوطني علق فيها اشتراك الجبهة في الحوار على شروط معينة ومسبقة لبدء الحوار منها:

1)الإفراج على السجناء السياسيين أعضاء الجبهة بما ان فيهم "عباس مدني".

2)إلغاء القوانين التي صدرت في حالة الطوارئ.

3)معاقبة ومحاكمة من ارتكبوا أعمال قمع ضد جماعات المعارضة.

4)ان تعقد السلطات الجزائرية محادثات منفصلة ومباشرة مع جبهة الإنقاذ، لان الجبهة لا تؤمن بصبغة جماعية للحوار يراد منها خلق وهم بوجود حياة سياسية.

وبعد تعيين "اليمين زروال" رئيسا للجزائر، بدأت جهود مكثّفة تتجه إلى إقامة صلات مع جبهة الإنقاذ لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد ضمن

ندوة الوفاق الوطني. وبتاريخ 2003/07/02 أطلقت السلطات الجزائرية سراح اثنان (2) من قادة الجبهة هما: "عباس المدني"، "علي بلحاج"[1].

حركة مجتمع الإسلامي "حماس":

ترجع جذور الحركة إلى كونها امتدادا لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر، التي بدأت العمل سرا عام 1963، وأصبحت تمتلك فاعلية كبيرة، أدى بها إلى الصدام مع النظام الذي حضر نشاطها، واعتقل قائدها "محفوظ نحناح" في عام 1976 لمدة 15 عاما لمعارضته لدستور البلاد، وبدأت الحركة بالعمل تحت اسم "جمعية الإرشاد والإصلاح "، إلى ان تم الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في ماي 1991 بعد مؤتمرها التأسيسي المنعقد في 1991/05/29، وقد لقي في إعلانها كحزب اهتماما كبيرا نظرا إلى ما تقدمه من بديل مواز من جبهة الإنقاذ، فضلا على تغلغلها وانتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي. فهي حركة سياسية إسلامية ظهرت من عمق الشعب، تدعو إلى الالتزام بالإسلام كمرجعية مشتركة في إطار منهج الاعتدال والوسطية، مؤسسها الشيخ "محفوظ نحناح" رحمه الله، وتقوم على الثوابت الآتية[2]:

1.الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة وأحكام تنظم مختلف مجالات الحياة.

2.الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا، واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ.

---

[1] مهدي جردات، **الأحزاب و الحركات السياسية في الـوطن العربـي(** الاردن: دار أسـامة للنشـر و التوزيـع، 2006) ، ص. 92.

[2] مهدي جرادات، **المرجع السابق**، ص. 92.

3.الانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية، فالجزائر جزء من هذه الأمة وحضارتها.

4.اللغة العربية وعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها وساعد في تجميع عناصرها.

5.اللغة الامازيغية بكل أشكالها التعبيرية ومكوناتها وتراثها الذي يضرب في عمق التاريخ من العهد الترميدي إلى الحضارة الإسلامية.

6.النظام الجمهوري الذي يعطي للشعب حقه في اختيار حكامه دون إكراه أو وصاية.

7.الحريات الخاصة والعامة باعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلبا إنسانيا فكل مواطن له الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره.

وبناء على ذلك غدت حماس ثاني اكبر قوة إسلامية، فاعتمدت الحركة في منهجها رؤى زعيمها "تحناح" الذي أكد على :

1)العمل الإصلاحي الإسلامي، فالعقل السياسي لدى حماس يتم على أساس من المرحلية وعدم التعجيل أو القفز، حيث ضرورة العمل على تجسيد العلاقات مع فئات المجتمع كافة والسلطة كجزء.

2)سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين، وتجنب الصدام مع السلطة، إلى جانب التنسيق مع القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من اعتقادها بضرورة التجمع لا تفتيت الصف الإسلامي.

فالحكومة ربحت لوجودها لتكون طرف وسيط بينها وبين جبهة الإنقاذ، ولا سيما قبل تدخل الجيش، وهو الدور الذي تقبله "تحناح" برحابه صدر وشوق، إذ انه كان من الممكن في حال استمرار انفجار الوضع الجزائري، ان تتدخل قوة خارجية، اعتبرتها جبهة الإنقاذ حركة عملية ينبغي ان تصفى، وفي هذا السبيل شنت جبهة الإنقاذ حرب

تعود ضد حماس ورفعت شعارات معادية لها، كما حاولت تطويق نفوذ حماس في احسان، فأنشئت النقابة الإسلامية كبديل من الإحسان[1].

لكن موقف حماس الوسط لم يمنعها من مهاجمة النظام، فبعد ظهور قانون الانتخابات في 1991/03/26،هاجمت القانون و وصفته بالمجحف، لأنه صيغ من جانب النظام واحد منه. فطرحت حماس قوتها في الانتخابات، و رشحت في 366 دائرة من 529 دائرة، و قامت بإصدار برنامج انتخابي من 32 ورقة يحدد موقفها من السياسة الخارجية و قضايا الوطن العربي و القوى السياسية في الساحة الجزائرية. مثل رابطة الدعوة الإسلامية و حزب النهضة الإسلامية، التي أبت حماس على التوثيق الصلات معها، كما أكدت ضرورة فتح الحوار مع السلطة، فهي من أولى القوى التي شاركت في ندوة الحوار الوطني عام 1993بالانسياق مع موقفها حيال دعوة "بوضياف" إلى إقامة تجمع وطني مفتوح[2].

رابطة الدعوة الإسلامي:

تشكلت هذه الرابطة تحت قيادة "احمد سحنون"، التي أصبحت في عام 1992 تحمل اسم "حركة التضامن الإسلامي الجزائري" نتيجة لائتلافها مع حزب الجزائر المسلمة و المعاصرة بقيادة "يوسف بن حنة"، و تدعو الرابطة في العموم، إلى تدعيم الإسلام و تكريسه نظاما في الجزائر مستغلة الفراغ الناجم من جراء فقدان جبهة الإنقاذ مشروعيتها و شغل الفراغ الروحي الناجم عن حل جبهة الإنقاذ بعد حين، كما تركز نشاط الرابطة في مجال توجيه عدد من البرامج المتنوعة في الحفاظ على وحدة الأمة و

[1] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص ص. 71-72.

[2] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص. 73.

مقوماتها، و صياغة مشروع حضاري إسلامي متكامل إلى جانب المحافظة على ترشيد العمل السياسي و حمايته من الانحراف، فضلا عن توجيه البرامج التربوية و الثقافية و الإعلامية و الاقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.و يتمثل الإطار الذي تسير عليه الرابطة بأنه اعتدالي حركي، حيث انتقدت موقف التأييد للتعديلات الدستورية الأخيرة، معتبرة إياها خطوة تنطوي على ايجابية في الكثير من المجالات، و اصدر قادة الرابطة بيانا اقترحوا فيه إضافة بنود أخرى تأكد دور الإسلام مع النص بصورة واضحة على ان الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع.

حركة النهضة الإسلامية:

تم الإعلان عنها رسميا في آذار 1989 بزعامة الشيخ "عبد الله جاب الله"، كانت تعرف سابقا باسم "الجماعة الإسلامية"، حيث كانت على علاقة وثيقة بتنظيم الإخوان المسلمين، و هي حركة تنتمي إلى التيار الإسلامي المعتدل الذي لا يتطلع إلى الحكم، بل ظلت الحركة التي امتداد لجناح "عدنان سعيد الدين" المنسق عن الإخوان المسلمين في سوريا، مصرة على ان تكون في المعارضة و تعمل مع بقية الأحزاب في إطار تعددية سياسية إسلامية[1]، و ترتكز أساسا في نشاطها على التربية و التعليم و التوجيه، و جاء برنامجها السياسي ينص على ما يلي:

- إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه و الإصلاح.
- التأكيد على التراث العربي و الإسلامي.
- تعميم الثقافة الإسلامية بكل الوسائل الشرعية.
- التعريف بالفرائض الفردية و الجماعية و تعليم القرآن.
- محاربة الغزو الثقافي و التغريب.

[1] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص.74.

- الاعتناء بالعائلة و المرأة.
- تعميم الأخلاق العامة و الفضائل.
- إيجاد نوادي ثقافية و رياضية و فنية.
- توعية المساجين و المراهقين و مكافحة الأمية.
- تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرا.
- مساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية.

ترتكز الحركة على دور المثقفين، أو ما يمكن تسميته "بالاتلجنسيا الإسلامية" التي يجب ان تكون القائد الحقيقي لنشاط الإسلاميين السياسي، و يجب ان تكون لها متسع من الحرية و من المساحة[1]. دعت حركة النهضة إلى الحوار بين الأحزاب ذاتها وبينها وبين السلطة، إلا أنها سرعان ما غيرت خطابها مع تطور الأحداث، فهاجمت جبهة الإنقاذ و النظام معا بسبب رفضها الحوار و وضع حد للازمة[2]. و تشكو الحركة من ضيق انتشارها على المستوى الوطني إذ اقتصرت قاعدتها على الشرق الجزائري، وبعض المناطق القليلة في الوسط[3].

ثانيا- الاتجاه العلماني

إذا كان الرصيد التاريخي قد حقق لنا فهم أصل الاتجاه الإسلامي و جذوره وما ولدّه من أحزاب، فان رصيد الأحداث الميداني و منذ الاستقلال سيدفعنا حتما على تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية التي ازداد عددها بإفراط تبعا لهشاشة البنية السياسية و عدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة، علاوة على ما أظهرته

[1] مهدي جرادات، **المرجع السابق**، ص.101.
[2] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص.74.
[3] مهدي جرادات، **المرجع السابق**، ص.102.

الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة، ويبدو ان الحاجة إلى أحزاب كهذه قديمة نسبيا قدم الحاجة إلى تأطير مؤسسي للمؤسسات الثورية المتزامن أصلا مع الحاجة إلى التخلص من الهياكل السياسية الرجعية المضادة إلى الإسلام، و ذلك بخلق قوى موازنة حقيقية، فضلا عن الحاجة الملحة إلى تلبية المطامح القومية للبربر، إلا ان فروض هذه الحاجة المتعددة الاتكاء آت حجمت من قبل جبهة التحرير الوطني تحت حجة الأخذ بالنظام الحزب الواحد، لتنطلق مجددا بالتسابق مع الأحزاب الدينية. وإذا كانت الأحزاب الدينية و لاسيما جبهة الإنقاذ، قد حذيت بهامش حركي متسع، فان الأحزاب العلمانية ارتضت بحيز متواضع على خريطة المعارضة السياسية، ولكنها مثلت خصما عنيدا للنظام الحاكم. وقد ظهر ذلك جليا في موقفها من التعديلات الدستورية، ومن نمط المشاركة الذي جاء به النظام، وأخيرا من نتائج الانتخابات في دورها الأول، ومن الحوار، ومن الفترة الانتقالية.

ومن بين أهم تلك الأحزاب[1]:

1- **جبهة القوى الاشتراكية:**

دابة هذه الجبهة منذ ولادتها عام 1922 على تعبئة القوى العلمانية و الاشتراكية تحت عباءتها، على الرغم من ركيزتها البربرية التي تخوفت كثيرا من احتمال وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة، بما يعني ضياع لحقوقها الثقافية، حيث استطاعت الجبهة استقطاب القوى من حولها مستغلة المعارضة المتعاظمة لجبهة الإنقاذ، كما استغلت الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق الإنسان، والذي ترادف مع الاهتمام الغربي به، ولاسيما فرنسا لصالح بروزها كقوة مهابة، فضلا عن هيبة قيادتها.

[1] منع العمار، **المرجع السابق**، ص ص. 84-85.

وعلى الرغم من حصول الجبهة على 26 مقعدا في البرلمان في انتخابات عام 1991 بعد جبهة الإنقاذ متقدمة عل جبهة التحرير، إلا إنها رفضت الاعتراف بالفوز الذي حققته جبهة الإنقاذ، كما رفضت فكرة تسلما الحكم لاعتقادها بان الحل الإسلامي ليس هو الحل المطلوب، كما أدانت الجبهة الانقلاب العسكري الذي أطاح "ببن جديد"، كما انتقدت عدم دستورية بعض الهيئات التي سعت إلى الحلول محل "بن جديد" أو المجلس الشعبي.

ووقفت الجبهة موقفا مضادا من الجيش و وصفه بأنه عنصر مهم من عناصر الفساد في الحياة السياسية في الجزائر، كما اعترضت على استيلاء "بوضياف" الحكم، ولكنها من جانب أخر، رفضت أية فكرة لإلغاء نتائج الانتخابات مؤكدة على ضرورة التمسك باستكمال المسلسل الديمقراطي.

كما قامت الجبهة بانتقاد النظام الحاكم الذي مارس شتى أنواع القمع ضدّ القوى الديمقراطية في البلاد، و ان هذا النظام تنقصه كل عناصر التجديد و عناصر تسلم الحكم، لان أقطابه لا يريدون سوى السلطة، لهذا السبب قاطعت الجبهة الانتخابات المحلية و قوانينها، لأنها مفصلة على قياس جبهة التحرير، كما رفضت السياسة التسامحية التي ناد بها "بن جديد".

لكن بالرغم مما لقيته الجبهة من قبل الجزائريين من قبل الأواسط الغربية، إلا ان عوامل كثيرة حالت دون بروزها كقوة سياسية مؤثرة، حيث تخوف الجزائريين من مشاريع "حسين ايت احمد" التي اشتملت على رهانات إستراتيجية، منها رهانه على فرنسا التي لم تمانع في إنشاء دولة بربرية الجانب دولة عربية إسلامية في الجزائر.

أما بصدد موقفها من الحوار، فقد حدد "ايت احمد" شروطا علق عليا اشتراك حزبه في الحوار هي: العودة إلى المسار الديمقراطي، توقيف إراقة الدماء و القمع،

ورفع حالة الطوارئ، وتنديد لجنة الحوار علنا بالتعذيب، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأخيرا إلغاء المحاكم الخاصة.

فوصف "حسين ايت احمد" ندوة الحوار الوطني بأنها صورية و مهزلة و تم استغلالها منذ البداية، حيث كان كل شيء معد سلفا من خلال الأشخاص أنفسهم الذين يريدون الإبقاء على أنفسهم في السلطة، ودعا كبديل من الندوة إلى إجراء مصالحة جادة وخطوات نحو الديمقراطية من اجل تمكين الأحزاب العلمانية و الإسلامية المعتدلة من الدخول الى حوار سياسي، لا إلى تهيئة الأجواء للانتقال بالبلاد من فترة تحل استبدادية إلى فترة تحول أكثر استبدادية من التي سبقتها.

حزب الحركة من اجل الديمقراطية:

بزعامة "بن بلة"، ويهدف هذا الحزب إلى العودة إلى الرئاسة ضمن إطار مسعاه لتوحيد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية في إطار موحد، يقوم هذا الحزب على أساس نبذ العنف و استخدام السلاح، فهذا الحزب وجه العديد من الانتقادات إلى جبهة الإنقاذ، وأسلوبها العنيف في التعامل مع الحكومة و محاربة الفساد الحكومي، وتعديل قانون الانتخاب، بحيث يكون الاقتراع أحاديا و على دورتين، وحصر التوكيلات ب 2 فقط، مع إشارة البرلماني بطاقة الناخب لأغراض الرقابة، وطالب بان تلتزم العناصر المشرفة على الانتخابات بالحياد التام.

حزب الطليعة الاشتراكية:

جاء على إنقاذ الحزب الشيوعي الجزائري ويتزعمه "الهاشمي شريف"، كما يلعب "عبد الحميد الزين" دورا كبيرا في قيادته نظرا إلى ما يتمتع به من سمعة طيبة في صفوف المثقفين، وعن موقفه من المسار الديمقراطي و اللاديمقراطي في الوقت

نفسه، ديمقراطي لأنه مسار يضمن الحريات الأساسية و حرية التغيير، و غير ديمقراطي لأنه يفسح المجال أمام قوى غير ديمقراطية للوصول إلى الحكم. وقد انتقد "الهاشمي شريف" التيار الإسلامي بقوله: "لا يمكن اعتبار اغتصاب السلطة و تنصيب حكم الخلافة عملا دستوريا"، كما أبدى هذا التيار أيضا تأييده لتغيرات التي حصلت عام 1992 و مساندته البلاغ الذي أصدرته وزارة الخارجية بخصوص القيادة الجديدة للبلاد التي تشكل بها مجلس الدولة الانتقالي.

كما عدا هذا الحزب إلى إقامة الدولة العصرية الديمقراطية، تقرير الوحدة الوطنية، ويحظى هذا الحزب التأييد من الطلبة و المثقفين، غير ان دوره غير مؤثر[1].

حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية:

بزعامة الدكتور "سعيد سعدي" له لجنة تنفيذية تتكون من 10 أعضاء، كما ان له مجلس إدارة يتكون من 105 أعضاء، وهو دعا إلى التظاهر والإضراب لمواجهة جبهة الإنقاذ، وهو شكك بنتائج الأولى التي اكتسحها جبهة الإنقاذ، ولم يفز بها بأي مقعد، حيث دعا إلى حشد القوى لإيقاف اللعبة الديمقراطية، وان كان لا بدا منها، فذلك لا يتم إلا بعدم السماح لجبهة الإنقاذ بالاشتراك فيها أو بتدخل الجيش، وبشكل علني، القيام بانقلاب عسكري لمنع الجبهة من الوصول إلى الحكم. من جانب أخر، أيد زعيمه التعديلات الدستورية التي جاءت بها الحكومة، ودعا الشعب إلى الموافقة عليها.

ويؤخذ هذا الحزب تذبذب موقفه من الديمقراطية على الرغم من إدانته بالالتزام بها، كما يؤخذ عليه أيضا إنكاره للهوية العربية للشعب الجزائري[2].

---

[1] منع العمار، **المرجع السابق**، ص.76.

[2] منعم العمار، **المرجع السابق**، ص.77.

وضمن هذا التيار، نستطيع ان نرصد العديد من الأحزاب الصغيرة التي تحظى بثقل بذكر خريطة الأحزاب السياسية في الجزائر، والتي تعمل انها: تشير الى الاشتراكية والديمقراطية، مثل حركة الشبيبة الديمقراطية، حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الحركة الجزائرية من اجل العدالة والتنمية، حركة التجديد الجزائرية.

يعقب القوى الاسلامية و القوى العلمانية مجموعة اخرى من التنظيمات و التي ظل دورها محدودا في عملية صنع السياسة، على الرغم من الوضوح الذي تتميز به، حيث تتبنى خطا سياسيا يعبر عن مصالحها و برامجها الديمقراطية، ولعل من اهمها واكثر فاعلية من حيث النطاق الحركي جميعا حقوق الانسان الاولى التي اسسها المحامي "علي يحيى عبد النور"، وهو وزير سابق في عهد "بن بلة"، وتعتبر هذه الجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، على الرغم مما يثار حولها من انها تركز على الدفاع عن حقوق اصحاب النزعة البربرية.

اما الجمعية الثانية، فهي الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان، والتي تضم عناصر مثقفة، مثل "رشيد بوجدرة" امينها العام و "احمد راشدي" و "مولود الابراهيمي"، وسعت هذه الجمعية للدفاع عن المعتقلين، كما عارضت التي ارتبت خلال احداث اكتوبر 1988، وقد وجهت هذه الرابطة عام 1989، بدعوتها منظمات حقوق الانسان في تونس والمغرب وموريتانيا للاشتراك في مؤتمر مشترك في الجزائر في 13 فبراير 1989. وقد نتج من هذا المؤتمر تشكيل اتحاد فيما بينها تطالب في اولى بياناته الافراج عن المعتقلين السياسيين.

وشهدت الساحة الجزائرية تشكيل العديد من النقابات العمالية و اتحادات الطلبة، منها اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، التي اسسها الاتحاد العام الجزائري للشغل، والتي

انضمت اليها تنظيمات متعددة تمثل اصحاب العمل و المديرين من الشركات الحكومية و الخاصة، وبعض العناصر من جماعات حقوق الانسان.

اما فيما يتعلق بمطالب الجماعات السياسية الناشطة من البربر، فقد تمحورت على مستويين:

1: حث المطالب ذات الطابع اللغوي و الثقافي، والاعتراف الرسمي بحق الاقلية في الاحتفاظ بلغتها و ثقافتها الخاصة.

2: حث المطالب ذات الطبيعة السياسية، وضرورة تبني مفهوم الديمقراطية الثقافية و السياسية، ووضعهما موضوع التطبيق العملي في سياسة الدول و ممارستها اليومية[1].

ثالثا- الاتجاه الوطني:

حزب جبهة التحرير الوطني FLN **:**

في اول نوفمبر 1954 انطلقت جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة الجزائرية الى التحرير من الاحتلال الفرنسي، وكان لها ذلك في اقل من ثمان سنوات و بعد الاستقلال تحولت جبهة التحرير الى حزب حاكم، وتم ذلك بعد اقتناع اغلبية قادة الحزب بان الطريقة الاحادية في الحكم هي الانسب للوضعية و الاكثر تماشيا مع مرحلة تطور البلاد.

و شهدت الفترة الاولى لحكم الحزب الواحد 1963-1965 سيطرة كاملة من طرف الرئيس احمد بن بلة، في 1965 تدخل الجيش بزعامة العقيد هواري بومدين للإطاحة بحكم احمد بن بلة الذي يعهد باسم مجاس الثورة على تصحيح الاوضاع داخل الحزب، ان اهم الاصلاحات التي تمت في هذه الفترة هي تحويل المكتب السياسي الى الامانة التنفيذية، ومع نهاية شهر يناير 1979 انعقد مؤتمر استثنائي لمناقشة اختيار

[1] منع العمار، **المرجع السابق**، ص.78.

خليفة الرئيس هواري بومدين، وتشكيل لجنة قيادية للحزب فتم ترشيح الشاذلي بن جديد لمنصبي رئيس الجمهورية و الامانة العامة للحزب، فاصبح الحزب يمتلك لأول مرة جهازا تنظيميا و سياسيا مكتمل الاركان و بصدور دستور 1989 لم يعد حزب جبهة التحرير الذي حكمت باسمه البلاد منذ الاستقلال الحزب السياسي الوحيد[1]. من برنامج حزب جبهة التحرير الوطني "1989-1996"

- ارساء قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية و ترسيخ مبدا دولة القانون.
- الاسراع بتطبيق كل ما يجسده التوجهات الديمقراطية.
- اضفاء الصبغة الاسلامية على برنامجه.
- القيام بإصلاح شامل للنظام الاقتصادي.
- محاربة الانعكاسات الاقتصادية السلبية، مثل التضخم، وتآكل القدرة الشرائية.
- التركيز خاصة على تنمية القطاعات المنتجة.
- تحسين مردودية النظام الصحي.

المبحث الرابع: أداء الأحزاب السياسية و الديمقراطية و المشاركة.

- تطبع عملية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية صفة لصيقة ترتبط بها منذ أكثر من عقدين من الزمن،هذه الصفة المتلازمة هي "مصفوفة الذهنية الانتقالية السياسية (Transitionnel matrix)" فالأحزاب السياسية بهذه الدول لا تزال تمارس السياسة تحت مبرر المرحلة الانتقالية ولم تستطع أن تنتقل من مرحلة الاعتراف القانوني إلى ساحة العمل السياسي والفعل الحزبي، حتى لا تنتقل مرحلة التنظيم والتقعيد للعمل الحزبي، ولعل هذه الممارسة أصبحت بدورها في حاجة إلي براديجم

[1] قيرة اسماعيل و اخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)ص.157.

new paradigm يحاول أن يفكك آليات عملها التي لم تزل تراوح مكانها بحيث لم تستطع حتى الآن أن تنتج خطابا يقوم على المأسسة، ويتجاوز الخطاب الأيديولوجي الذي تجاوزه الزمن وفقد عناصر تبريره.

إن هذا البراديجم أو المنهج الذي نراه ضروريا هو جزء من حالة تنظير في حقل العلوم السياسية وهو التيار السياسي التحديثي المستمر"التيار الانتقالي" الذي يحاول أن يوجد تبريرات وينظر إلي الظاهرة السياسية من منظورات متعددة الأوجه متشابكة المداخل، ووفق روية السيرورة الانتقالية[1].

- إن نجاح الأداء الحزبي مرتبط بقيام الأحزاب وقوى المجتمع المدني على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية فيما بينها، وهذا المبدأ من أهم مقومات استقرار نظام الحكم الديمقراطي، حيث تكون الاحتقانات الفئوية على أشدها والميل إلى التمترس الطائفي والاثني والقبلي والمناطقي ظاهرة بارزة، كما أن تأسيس نظام حكم ديمقراطي بحجة التوافقية، ليس هوس الديمقراطية بل يتناقض مع جوهرها على أساس المحاصة الطائفية بدل الالتزام بمبدأ المواطنة في الدولة والأحزاب و منظمات المجتمع المدني .

اولا- حول الحراك الحزبي:

1ــ أحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة الذي قوته سلطات كاريزما الرئيس وبالتالي بروز السلطة الكاريزماتية واتضاحها بجلاء على حساب السلطة القانونية والسلطة التقليدية (التي مارست السلطة باسم شرعية سياسية أو قبلية أو جهوية) وهذه الأحزاب تضم فئة الكيانات السياسية المشكلة لأحزاب التحالف الرئاسي، الذي يختلف بدوره في نظرة شركائه لطبيعة التحالف بين "الاستراتيجي و التكتيكي".

[1] زين العابدين حمزاوي، "**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**"، في: العربية للعلوم السياسية ،ع:17، سنة: 2007،ص.7.

2ــ أحزاب تمارس المعارضة السلبية، المعارضة الأبدية حتي ولو كان ذلك علي حساب حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، وقد تسمي أحيانا الأحزاب العلمانية وهنا يبرز دور الثنائي "سعدي" رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وآيت أحمد رئيس جبهة القوي الاشتراكية، وبعض من يدور في هذا الفلك، ويؤكد ذلك علي علاقة الانتفاع بين السلطة والأحزاب التي تتبادل الأدوار وتتبادل الاتهام!

- كما نشير إلى ما قد تمارسه هذه الأطراف من افتعال لقضايا تثير الرأي العام، مثل أكذوبة نجل المجاهد الكبير عميروش، المناضل في حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية RCD، بالإدلاء بأن مليون ونصف المليون ليس رقما صحيحا، أو بادعاء سعيد سعدي بأن بومدين وبوصوف هما من يقفان وراء اغتيال الشهيد "سي الحواس" أو "عميروش"، وهذا الادّعاء مدفوع برعونة قبلية وجهوية للدفاع عن وجود سياسي للأحزاب المنعوتة بالجهوية[1] ، لغرض بناء قيادة للأحزاب الوطنية، والخروج من تهمة ضلت تلاحق هذا الحزب باعتبارها حزبا فئويا بربريا.

3ــ رفض الترخيص لأحزاب جديدة بشخوص قديمة (جاب الله، غزالي، محمد السعيد) تعتقد أي الشخوص في نفسها القدرة علي خلق طبقة سياسية معارضة تشكل ثقلا مضادا و خطابا سياسيا جديدا.

ثانيا- فاعلية الاحزاب بين الشكل و المضمون :

1ــ عدم جدوي الأحزاب بحد ذاتها: أول شيء نلمح له هو أن طبيعة الاحزاب الجزائرية تختلف عن طبيعة الأحزاب التي لمّحنا إليها سالفا، حيث إن وظيفتها ليست تلك التي وجدت من أجلها، بل إنها مجرد ديكور سياسي، والدلائل علي ذلك كثيرة

[1] بوحنية قوي، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر**، في: **www.digital.ahram.org.eg** ،يوم: 2012/05/27، على: 12:20.

ومتعددة وأبرزها السبات العميق الذي تغط فيه بعد المواعيد الانتخابية إذا لا تستيقظ إلا عندما تستدعي لتقوم بمهمة محددة قد لا تتطابق مع أهدافها ولا مع سياستها المعلنة، أو عندما يحل موعد انتخابي جديد.

إن هذه السياسات التي أفرزتها الصراعات العقيمة في غياب روح المسؤولية والروح النضالية والتي أعطت الفرصة للمتآمرين علي الحزب ــ حالة حزب جبهة التحرير ــ من التحكم في زمام الأمور حيث قاموا باختراقه واختراق نصوص قانونه الأساسي ونظامه الداخلي ثم نفذوا الإقصاءات العشوائية وغير الأخلاقية علي عدد كبير من خيرة مناضليه وقادته حيث لوحظ الانحراف بالحزب انحرافا لا مثيل له، من أجل إفراغه من المناضلين الحقيقيين واستخلافهم بمصلحيين وبمرتدين يمارسون المناورة والنفاق ولا يهمهم إلا ما يضخم حساباتهم الضيقة، إذ أن منهم من كان للأسف الشديد ينعت بالأمس القريب علانية حزب جبهة التحرير بالطاغوت وبالإلحاد أو بالدكتاتورية أو بالشيوعية، وأصبحوا الآن يحتل مراكز ريادية داخله ويقرر مصير مناضلين شرفاء كانوا وقتئذ يتصدون إلي هجماته الشرسة والمغرضة علي نهجه وعلي تاريخه القديم.

في حين أنه لزاما علي الأحزاب أن تعد قوائمها الانتخابية بكل حرية واستقلالية، بناء علي استراتيجية واضحة مبنية أساسا علي أهمية الانتخابات-وطنية أو محلية - ومن ثم تقوم الهيئة القانونية المخصصة لهذا الشأن بالدرجة الأولي باختيار العناصر المناسبة من حيث نزاهتهم وكفاءتهم وإيمانهم بالمصلحة العامة وتفانيهم في أداء واجبهم نحو وطنهم وأمتهم وكذلك من حيث التزامهم بمبادئ حزبهم، ثم تحدد أهداف البرنامج الانتخابي حسب ما يمليه الواقع المحلي والوطني وحتي الدولي، والذي ترتكز عليه الحملة الانتخابية ويتمحور حوله عمل المنتخبين خلال العهدة، وكل هذا يعتبر في الحقيقة أمرا عاديا وبديهيا بالنسبة للأحزاب.

2ــ السلطة تخلق المعارضة منذ تعديلها لقانون الانتخابات واشتراطها لنسبة 3 بالمائة من أصوات الهيئة الناخبة لمن يريد من الأحزاب المشاركة في الانتخابات حسمت وزارة الداخلية في أمر الخريطة الحزبية في البلاد وبالشكل الذي أقر قائمة بـــ9 أحزاب وغلق الباب كلية عن الآخرين.

استعملت وزارة الداخلية ما يسمي بالأحزاب "المجهرية" كذريعة لإعادة ترتيب الخريطة الحزبية في البلاد وفقا لترتيبات "تعددية تريدها علي المقاس" إذ في الوقت الذي عملت فيه وزارة الداخلية علي تقييم شجرة الأحزاب التي كانت تضم أكثر من عشرين حزبا ولد في بداية ظهور التعددية مع دستور 89 من أصل قرابة 60حزبا عرفته الجزائر بعد انتفاضة 5 أكتوبر 88 قامت نفس الوزارة بمنع ظهور أحزاب جديدة رغم تلقي مصالحها ملفات طلب اعتماد من طرف أكثر من جهة وشخصية سياسية، ومثلما استندت وزارة الداخلية الي ما تسميه الأحزاب الموسمية التي تظهر في المواعيد الانتخابية فقط لفرض شروط قاسية، وهي حصول الحزب علي 3 بالمائة من الأصوات في المواعيد الانتخابية، للمشاركة في التشريعيات والمحليات، وهو ما أقصي آليا عشرات الأحزاب.

إذ استعملت مصالح وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني ورقة "البزنسة" في إعداد قوائم الترشيحات وبيع تفويضات لجان مراقبة الانتخابات التي تقوم بها بعض الأحزاب، لكسب الحجة لصالحها وتبرير التضييق الذي تمارسه في عدم اعتماد أحزاب جديدة رغم أن "الفساد السياسي" الذي رافق المواعيد الانتخابية سجلت ممارسته من قبل أحزاب التحالف الرئاسي في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة[1].

[1] بوحنية قوي، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر**، في: **www.digital.ahram.org.eg** ،يوم: 2012/05/27، على: 12:20.

3-التحالف الرئاسي أداة لالتهام المعارضة:أضحت التحالفات الحزبية في الدول العربية أداة لتسكين الواقع وقمع الحراك والناس، فهي لا تعد كونها "أحزابا للأغلبية المستمرة" التي بنت نسقها السياسي والوظيفي علي أساس دعم اختيارات المؤسسة القائمة في كل مواقفها، وأحزاب المعارضة المشاركة في المسار الانتخابي تجد نفسها في حالة تهميش فعلي، إذ أن انخراطها في العمل المؤسساتي يوازيه ارتباط التوازنات السياسية للنظام بوجود أحزاب موالية للحكم، وهو ما يجعل المسلسل الانتخابي مرتهنا بضوابط تتجاوز النصوص والضمانات السياسية المعلنة لتجد دلالتها العميقة في حقيقة السلطة يتهم التحالف الرئاسي بأنه بدعة سياسية جزائرية خالصة، لكون التحالف بشكله الحالي وفي الظروف التي تعيشها الجزائر، منذ قرابة عشرين عاما، يكرس الإقصاء وإحكام الغلق السياسي.لا يذكر تاريخ التحالف الرئاسي أنه سار علي طريق تأييد أي مبادرة تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة والممثلة في البرلمان، والسبب يرجع بعد معاينة كل محطات هذا التكتل الذي ولد في أبريل 2004 أنه جاء لمواجهة تكتل قاده علي بن فليس أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني السابق، بمساندة التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وحركة الإصلاح الوطني بقيادة رئيسها السابق عبدالله جاب الله، وفي المرة الوحيدة التي أبدي التحالف الرئاسي تعاونا محتشما مع المعارضة كانت حول مقترح قانون تجريم الاستعمار الذي تبلورت نواته الأولي عند التيار الإسلامي ممثلة بحركتي الإصلاح الوطني والنهضة، قبل أن يتلقفه حزب جبهة التحرير الوطني بعد تنسيقات علي مستوي نوابها[1]، ولتمرير هذا المقترح الذي يأتي متساوقا مع سعي الجزائر توظيف ماضي فرنسا الاستعمارية طمعا في تغيير باريس سياستها تجاهها. اهتدي رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد العزيز زياري بعد تلقيه

[1]عبد العالي رزاقي،"**الفرجة السياسية والمشهد الاحتفالي**"، في:الشروق اليومي،ع:2919، سنة: 2010، ص.12.

الضوء الأخضر من السلطة إلي إصدار فتوي تشترط تمرير المقترح بتوافر إجماع كافة الأحزاب الموجودة في البرلمان ولأن الغلق هو السمة الغالبةعلي المشهد السياسي الوطني، فلم تجد المعارضة سوي الاستسلام أمام حائط الصد الذي بنته السلطة بإحكام داخل البرلمان وفي الساحة بشكل عام من خلال تحرير هامش المبادرات السياسية وغيرها مما دفع بالعديد من السياسيين إلي اتهام السلطة بترسيخ الاستبداد مستعينة بالتحالف الرئاسي الذي لا تجمع بين مكوناته الثلاثة أية عناصر مشتركة.

فلم يحدث أن اجتمعت أحزاب لها برامجها الخاصة، حول برنامج لرئيس جمهورية لم يكن مرشحها وأعلن ذلك صراحة في ثلاثة مواعيد انتخابية رئاسية حاسمة، وإن فضّل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجهر بولائه لحزب جبهة التحرير الوطني إلا أن وجود حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم ذات التوجه الاسلامي - حمس - يطرح عدة تساؤلات عن دورهما، إذ تؤكد المعاينة الميدانية أن الأحزاب الثلاثة نفسها لا تؤمن صراحة بالتحالف الذي يجمعها بدليل أن كل واحد فيهم اختار العمل الانفرادي في الانتخابات التشريعية والمحلية. ولأن من لا يملك حريته لا يملك إرادته، فإن التحالف الرئاسي مضطر لفعل أي شيء من شأنه إعاقة حركة الأحزاب الأخرى وتجريدها من أي مبادرة تبين عدم قدرته علي تنشيط الساحة الوطنية بمقترحات تلقي الاستحسان الشعبي، أو تظهر عجز السلطة أوفي أحسن الحالات تمييعها. ولذلك نجد عدة شواهد أبرزها ما حدث لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي ركن إلي الصمت بعد تحركات داخل البرلمان أحرجت السلطة في قضية الذاكرة الوطنية والاغتيالات السياسية إبان ثورة التحرير، ما جعلها تدفع بفريق التحالف لمواجهتها و"ضغوط أخري" بغية تأديبه وإسكاته، وهو ما حدث فعلا وبطريقة شاهدها الجميع، وعندما تعلن زعيمة حزب العمال صراحة عن رغبتها في رؤية

التحالف الرئاسي يتفكك فهو أمر يعكس حسب أحزاب المعارضة أن هذا الأخير عامل عرقلة أكثر منه شيء آخر[1] .

3- المعارضة انشقاقات داخلية: تحولت المعارضة السياسية في الجزائر، من معارضة ضد السلطة إلي معارضة حزبية داخلية ضد الأحزاب التي تعارض السلطة، في ظاهرة باتت تقليدا يؤرق قيادات أحزاب أصبحت تمارس الرقابة الذاتية علي نفسها تحاشيا لتلقيها ضربة تصحيحية تحيلها علي التقاعد السياسي قبل الأوان. صارت الأحزاب تعيش علي صراع موسوم بكثير من الندية بين قيادتها وأجنحة داخلها تعمل علي إحداث انقلابات تحت غطاء تصحيح مسارات غلبت عليها صبغة الموالاة للسلطة، وتشهر أوراقا حمراء في وجه القيادات فيها، رسائل تأمل أن تفهمها وزارة الداخلية علي أن الأمر فيه خروج عن الصف.

إن هاجس أحزاب المعارضة، يعرف أوجه قبيل الاستحقاقات الانتخابية، حيث تنتفض أطراف داخل تشكيلات حزبية معارضة أو شبه معارضة لإيجاد مواقع لها في خارطة ما بعد الاستحقاقات، بحثا عن مناصب تأتي بتزكية من أصحاب القرار في إطار رد الجميل، وكثيرا ما عرفت قيادات أحزاب معارضة "مؤامرات ظرفية" أزاحتها من كرسي التدبير داخل دواليب أحزابها.وكلمة مؤامرة ترددت كثيرا في صراع القيادات مع حاملي شعار "التصحيح" أو "التقويم" أقرب للتدليل علي أمين عام أو رئيس حزب لا يجاري السلطات في برامجها وتوجهاتها، في مدي قصير، وتحضير أقصر، بالنظر إلي تجارب وقعت في الجبهة الوطنية الجزائرية، قبل عام

[1] بوحنية قوي، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر**، في: **www.digital.ahram.org.eg** ،يوم: 2012/05/27، على: 12:20 .

ونصف العام، بينما تسعي "تصحيحية" حزب عهد 54 للانقلاب علي زعيمها السيد فوزي رباعين، منذ إعلان رئاسيات 2009، مع ملاحظة باتت لصيقة بظاهرة التصحيحية، التي تنفرد بها الجزائر، تنم علي أن الانقلابات والتصحيحات تقع دائما في أحزاب التيار الإسلامي والوطني، ولم يسبق أن سجلت في حزب علماني مثلا. ويصف أحد الإعلاميين بأن المشهد الحزبي في الجزائر أصبح "فرجة سياسية ومشهدا احتفاليا"[1]،ذلك أن التعددية الحزبية في الجزائر أظهرت الملامح التالية :

- أظهرت أنه لا فرق بين قيادات الأحزاب الإسلامية واللائكية في التآمر علي فكرة النضال داخل الحزب ليبقى رهين المستقبل.

ــ أعطت الدليل علي أنه يوجد صنف من السياسيين همه الوحيد هو الولاء للآخر.

ــ كشفت للرأي العام الوطني والدولي أن هناك فسادا لدي ممارسي السلطة، فهم يورثون الحكم لأنفسهم، اذ تورث السلطة لعائلات منها، وتمارس العنف علنا بأشكال وشخوص متباين

ثالثا- ديناميكية العمل الحزبي:

- ترتبط ديناميكية العمل الحزبي بدرجة الشفافية المتبعة في اختيار المترشحين لخوض غمار مختلف العمليات الانتخابية، وهو ما يرتبط كذلك بدرجة الديمقراطية الممارسة داخليا.

نظريا، يستطيع كل ناخب توافرت به شروط الترشيح أن يتقدم بترشيح نفسه والمنافسة للفوز بالانتخاب، ومع ذلك فإن الأحزاب تلعب دورا مهما في عملية انتقاء المرشحين تصل في بعض الأنظمة إلي دور احتكار المرشحين، حيث أصبح الحزب يتدخل في حالة الانتخاب الفردي، ولكن سطوته تبقي أقوي في ظل الانتخاب بالقائمة، ففي ظل

[1] سعيد مظلوم العبدلي، **الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها** (الاردن: دار دجلة ، 2009)ص ص. 229- 230.

هذا النظام تتضاءل فرص المرشحين المستقلين في مواجهة المرشحين الحزبيين الذين يقوم الحزب بدعمهم ماليا وإعلاميا وشعبيا، صحيح أن هناك حالات، لا يمكن إنكارها، فاز فيها أفراد في الانتخابات من دون مساعدة أي حزب من الأحزاب السياسية إلا أن مثل هذه الحالات نادرة الحصول وهي في طريقها إلي الزوال في البلدان ذات التنظيم الحزبي العريق.

أما عن طريق اختيار الأحزاب للمرشحين فيمكن أن نميز ثلاثة منها[1]:

- الطريقة الأولي: يعهد باختيار المرشحين إلي لجان الحزب التي توجد عادة علي صعيد المناطق الانتخابية، وهذه الطريقة قديمة ومنتقدة لأن اختيار المرشح يتم بصورة سرية ويشترك في الاختيار عدد من السياسيين المحترفين، كما أن هذه اللجان غير ديمقراطية في تكوينها لأنها غير منتخبة.

- الطريقة الثانية: وهي الطريقة التي استخدمتها الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، وتقضي باختيار المرشحين من قبل أعضاء الحزب أنفسهم، ويكون هذا الاختيار غير مباشر، حين يقتصر دور أعضاء الحزب علي تعيين ممثلين يجتمعون بعد ذلك في مؤتمر محلي لتعيين المرشحين للانتخابات، وما من شك في أن هذه الطريقة أكثر ديموقراطية من الطريقة الأولي، لكنها مع ذلك غير مثالية، فأعضاء الحزب مهما يبلغ عددهم هم أقلية بالنسبة للناخبين الذين يصوتون للحزب في الانتخابات الأمر الذي يؤدي إلي فرض إرادة الأقلية على الاكثرية.

- الطريقة الثالثة: لتلافي سلبيات الطرق السابقة، لجأت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية إلي أسلوب اختيار المرشحين من قبل الناخبين أنفسهم الذين يصوتون للحزب، وتتلخص هذه الطريقة في أن كل حزب يجري انتخابات أولية لتحديد

[1] محمد المصباحي،" **هل يمكن الكذب في المجال السياسي؟**"،في**:** عالم الفكر، ع:38، سنة:2009،ص.19.

المرشحين الذين سيتبني الحزب ترشيحهم، لكن عيب هذه الطريقة يكمن في أن ناخب حزب ما يمكن أن يأخذ بطاقة الحزب المنافس ويختار الأشخاص الأقل حظا للنجاح في الانتخابات الحقيقية، كما أن هذه الانتخابات الأولية تفتقر إلي النزاهة بصورة عامة، أضف إلي ذلك أن لجانا حزبية هي التي تحدد أسماء المرشحين، وبالتالي تظهر نفس عيوب الطريقة الأولى من طرق اختيار الأحزاب السياسية للمترشحين.

- سوء التمثيل ألإخواني: ففي اختيارها أصرت جماعة الإخوان المسلمين ألا تحسم موقفها من الحركة التي ظلت تمثل جناح الإخوان في الجزائر رسميا منذ أنشأها الراحل محفوظ نحناح في تسعينيات القرن الماضي، ورغم إعلان المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف، إعفاء حمس من تمثيل الإخوان لم تتوقف الاتصالات بين الجماعة والحركة التي انقسمت إلي شطرين بعد صراع طال بين قادتها، ما عكس تضاربا إخوانيا، سواء من قبل مكتب الإرشاد أو من قبل قادة التنظيم الدولي في بريطانيا، وأمام إصرار كل طرف في الجزائر علي مواقفه من الآخر، وإلي جانب حرصه علي دعم الجماعة الأم في الخارج وفي ظل الانشقاق وما تبعه من تأسيس "حركة الدعوة والتغير" كإطار تنظيمي فكري جديد (دعوي وبرلماني)، بزعامة غريم أبو جرة، السيد "مناصرة" يبقي أداء حمس مربوطا بهذا المعطي الحرج والحساس، ويبدو الطرف الثالث خارج الأزمة وهو الإسلاميون الإنقاذيون نسبة إلي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في مربع مغلق في ظل رفض السلطة الترخيص للحزب بممارسة السياسة باسم قديم أومستحدث، وكذا رفض رجالات الحزب المحظور لممارسة السياسة في ظل التجربة السياسية الحالية، وهو ما عبر عنه "عباسي مدني" (الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS)بقوله: "لو أعطيت لنا جبال جرجرة ذهبا ما عدنا إلى

ممارسة السياسة في الجزائر" لكونه يعتبر الفضاء السياسي مغلق والأحزاب القائمة "فبركة سياسية في طريق الفناء."

ـــ تحتاج العملية الانتخابية إلي روح انتخابية "شفافة" وإلي قواعد قانونية عادلة كما أنها ترتبط بثقافة انتخابية بمعايير عالمية، إن ضعف الثقافة الانتخابية لدي الأحزاب يعود إلي المناهج التربوية والتعليمية ووجود الموروث، والترويج لفكرة "المستبد العادل" التي لا تزال سائدة في ذهنية الممارسين للعمل الحزبي، تلك التي تضفي نوعا من القدسية علي الزعيم الذي لا ينتقد، والانتخابات تحتاج إلي دولة وأجهزة قضائية وإلي جهاز لتنفيذ القانون، ودستور وقواعد عمل وقانون انتخابي يقر بحق المشاركة والتعددية والحق في الانتخاب وتولي المناصب العليا دون تمييز وعلي أساس المساواة. رشحين[1].

- ثمة إشكال كبير في الممارسة السياسية في حاجة إلي اجتهاد تنظيري يواكب العمل السياسي الحزبي الذي يجب أن يتجاوز العقلية الانتقالية والتسيير بمنطق الأزمات السياسية.

ـــ تتصارع الأحزاب علي كسب الولاءات المجتمعية للجمعيات، وتتنازع بمنطق غير قانوني للاستحواذ علي العقارات، لقد شهدت النقابات المشكلة لأذرع الأحزاب السياسية أكثر من 47 انقلابا، طال المنظمات والجمعيات في ظرف خمس سنوات[2].

- ولعل أبلغ درس أو رسالة أو عبرة يمكن استنباطها من هذا المناخ السياسي الموسوم بهذا العزوف الصارخ هو أنه ناقوس خطر منذر بـــ"فراغ سياسي" بدأ في

[1] عبد الحسين شعبان و اخرون، **النزاهة في الانتخابات البرلمانية** (لبان:مركز الدراسات الوحدة العربية،2008)ص ص. 99-100.

[2] زين العابدين حمزاوي، **المرجع السابق**، ص .106 .

مجتمعنا يتخلق، لا بل ينمو، يتفاقم، وتتسع دوائره باستمرار، إنه بمعني ما، "تجريد للمجتمع من السياسة أو من التسيس **(Dépolitisation)** وهو واقع يجعلنا أما مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسية، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه ــ في غياب تأطير سياسي أو نقابي إشراكي - تشاركي إدماجي للمواطنين موجه وهادف ــ تبعات وآثار سلبية خطيرة علي مستوي ومستقبل النظام الاجتماعي برمته، مما بدأنا نلاحظه بالفعل من أشكال متعددة للعنف والتطرف والفردانية والتمرد والاحتجاج والانحراف والضلال الفكري والأخلاقي والعقدي والاجتماعي والحضاري، ومما يدل علي مستوي أبعاده السوسيولوجية، علي غياب "مرجعية سياسية" وثقافية متناغمة قوية ومؤهلة لتوجيه رشيد للنظر والعمل والوجدان الفردي والجماعي، علما بأن العامل السياسي، رغم أهميته، ليس وحده العامل المحدد والمفسر لهذه المظاهر والسلوكات السلبية، وإنما يتطلب ذلك مقاربة شمولية للظاهرة المبحوثة متعددة الأبعاد والمناهج ونماذج التحليل وزوايا النظر، كما هو متداول في ميادين العلوم الاجتماعية[1].

[1] فضل الله محمد إسماعيل، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث**(القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008)صـــ74.

خاتمة:

عرفت الجزائر عدة تغيرات على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى الثقافي، منذ حرب التحرير إلى الاستقلال 1954-1962، في ظل الحزب الواحد إلى غاية إقرار التعددية الحزبية 1989، فبعد الاستقلال حرصت الجزائر على الاخذ بنظام الحزب الواحد و رفض التعددية الحزبية، الى ان دوره كان محدود بسبب هيمنة مؤسسة الرئاسة على الحياة السياسية، مما خلق ازمات سياسية التي انجر عنها تغيير في طبيعة النظام السياسي من الوحدوية الى التعددية هي المسالة الاكثر ضرورة من اجل الابقاء على النظام و استمراره.

بعد ثلاث سنوات من تبني دستور 1989 فشل التحول نحو التعددية السياسية لعدم توفر العديد من الشروط الايديولوجية و السياسية و الاقتصادية، فالسلطة حاولت استخدام التعددية لصالحها بهدف اعادة تأسيس شرعية جديدة للنظام الذي تهاوت اسس شرعيته نتيجة الازمات المختلفة هذا من جهة، ومن جهة اخرى حاولت الاحزاب استغلال التعددية كوسيلة من اجل الوصول الى السلطة، هذا بالإضافة الى غياب الثقافة السياسية في المجتمع الذي لم يكن مهيأ لاستقبال الديمقراطية في ظل شبه غياب للمجتمع المدني.

بعد فشل تجربة التحول نحو التعددية السياسية تبين ان الإطار القانوني لم يكن كافيا ومناسبا، واقترح تعديل دستور 1989، وتضمن الدستور المعدل قيود على ممارسة الحريات و تركيز اكثر للمؤسسة التنفيذية، وتقسيم للمؤسسة التشريعية وتقليص عدد الاحزاب بعد تكييفها مع قانون الاحزاب سنة 1997، شاركت الاحزاب في مختلف المواعيد الانتخاب التعددية التنافسية و اصبحت ممثلة في المجالس النيابية و الحكومات الائتلافية لكنها بعيدة عن دائرة المشاركة في صنع السياسة العامة و القرار السياسي.

لقد تعددت اشكال المعارضة بين الايديولوجية و الجهوية و حتى القطاعية خاصة اثناء الثورة و بعد الاستقلال لتتحول بين اهم التيارات الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية,و ما تحمله من مبادئ و افكار الى ما بعد الاستقلال لتأخذ منحى اخر المتمثل في المعارضة السياسية المسلحة التي شلت مؤسسات الجزائر عن الحركة لتاتي مرحلة جديدة بعد التسعينيات 1999 الى اليوم بمعارضة حتى داخل الحزب الواحد وانقسام جبهة التحرير الوطني و بعض الاحداث التي عرفتها بعض المناطق.
كما عرفت الجزائر بما يعرف بالحكومة الائتلافية محاولة من المسؤولين ايجاد الحلول على كافة المستويات.

ان مستقبل الاحزاب السياسية في ظل القيود السياسية و القانونية وفي ظل غياب الممارسة الديمقراطية الداخلية للأحزاب من شانه ان يؤدي الى بروز نظام الحزب المهيمن او المسيطر مع وجود تعددية شكلية مقيدة ولهذا يتوجب القيام بإصلاحات وتعديلات وخلق ممارسات من الاحزاب و النظام السياسي قصد تفعيل دور الأحزاب السياسي والديمقراطي في الحياة السياسية.

يتبين مما تقدم، ان النظام السياسي الجزائري، وان اختلفت طبيعته في ظل دستوري 1989 و1996 عن نظامي الحكم في عهد الحزب الواحد، من حيث الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية امام البرلمان التعددي الا انه ظل محتفظا بالكثير من الخصائص التي ورثها من المرحلة السابقة رغم التحول، فمازال محتفظا بطابعه السلطوي الذي يتجسد في هيمنة السلطة التنفيذية مقابل ضعف المجتمع المدني، وهذا يعزز من فرضية ان النظام السياسي طرح التعددية الحزبية ليس لغرض التحول من طبيعة سياسية الى اخرى، بقدر من تلك التغيرات السياسية والدستورية لامتصاص الازمات و احتواء القوى السياسية و الاجتماعية بما يمكن الحفاظ على طبيعته القائمة.

لم تنجح الاحزاب في التحول الى تنظيمات مستقبلية تقوم بدور فعال في المشاركة السياسية وهذا يرجع الى العقبات و التحديات التي تواجه عمل الأحزاب سواء من الناحية التنظيمية الداخلية بالاحزاب او الى القيود المفروضة عليها من الخارج و دور البيئة السياسية و تاثيرها على اداء الأحزاب و فاعليتها.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

قائمة المواثيق الرسمية

ميثاق الجزائر 1964.

دستور 1976.

ميثاق الوطني 1976.

ميثاق الوطني 1986.

دستور1989.

دستور 1997.

قائمة الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم درويش: **النظم السياسية و الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**,دار النهضة العربية ,القاهرة,الطبعة الرابعة ,1989.

2. ابن منظور الأنصاري لسان العرب.

3. **الأحزاب السياسية – دراسة سوسيولوجية**– ترجمة منير مخلوف لروبرتوميشال.

4. **الأحزاب السياسية و الديمقراطية**.

5. أحمد وافي و ادريس بوكرا، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**(الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1992).

6. **الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية (سلسلة كتب المستقبل العربي)** (11).

7. أسامة الغزالي حرب ,**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**, عالم المعرفة ,الكويت ,سبتمبر 1987,

8. أسامة الغزالي حزب ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت ، دار علم المعرفة ، 1987.

9. الأمين شريط،القانون ،**الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1998) .

10. أنطونيو غرامشي .**قضايا علم السياسة في الماركسية** ,ترجمة واهي شرفان و قيس الشامي ,بيروت:دار الطليعة,1970.

11. إيهاب زكي سلام ,**الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** ,القاهرة:عالم الكتب ,1983.

12. حسان العاني، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية عن النظام السلطوي** ،(بغداد : مطبعة التعليم العالي،1988).

13. حسين عبد الحميد احمد رشوان ،**الأحزاب السياسية وجماعات مصلحة الضغط :دراسة في علم الاجتماعي السياسي**. مركز الإسكندرية للكتاب– 2008.

14. حورية توفيق مجاهد ، **نظام الحزب الواحد في افريقيا بين النظرية و التطبيق** ،القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، 1977 .

15. رعد صالح الالوسي ، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** ، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2006 .

16. رمزي الشاعر**. الإديولوجية و أثرها في الأنظمة السياية المعاصرة**, القاهرة:دار النهضة العربية,1979

17. رياض صيداوي، **صراع النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2000).

18.زين العابدين حمزاوي، "**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب**"، في: العربية للعلوم السياسية ،ع:17، سنة: 2007.

19.سعاد الشرقاوي، **الاحزاب السياسية (أهميتها-نشأتها-نشاطها)** –مركز البحوث البرلمانية (يونيه 2005).

20.سعاد الشقراوي ,**النظم السياسية في العالم المعاصر** ,ط2,القاهرة:دار النهضة العربية ,1982,

21.سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار الهدى، 1990).

22.سعيد مظلوم العبدلي، **الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها**(الاردن: دار دجلة ، 2009).

23.سليم الزغبي، الأحزاب **السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في المرشد إلى الغرب السياسي**، الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995

24.سليمان الطماوي, **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعصرة و في الفكر السياسي الإسلامي(دراسة مقارنة)** ،ط5,لبنان. دار الفكر العربي,1996.

25.سليمان صالح ، الغويل ، **ديمقراطية الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة** ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 2003 .

26.صادق الاسود، **علم الاجتماع السياسي :اسسه وأبعاده** ،(بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة،1986).

27.صالح فيلالي، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، الطبعة الثانية(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية1999).

28.صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي الماهية ,المقومات الفاعلية** .

29.طعيمه الجرف، **ظرية الدولة و المبادئ العامة للأنظمة السياسية و نظم الحكم – دراسة مقارنة –** ،مكتبة القاهرة الحديثة ، 1974 .

30.عامر خلة، 08ماي 1945:المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية(ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).

31.عبد الحسين شعبان و اخرون، **النزاهة في الانتخابات البرلمانية (**لبان:مركز الدراسات الوحدة العربية،2008).

32.عبد الغفار رشاد، **الرأي العام – دراسة في النتائج السياسية** ، مكتبة نهضة الشروق بالقاهرة ،1984 .

33.عبد الغني بسيوني عبد الله: **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1997، منشأة المعارف بالإسكندرية،مصر،جلال حرب وشركاؤه.

34.عبد الفتاح علي الرشدان، **التعددية السياسية في الوطن العربي "الدراسة في الأسباب والخصائص والآفاق المستقبلية**، الأردن- سنة غير موجودة.

35.عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الايديولوجية في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986) .

36.عبد الله شريط،**"الفكر السياسي عند ابن باديس و محمد عبده"** ،في: حوليات الجزائر،ع:1 ، سنة1987.

37.عبد الوهاب محمد رفعت/عجيلة عصام احمد: **النظم السياسية** ، ط5 (مصر:دار النهضة العربية ،القاهرة ،1419ه-1996م) ،

38.عز الدين شكري ، **الجزائر: عملية التحول لتعدد الاحزاب السياسية الدولية** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات، 1989).

39.علي الدين هلال ونفين مسعد,**النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير** (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية 2000)

40.عمر صدوق، **اراء سياسية و قانونية في بغض قضايا الازمة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995) .

41.عمل جماعي**, موسوعة العلوم السياسية** ,الكويت :جامعة الكويت,مطبعة الوطن,1994.

42.فضل الله محمد إسماعيل، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث**(القاهرة: دار الجامعة الجديدة).

43.فوزي أبو دياب: **النظم السياسية**. بيروت 1987

44.قيرة اسماعيل و اخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

45.كريم احمد يوسف كشكاش: **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، قسم الثاني، ضمانات الحريات العامة في النظم المعاصرة رسالة دوكتراه- كلية الحقوق- جامعة القاهرة 1987.

46.كريم يوسف أحمد كشكاش ,**الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة** ,مطبعة الأطلس,توزيع المعارف بالإسكندرية,1987.

47.محمد السويدي,**عالم الإجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه** ،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية,1990) .

48.محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، لبنان: مكتبة لبنان، 1985.

49.محمد عباس، **الاندماجيون الجدد** (الجزائر: مطبعة حلب، 1993).

50.محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة**(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1987).

51.محمد فايز عبد السعيد, **قضايا علم السياسة العام**, الطبعة الثانية(مهرس1986) دار الطليعة للطباعات و النشر ,بيروت .

52.محمد نصر مهنا ، **في علم السياسة قراءة المنهج** ، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب ، 2007).

53.منعم العمار، **الجزائر و التعددية المكلفة في الازمة الجزائرية- الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999).

54.مهدي جردات، **الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي(** الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006).

55.موريس دوفرجيه ، **مدخل إلى علم السياسة** ،(ترجمة :جمال الاتاسي و سامي الدروبي) ، (دمشق : دار دمشق للطباعة و النشر ، د ، ت) .

56.موريس دوفرجيه ،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري،الأنظمة السياسية الكبرى**،ترجمة جورج سعد

57.مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل1830**(قسنطينة: دار البعث ،1985) .

58.ميتكس، **توازنات القوى في الجزائر : إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي.**

59.ناجي عبد النور ،**النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية** (الجزائر : المطبعة الجهوية قسنطينة، 2006).

60.ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010).

61.ناجي عبد النور، **مع الفكر السياسي الحديث و الجهود الإيديولوجية في الجزائر ،المرجع السابق.**

62.ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة علم السياسة.** عمان - الأردن- الطبعة الأولى – 1425 -2004 .

63.نبيلة داود، **الموسوعة السياسة المعاصرة: مدارس سياسية، مصطلحات، منظمات و هيئات، قضايا القرن العشرين**، دار غريب للطباعة والنشر.

64.نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، 1977

65.نظام بركات وآخرون ،**مبادئ علم السياسة** ،(السعودية :مكتبة 2001,بدون تاريخ)

66.نعمان احمد الخطيب ، **الاحزاب السياسية و دورها في نظم الحكم المعاصر** ، الاردن : جامعة مؤتة ،1994 .

67.نور الدين ثنيو،**الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** (مركز دراسات الوحدة العربية).

68.نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية** (الجزائر :دار الأمة للنشر) .

نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري** (الجزائر: دار هومة، بدون تاريخ).

قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

1. Abdelkader Yefsah, **Le Processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'etat** en Algérie (Paris : Anthropos, 1982).

2. Ahmed Mahsas, **Le Mouvement révolutionnaire en Algérie de l'ère guerre mondiale a 1954** : Essai sur la formation du mouvement national (Paris : L'Harmattan, 1979).

3. Ali Merad, **Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 a1940** : Essai d'histoire religieuse et sociale, maison des sciences de l'homme, recherches méditerranéennes (La Haye : Mouton, 1967).

4. Allan Rosas.Pemocracyand Human Rights, in Allan and Jan Helgesen (Ed) Human Rights in a changing East-West Perpechre, London linter publishers 1990.

5. Andrei Noushi, **La Naissance du nationalisme algerien**, 1914-1954 (Paris : Minuit, 1969).

6. Ben Bella**, Itinéraire** (Beyrouth : Editions El-Wahda, 1985).

7. Ben Saada, **Le Régime Politique Algérien** (Alger : Enal, 1995).

8. Ben-el-Agounne, **National and Political Struggle** (Alger : Société nationale d'édition et de diffusion, 1986), tome 3. (in Arabic).

9. Bryan S Turner, Weber and Islam **: A Critical Study, International Library of Sociology** (Boston : Routlaedge and Kegan Paul, 1974).

10. Burdeau G.Traite de Science Politique, cite par .Menouni (A) : Droit constitutionnel.

11. Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine** (Paris : Presses universitaires de France, 1979), tome 2.

12. Claus Leggewie**, Le Socialisme en Algérie : Difficultés et perspective d'un socialisme périphérique**, Léviathan septembre 1981).

13. Dale Tahtinen.

14. Elbaki Harmassi, **Leadership and National Development in North Africa : A Comparative Study** (Berkeley, Calif. : University of California Press, 1972).

15. FLN, **The Basic** Text, 1954-1962.

16. François Borella .Les Politiques dans la France d'aujourd'hui, Paris .1981.

17. Fred riggs, comparative politics and political parties in: William .crotty, Ed, Approaches to the study of party organization (Boston: Allyn and bacon, 1968).

18. Frunk, Soraul : party politics in American, little Brown & Company U.S.A Boston 1976.

19. Giovanni Sartori, parties and party systèmes : A Framwork Analysis, vol 1,(Cambridge : cambredge university press,1976).

20. Harbi, **Le FLN, mirage et realite : Des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962**.

21. Henry F. Jackson, **The FLN in Algeria : Party Devlpment in a Revolutionary Society**, contributions in Afro-Américain and African Studies ; no. 30(Westport, Conn. : Greenwood Press, 1977).

22. Henrys Kuriel, Pluralism in David. Sills (ed) 4 International Encyclopidia of social sciences, vol XTI.USA the Macmillas company the free press.1968.

23. Ibrid.

24. Jackson, **The FLN in Alegria : Party Development in a Revolutionary Society**.

25. Janes s. coleman and carl rosberg, eds ,political parties : and national integration in tropical africa (berkely , calif. Umiversity of california press,1966.

26. Jean qiquel et André Haurion, Droit constitutionnel et institutions politique, paris. 1985.

27. John Pierre Entelis and Phillip G. Naylor, **State and Society in Algeria** (Boulder, colo: Westview Prees, 1992).

28. John Pierre Entelis**, Comparative Politics of North African : Algeria, Marocco and Tunisia,Contemporary Issues in the Middle Est**(Syracuse, NY. :StracuseUniversity Press,1980).

29. John Ruedy, Modern Algeria : **The Origins and Development of Nation** (Bloomington : Indiana University Prees, 1992).

30. Josch la palombara et Nyrom weiner, politics parties and political development, princeton, 1966.

31. Josef cadart,institutions politiques et constitutionnel(Paris 16. D.J,1979).

32. Joseph la palombara .Political parties and Political Development ,princeton university press ,1966 cité par Jean Louis -1 quermonnt .

33. Joseph Lapalombara and Myron Weiner , The Origin and Development of Political Parties , op , cit .

34. Joseph lapolombara and mayron weiner , the origin and of political parties , in joseph lapolombara and mayron weiner, (eds), politcal parties and political (developement princeton university press,1996).

35. Joseph Schlesinger , Party units, in : international encylepedia of the social sciences, New York : Macmillan 1968.

36. Karl Marx and Friedrich **Engels, On Colonialism**,5th Ed.(Moscow : Progress Publishers,1974).

37. Kay Causon, the comparative Study of Political Parties New york :St.Martin's Press, inc.1976 .

38. Kemneth Janda, A conceptual Framework for the comparative Analysis of Political Parties ,Sage Professional Papers -3 -No,01-002,.vol-1(california : sage Publications inc 1970) .

39. Leslie Lipson :The Great Issues of Politics ,An Introduction to Political Science , 4th ed , 1970 by Prentice-Hall , Inc , Englewood Cliffs , New York .

40. M.Duverger : les parti politique, 9° edition 1976, librairie Armand colin, paris, France .

41. ManiaLazreg, THE Emergence of Classes in Algeria :**A Study of Colonialism and-PoliticalChange,** WestviewSpécialStudies in Social, Political, and EconomicDéveloppement (Boulder, colo : Westview Press,1976).

42. Maurice Duverger :lbid.p49[1] Prelot Marcel, science politique (paris :P.U.F, 1967) .

43. Mohammed Harbi, **Le FLN, mirage et realite : Des origines a la prise du pouvoir**, 1945-1962 (Paris : Jeune Afrique, 1980), translated into Arabic by Kamil K. Degar (Beyrouth : Dar l-Hikma, 1983) .

44. Mohammed Teguia, **L'Algérie en guerre** (Alger : Office des publications universitaires, 1988).

45. Peter H. russel, pluralism, political, in adam kuper and Jessica Kuper (eds). The science encyclopedia, Pondon: Rroultedje Keganpaul 1985.

46. pierre BRECHON , les partis politiques français , paris :le documentation française, 2005.

47. Rachid Tlemcani, **State and Revolution in Algeria** (London : Zed Books, 1986).

48. Raphael Danziger, Abd-al-Qadir and the Algerien : **Resistance to the French and InternalConsolidation** (New York : Holmes and Meier Publisgers, 1977).

49. Robin Wright, Islam, **Democracy and the West, Foreign Affairs**, vol.71, no. 3(Summer 1992).

50. Rode Anderson & christol Green : Introduction political Science, Op. Cit.

51. Salah, **The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria**.

52. Sigmand Neumann, ed, Modern Political Parties Chicago :Univercity of Chicago Press, 1956.

53. simpson J.A and E.S.C weiner (eds), the Oxford english dictionnary, second edition, vol.oxford : clarendon press. 1989.

54. Stanisilaw Ebrlich. Obliaza Pluraliznow faces of pluralism warszam PW N 1980.

55. T .Salah**, The Europeanized Algerians and the Emancipation of Algeria, Middle Eastern Studies**, vol.22, no.2 (April 1986).

56. William Hubert Lewis, **The Decline of Algeria's FLN**, Middle East Journal, vol. 20, no. 2(Spring 1966).

57. Young, c, the polities of curtural pluralism, Wisconsin, thz university of Wisconsin press, 1976..

قائمة المجلات و الندوات:

1. أحمد مصطفى العملة، **السياسة الدولية: أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي**، السنة27، (العدد106، أكتوبر1991).
2. آلان تورين، ترجمة منى أبو سنه، **الحداثة والخصوصية الثقافية**، مجلة المنار(باريس)، العدد59 (1989).
3. ثناء فؤاد عبد الله، **السياسة الدولية: أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر**، السنة25 ،العدد95 (جانفي1989).

4. **جريدة الشعب** (الجزائر) ، 1988/12/27.
5. سرحان بن دبيل التيبي، "**العنف السياسي في الجزائر**" في: العلوم الاجتماعية، ع:4، سنة:2000.
6. **السياسة الدولية، ظاهرة الاحياء الاسلامي**(تقرير عن ندوة حركة الاحياء الاسلامي ومظاهرها المعاصرة)، السنة16، العدد61 ،(جويلية1980).
7. سيديسين، **التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي**، ملاحظات أولية الأفق العربي، للمركز الأردني للدراسات والمعلومات، العدد9، شباط .
8. شفيق السامرائي، **مجلةالمنار :الاحزاب السياسية في العالم العربي**، (باريس :العدد 67 ،(1990)).
9. عامر السعيدي، **قضايا دولية: ماذا يدور في الجزائر الآن؟** ، العدد223 (1994).
10. عبد الحميد مهري، "**الأزمة الجزائرية: الواقع و الأفاق**"، في: المستقبل العربي، ع:226، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1997).
11. عبد العالي رزاقي،"**الفرجة السياسية والمشهد الاحتفالي**"، في:الشروق اليومي،ع:2919، سنة: 2010.
12. عز الدين شكري، **الجزائر : عملية التحول لتعدد الاحزاب**، السياسية الدولية ، السنة 25، العدد 98(أكتوبر1989).
13. علي بوعناقة و دبلة عبد العالي، "**الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر**"، في: المستقبل العربي، ع:225، سنة: 1997.
14. لطفي الخولي، **عن الثورة، في الثورة ، وبالثورة...:حوار مع بومدين**(بيروت : دار القضايا ، 1965).
15. **مجلة المنار**(باريس)، العدد 47 (أكتوبر 1988).

16.محاضرة ملتقى الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية الأستاذ حمو جامعة مستغانم2010

17.محمد المصباحي،" **هل يمكن الكذب في المجال السياسي؟**"،في**:** عالم الفكر، ع:38، سنة:2009،ص.

18.محمد عابد الجابري، **المستقبل العربي: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، السنة15،(جانفي1993).

19.محمد عمارة، **التعددية –الرؤية الاسلامية والتحديات الغربية، الجامعة الاسلامية،** العدد 2، نيسان-حزيران 1994.

20.مصطفى بوشاشي، **حماية الحقوق و الحريات**، محاضرة ألقيت في الندوة الثانية للقضاة(الجزائر، فيفري 1991).

21.ناصف يوسف حتي، **المستقبل العربي: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي**، السنة15، العدد165 (نوفمبر1992).

22.نبيه الأصفهاني، "**مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق**"، في: السياسة الدولية،ع:64، سنة:1981.

23. هدى ميتكيس، **توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعدد، المستقبل العربي**، السنة16، العدد172 (جوان1993).

24.وحيد عبد المجيد، **عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة المنار(باريس)، العدد53 (1989).

الرسائل الجامعية:

1. بن شرفي فايزة، **مذكرة لنيل شهادة الماستير تخصص إدارة عامة** - .

2. توازي خالد، **"الظاهرة الحزبية في الجزائر"**، رسالة ماجستير(الجزائر: كلية الحقوق، دفعة 2006/2005) ، (غير منشورة).

3. محمود حلمي, **مذكرة مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر**، المبادئ الدستورية العامة,ط3 لسنة1970,دار القطر العربي.

المواقع الالكترونية:

1. أصدقاء الرئيس، **قانون الأحزاب السياسية**،في:**www.bouteflikapressclub.com**يوم 2012/05/19 على 14:00.

2. بثينة عبد الله, الحزب و السياسة و الديمقراطية((الجزيرة نت)),2003, **www.aljazeera.net**

3. بوحنية قوي، **ديناميكية الحراك الداخلي و عجز الاداء الحزبي في الجزائر**، في**:** **www.digital.ahram.org.eg** ،يوم: 2012/05/27، على: 12:20.

4. سمير عبد الرحمن الشمري ,**الديمقراطية في عينة من الأحزاب اليمينية**, الجزيرة نت/ **www.aljazzera.net 2003**

5. صلاح نيوف، **نظرية الأحزاب السياسية: الحوار المتمدن**، العدد/ 1254/، **www. Rezgar.com** 2005/7/10

6. عداسي فاروق، **الاحزاب السياسية**، في**:** **www.al-nukhba.net**، يوم 2012/05/23، على: 14:00.

7. من المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وحوار الثقافات-فيينا**ww.aalam.com**

خطة البحث:

الفصل الأول:الإطار النظري.

المبحث الأول: تعريف الحزب.

المبحث الثاني: نشأة الأحزاب السياسية.

المبحث الثالث: أنواع الأحزاب السياسية والنظم الحزبية.

المبحث الرابع: وظائف الأحزاب السياسية.

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر قبل 1989.

المبحث الأول:أثناء فترة الاستعمار.

المبحث الثاني: من الاستقلال إلى 1989.

المبحث الثالث:الانتقال إلى التعددية-أفكار أولية.

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية بعد 1989.

المبحث الأول:طريقة التعددية الحزبية في الجزائر بعد 1989.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعددية الحزبية.

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية بعد 1989.

المبحث الرابع: أداء الأحزاب السياسية والديمقراطية والمشاركة.

الخاتمة.

الفهـــرس:

مقـــــــدمة: ..... أ

الفصـــــــــــل الأول: الإطار النظري..... 09

المبحـــث الأول: تعريف الحزب..... 10

المبحث الثاني: نشأة الأحزاب..... 26

المبحث الثالث:أنواع الأحزاب السياسية..... 33

المبحث الرابع:وظائف الأحزاب السياسية..... 77

الفصـــــــــــل الثاني: الاحزاب السياسية في الجزائر قبل 1989..... 81

المبحث الاول: اثناء فترة الاستعمار..... 81

المبحث الثاني: من الاستقلال إلى 1989 101

المبحث الثالث: الانتقال إلى التعددية –أفكار أولية..... 116

الفصـــــــــــل الثالث: الاحزاب السياسية في الجزائر بعد 1989..... 135

المبحـــــــث الأول: طريقة التعددية الحزبية في الجزائر بعد 1989..... 136

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعددية الحزبية..... 152

المبحـــــــث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية من 1990 إلى 1992..... 172

المبحث الرابع:أداء الأحزاب السياسية و الديمقراطية والمشاركة..... 189

خاتمة: 202

قائمة المصادر و المراجع: 205